

عصر "المسيرات".. تأثيرات في ديناميات القوة والصراعات الدولية

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الاحد

2022/05/22

No. : 7656

عقدة الانسداد وخيار التوافقات

مجلد القراءات والمعطيات : لا خيار سوى التوافق



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي

عبدالله علي سعيد

في هذا العدد

○ العراق واقتليم كردستان

- الاتحاد الوطني معزيا برحيل مظفر النواب: لن ننسى نور العراق كما وصفه مام جلال
- جنازة مهيبة للشاعر العراقي مظفر النواب
- الاتحاد الوطني يطالب بوقف فوري للهجمات التركية
- قوباد طالباني: ضرورة خفض سقف المطالب لتحقيق الاستقرار في العراق
- الاتحاد الوطني يسعى لتعزيز العلاقات مع الأطراف السياسية
- اعتماد اقتصاد الدولة التركية على عائدات نفط إقليم كردستان
- الإطار يطالب بـ"المرونة" والمستقلون يشكلون لجنة لطرح مبادراتهم

○ قضايا كردستانية

- إقليم كردستان في دوامة الهيمنة الإقليمية

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- عادل الجبوري: سباق المبادرات وعقدة الانسداد وخيار التوافقات
- د. أحمد عدنان الميالي: خيارات الخروج من الانسداد السياسي في العراق

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- بيان مشترك: العمل معا على نحو وثيق لمواجهة التحديات الجيوسياسية الحالية
- د.محمد نور الدين: إردوغان في لعبة الابتزاز: مكاسب غير مضمونة
- حسني محلي: إردوغان يتوعد الخصوم والمعارضة تتخوف من حرب أهلية
- رستم محمود: كشمولي وشعبوي تقليدي.. استراتيجيات أردوغان للبقاء
- محمد فوزي: ملامح التوظيف التركي للأقليات التركمانية في السياسة الخارجية

○ المرصد السوري و الملف الكردي

- «قسد» تستنفر جماعاتها: خطر «التعريب» آتٍ
- الشمال السوري من شرقه إلى غربه

○ رؤى وقضايا عالمية

- عصر "المسيرات"
- رضوان السيد: أوضاع العالم وصعوبات الاستقلال الأخلاقي
- محمود بري : العالم.. بين الحرب والمجاعة



الاتحاد الوطني معزيا برحيل مظفر النواب:

لن ننسى نور العراق كما وصفه مام جلال

وجه بافل جلال طالباني، برقية تعزية بوفاة شاعر العراق الكبير مظفر النواب الذي وافته المنية يوم الجمعة ٢٠/٥/٢٠٢٢ في الامارات، بعد صراع مع المرض.
فيما يأتي نص برقية التعزية:
عائلة الشاعر الكبير والمعروف مظفر النواب
بحزن عميق تلقينا نبأ وفاة شاعر العراق الكبير والمعروف مظفر عبدالمجيد النواب، ولهذا الفقدان والحزن
الكبيرين نتقدم بتعازينا لعائلته الكريمة وأصدقائه وكتاب العراق جميعا.
لن ننسى نور العراق كما وصفه الرئيس مام جلال ونحنني إجلالا لقصائده الخالدة ومواقفه السياسية ضد ظلم
واستبداد النظام البعثي وسيبقى خالدا في ذاكرتنا.
سلاما لروح ذلك القلم الكبير في تاريخ الأدب العراقي وندعو الله عز وجل أن يسكنه فسيح جناته.

بافل جلال طالباني
٢٠ من أيار ٢٠٢٢

قوباد طالباني: مظفر النواب صديق نضال للرئيس مام جلال

كما أعرب قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان عن بالغ حزنه لرحيل الشاعر العراقي الكبير مظفر النواب.
وقال طالباني في برقية تعزية وجهها لذوي الفقيد:

السيدات والسادة عائلة المرحوم مظفر النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ببالغ الحزن والأسى، تلقينا نبأ وفاة الشاعر العراقي الكبير مظفر عبدالمجيد النواب، وبهذا المصاب الجلل، نتقدم

إلى عائلة الفقيد ورفاق دربه والشعراء والأدباء وعموم المثقفين العراقيين بأحر التعازي، نسأل الله عز وجل ان يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.
النواب كان شاعراً عراقياً معاصراً ومعارضاً سياسياً بارزاً وناقداً فذاً، تعرّض للملاحقة والسجن في العراق، ولُقب بالشاعر الثوري بسبب مواقفه الوطنية، وساهمت نتاجاته في إثارة المشاعر العامة ضد الأنظمة القمعية والفساد السياسي والظلم، وخلال فترة نضاله الطويلة جمعته مع الرئيس الراحل مام جلال صداقة قائمة على المحبة والاحترام.
نبأ فقدان الشاعر الكبير النواب وفجع للجميع، رحمه الله وأنا لله وأنا إليه راجعون.

قوباد طالباني

نائب رئيس حكومة اقليم كردستان العراق

مظفر النواب سيبقى خالداً في ذاكرة الثقافة العراقية

وقدم مكتب إعلام الإتحاد الوطني الكردستاني تعازيه برحيل شاعر العراق الكبير مظفر النواب، مؤكداً ان النواب سيبقى خالداً في ذاكرة الثقافة العراقية.
وفيما يأتي بيان برقية مكتب الاعلام:

مظفر النواب في ذمة الخلود

توفي الشاعر العراقي مظفر النواب عن عمر يناهز 88 عاماً.
شاعر الحرية والموقف النبيل، وافاه الاجل بعد مرض عضال في الشارقة بدولة الامارات. تعرض خلال تجربته السياسية والادبية في زمن دكتاتورية البعث الى الاعتقال والسجن والتشرد. وعاش في المنفى متنقلاً بين العواصم. اصطف مع قوى المعارضة الديمقراطية وكان صديقاً حميماً للرئيس الراحل مام جلال. له دواوين شعرية عدة ومواقف وطنية مشرفة. اشتهر بشعره العامي المنطلق من روح التمرد والحرية للشعب وخصوصاً في رائعته الشعرية (ريل وحمد) الذي اختزل واقع جيل بأكمله في تطلعاته نحو حياة كريمة في عراق عز على ابنائه ولاتزال الحرية والامان رغم اعوام على سقوط الدكتاتورية.

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته وسيبقى مظفر النواب خالداً في ذاكرة الثقافة العراقية بكل تلاوينها الجميلة.

مكتب اعلام

الاتحاد الوطني الكردستاني

مام جلال في وصفه: لنا أن نفخر بك.. وللشعب أن يعتز بك رمزاً

ويوم الثلاثاء ٢٠١١/٥/١٠، استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني في قصر السلام ببغداد، الشاعر العراقي مظفر النواب. واعرب عن بالغ سروره لرؤية مظفر النواب على أرض البلد التي منحها من فيض ابداعه الكثير ومن زهرات شبابه أجمل السنوات مناضلاً حراً ومكافحاً ضد الدكتاتورية وحببها شجاعاً في سجونها.

وقال الرئيس مام جلال مخاطباً الشاعر النواب: لنا أن نفخر بك.. وللشعب أن يعتز بك رمزاً في الإبداع وفي النضال.. مضيفاً: أن شعرك مدرسة تربي على قيمها الثورية الفلاحون والعمال والطلبة وسائر فئات الشعب التي قاومت الدكتاتورية وتحدث جبروتها من أجل بناء دولتها الديمقراطية ومن أجل استعادة حرياتها وكرامتها، لذلك فالبلد الذي احتاج اليك عقوداً من النضال ضد الدكتاتورية يحتاج اليك الآن مناضلاً مغنياً ومنشداً من أجل الديمقراطية ودولة العدل والحرية.

من جانبه، عبر الشاعر النواب عن سعادته بلقاء الرئيس مام جلال بعد هذه السنوات وقال: إن كل ما قدمناه هو قليل في حق هذا الشعب وهذا البلد الذي كان في ضميرنا حيثما كنا، مضيفاً أن العراق يستحق الكثير من العطاء والتضحية والإبداع، وأن شعبنا يمتلك من الطاقات ما يتناسب وكل هذا.



جنازة مهية للشاعر العراقي مظفر النواب

على وقع موسيقى الشرف ووسط أجواء من الحزن، استقبل العراق جثمان شاعره الكبير «مظفر النواب»، السبت، في مطار بغداد، بحضور سياسي، غداة وفاته في الإمارات، الجمعة، عن 88 عاماً.

وودّع العراقيون السبت في بغداد، الشاعر العراقي الكبير والأيقونة الثورية مظفر النواب، بتشجيع رسمي وشعبي مهيب، عكس التاريخ الثوري والنضالي للشاعر الذي عُرف بمناهضته للأنظمة العربية وانتقاداته اللاذعة، فيما ندد مشيعون بمشاركة رئيس الوزراء.

وتمهيداً لمواراته الثرى في النجف تكريماً لوصيته بدفنه قرب والدته، نُقل جثمان الشاعر بالطائرة الرئاسية إلى مطار بغداد الدولي في وقت سابق.

هناك أقيمت له مراسم رسمية بحضور رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وحمل حرس الشرف نعش النواب الذي كُتل بالورود، بينما رفع أحدهم صورة له بالأبيض والأسود.

ثم نُقل بموكب رسمي إلى مقر اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين، حيث تجمّع المئات من الأشخاص من أجيال مختلفة، من نساء ورجال للمشاركة في الوداع الأخير للنواب.

على أطراف الطريق المؤدي إلى الاتحاد، تجمّع المئات ممن توشحوا بالعلم العراقي، تعبيراً عن حزنهم لفقدان هذا الرمز العراقي. وحمل النعش ستة من عناصر حرس الشرف عند إدخاله إلى باحة الاتحاد حيث قوبل بالتهنئات وبترداد أبيات من قصائده وبزغاريد النساء.

مع ذلك، بالكاد كان لدى الأسرة الوقت للتجمع حول النعش في الباحة، فيما تمكن رئيس الوزراء المحاط بحراسه الشخصيين، من الاقتراب منه سريعاً قبل المغادرة.

واختُصرت المراسم بعدما بدأ بعض الشباب بترديد شعارات ضدّ الكاظمي وضدّ السلطة مثل «كلكم حرامية» و«كلا كلا للعملاء» و«برا برا»، في أجواء ذكّرت بالاحتجاجات المناهضة للسلطة قبل عامين. ورفع بعض المشاركين الأعلام العراقية، وآخرون صوراً للنواب، فيما حمل مناصرون للحزب الشيوعي راية حمراء كبيرة.

وقال الناطق باسم اتحاد الأدباء «عمر السراي»، إن هذا «الاستقبال الكبير لا يعني الأدباء فقط بل يعني المواطنين، فهو شاعر شعبي وليس شاعر نخبة». وأضاف من مقر الاتحاد: «هو يمثل موقفاً لدى المتظاهرين والثوريين لدى جميع محبي الوطن الحقيقيين، يمثل موقف عدم الاصطفاف مع السلطة لمقارعة الطغيان». ووجه بافل جلال طالباني، برفقة تعزية بوفاة شاعر العراق الكبير مظفر النواب، حيث قال «بحزن عميق تلقينا نبأ وفاة شاعر العراق الكبير والمعروف مظفر عبدالمجيد النواب، ولهذا الفقدان والحزن الكبيرين نتقدم بتعازينا لعائلته الكريمة وأصدقائه وكتاب العراق جميعاً. لن ننسى نور العراق كما وصفه الرئيس مام جلال ونحنى إجلالا لقصائده الخالدة ومواقفه السياسية ضد ظلم واستبداد النظام البعثي وسيبقى خالداً في ذاكرتنا. سلاماً لروح ذلك القلم الكبير في تاريخ الأدب العراقي وندعو الله عز وجل أن يسكنه فسيح جناته».

رئيس الجمهورية: يبقى حياً ولا يمضي إلى العدم

ورثى رئيس الجمهورية برهم صالح الشاعر العراقي الكبير مظفر النواب، وفيما أكد ان الراحل زرع مواقف السياسية والوجدانية بشكل صادق، شدد على انه حيّ في ذهن كل من ترنم بقصائده الخالدات. وقال صالح في تغريدة "يبقى حياً في ذاكرة الشعب من زرع مواقفه السياسية والوجدانية بشكل صادق، ولهذا فإن الشاعر العراقي الكبير مظفر النواب لا يمضي إلى العدم". واضاف صالح انه "حيّ في ذهن كل من ترنم بقصائده الخالدات. لروح المبدع الفذ المغفرة والرحمة، ولأسرته ومحبيه وقراءه الصبر والسلوان".

بقي حاضراً في وجدان العراقيين

وخاطب رئيس الوزراء العراقي «مصطفى الكاظمي»، في تغريدة له «النواب» بقوله: «العراق الذي لطالما تغنيت باسمه أينما حللت، وأفنيت عمرك لإعلاء مكانته يكتسيه الحزن وهو يودّعك إلى مثواك الأخير...». رغم أنه أمضى سنوات عمره بغالبيتها خارج بغداد، لكنه بقي حاضراً في وجدان العراقيين، كما شكّل «النواب» رمزاً للشعر العربي الحديث، والشعر الشعبي العراقي، عرف بمناهضته الأنظمة العربية، وانتقاداته اللاذعة للحكام التي لم يتوان عن التعبير عنها عبر قصائده. حمل شعره أسلوباً خاصاً ومميزاً، وُصف بالقساوة أحياناً، لأن النواب لم يتردد في استخدام الشتائم في قصائده. وفارق الشاعر العراقي الحياة «في مستشفى الشارقة التعليمي بالإمارات»، وفق ما أكد مدير عام دائرة الشؤون الثقافية «عارف الساعدي»، الجمعة، لوكالة الأنباء العراقية.

ووجه «الكاظمي»، بأن يُنقل الجثمان بالطائرة الرئاسية إلى العراث، ليواري الثرى في أرض الوطن. وقد اشتهر «النواب» بقصائده الثورية والمثيرة للجدل، بعدما أمضى سنوات في السجن والغربة، مثل قصيدة

«القدس عروس عربتكم»، وقصيدة «قمم» اللادعتين.

أما أوّل قصيدة أبرزته في عالم الشعر هي «قراءة في دفتر المطر» في العام ١٩٦٩. أول طبعة كاملة باللغة العربية لأعماله صدرت في العام ١٩٩٦ عن دار قنبر في لندن. أبرز دواوينه في الشعر الشعبي «الريل وحمد». في حين كان آخر بيت شعري له على فراش المرض «متعبٌ مني ولا أقوى على حملي».

الرئيس السابق د. فؤاد معصوم: مظفر النواب آمن بالحرية فرفض كل مغريات النظام الشمولي

فجع الشعب العراقي وكل المؤمنين بقيم الحرية والنضال في سبيلها برحيل شاعر الريل وحمد والقدس ورفض البراءة مظفر النواب.

آمن بالحرية فرفض كل مغريات النظام الشمولي مفضلاً جواز سفر يغادر به العراق على كل ما عرض عليه، وتحمل بصمت أفسى الأيام في معتقلات شاه إيران بعد انقلاب ٨ شباط الأسود، لكنه ظل يتوق للحرية فكان نفق سجن الحلة في أكتوبر ١٩٦٧ دربه لاستعادة دوره النضالي في العمل السياسي من اجل الديمقراطية في العراق.

رأى في الإمام الحسين رمزاً خالداً للكلمة الحرة، وفي نفسه واحداً من وارثيها، فحفظ لـ«الكلمة» حرمتها وهديرها، ولطالما آمنت بعمق صدق مواقفه في سوريا قبل أن يغادرها، فواصلت تواصله معه والحرص على ذكره الطيب برغم كل ما كان يعنيه ذكره من عبء مواجهة المختلفين معه من رسميين وغيرهم.

آمن النواب الخالد بحقوق شعب كردستان ضمن روابط الأخوة العربية الكردية، منطلقاً من قيم الحرية وحقوق الإنسان فجسد في شعره أروع القيم الإنسانية،

رحل مناضل كبير في مواقفه، جسدها صوتاً هادراً ضد الشمولية، والتغني بروعة جمال الحياة الحرة الكريمة، حافظاً للمرأة عرش إلهامها في الحياة والجمال،

للفقيد الكبير كل التبجيل،

لكم في اتحاد الأدباء والكتاب العراقي وبقية المثقفين ومحبى شعره ورفاق مسيرته وللشعب العراقي وكل عشاق الحرية في الأرض اصدق التعازي،

ولن يفوتني بالأخص تعزية رفيق دربه الروائي المناضل الأستاذ جاسم المطير الذي صاحب مسيرته منذ سجن الحلة ونفقها إلى جبال كردستان.

المجد والخلود لشهداء النضال الوطني العراقي والكردستاني

المجد والخلود لشاعرنا العظيم مظفر النواب شاعر الحرية والعدالة الاجتماعية والمحبة.

أخوكم

د. فؤاد معصوم

مصطفى جاورش: ذكرى لصاحبي مظفر النواب.. شاعر العراق والعرب

في الحقيقة ان المناضلين الذين وهبوا حياتهم لخدمة الشعب والوطن يستحقون منا التقدير والبقاء في ذاكرتنا ابدا.

اود وكرفيق للشاعر الكبير مظفر النواب، والذي جمعنا الرفقة معا منذ السبعينات في الحزب الشيوعي القيادة المركزية، اود وعبر هذه الاسطر ان اتحدث عن ذلك الرفيق المناضل.

واضح انه قبل التعرف عليه، تعرض للاعتقال لمرات عدة ورفاقه يشهدون له بذلك، ولقد كان اكبر مني سناً وهو شخصية عراقية بارزة نظرا لاشعاره التي كانت في جملها دفاعا عن الفقراء والعمال والفلاحين.

اتحدث عن العام ١٩٧٠ الى ١٩٧١، حين توجهت ولاول مرة رفقة سكرتير الحزب الشيوعي القيادة المركزية المرحوم ابراهيم علاوي ولأول مرة من منطقة "كلاله" (العراق) وصولا الى دمشق خلال عشرة ايام، حيث كان هناك مجموعة من الاصدقاء الحزبيين من بينهم الشاعر مظفر النواب، ثم كنتُ التقى به طيلة مكوثي هناك مرتين في الاسبوع، لاني كنتُ اسكن في ذات الشقة مع ابو ليلى ابراهيم علاوي، كنا نلتقي بالرفاق الذين كانوا يأتون لزيارتنا امثال عادل عبدالجليل ونزار عبدالجليل و خليل ابراهيم وطارق الدليمي الذي كان يدرس هناك، كنا نقضي الليل متى ما سنحت الفرصة بالتعلولة والغناء، ناهيك عن العمل الحزبي.

اريد ان اعود ثانية للحديث عن صديقي المرحوم مظفر النواب، فهو بالاضافة الى كونه شاعرا فذا يكتب للفقراء، يملك صوتا جميلا وعذبا، ويغني لنا اغنية (ريل وحمد)، وامور اخرى كثيرة، كان طيب الكلام محبا للفكاهة، بل كان يشمل بين الحين والآخر ويتحدث لنا عن حياة معتقل نقرة السلطان.

لقد بعثنا سكرتير الحزب ابو ليلى خلال المدة نفسها، بعثنا انا ومظفر النواب في مهام حزبية الى الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف الحواتمة في عمان، والى امين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش لتنظيم امور حزبية، وطلب المساعدة منهما للنضال ضد نظام صدام حسين. لقد قضينا يومين معا، كان صديقا وفيما، لم يتخل عن رفاقه يوما ما، ترك الوطن ومات بعيدا عنه.

لقد مرّ مظفر النواب بكردستان ذات مرة وحضر الى مقرنا في "ناو كيلكان" بمنطقة "كلاله" وبقي هناك مدة، عندما كان السيد فاروق ملا مصطفى متواجدا هناك، كذلك قضينا معا مدة من الزمن في دمشق، كان صديقا مخلصا. تحية لروح هذا الشاعر الفذ ومناضل الفقراء هذا.

البدايات

تعود جذور الشاعر العراقي مظفر النواب الذي وافاه الأجل في دولة الإمارات إلى البيت الهاشمي، وولد في العاصمة العراقية بغداد عام ١٩٣٤ لأسرة أدبية ثرية، حيث كان جدّه ينظم الشعر بالعربية والفارسية، ويُذكر أن أجداده هاجروا إلى الهند أيام العثمانيين، لكن الاحتلال الإنكليزي عملَ على ترحيلهم بسبب مقاومتهم، وتعدّ عائلة النواب من العوائل الأرستقراطية الغنية التي تربطها صلة كبيرة بالموسيقى والفن.

تأثّر شاعرنا الراحل النواب بأجواء عائلته فصار يحفظ الشعر منذ الصغر، اتّضح هذا التأثير في مدرسته، حيث كان

معلمه يلقي بيتاً من الشعر فعاجله النواب وقال له الشطر الثاني من البيت، ليكتشف المعلم موهبته الفطرية في الشعر، ويومًا بعد يوم بدأت تبان علامات السلامة الشعرية لدى النواب، الأمر الذي دفعه بالمشاركة في إعداد مجلات الحائط المدرسية وكتابة أشعاره بها.

لكن دوام الحال من المحال، حيث تعرّضت أسرة النواب لأزمة اقتصادية جعلته يكمل حياته الدراسية في حالة فقر وعوز، إذ تعرّض أبيه لخسارة كبيرة جعلته يعلن إفلاسه ويخسر قصره الذي كان مؤثلاً للندوات الثقافية، ورغم هذه الحالة الصعبة أكمل الشاعر الراحل دراسته في كلية الآداب ببغداد.

تخرّج النواب من الجامعة وبدأ العمل في المؤسسات الحكومية، حيث تقلّد منصب مفتش فني في وزارة التربية في بغداد، وبالتزامن مع عمله اشتغل النواب على تنمية مهاراته الشعرية، وبدأ بإقامة العديد من الأمسيات الشعرية، وكان مهتمًا بالقضايا القومية والاجتماعية والسياسية الخاصة بالعرب.

لكن ميوله السياسي كلفه كثيرًا بين سجن ونفي وتعذيب، والمعلوم عن النواب أنه كان مؤمنًا بالمبادئ الشيوعية ما دفعه إلى الانضمام لصفوف الحزب الشيوعي العراقي، وفي عام ١٩٦٣ اضطرّ لترك البلاد بعد احتدام الصراع بين القوميين والشيوعيين.

وبعد تسلّم القوميين للحكم كانت رحلة الهجرة الأولى للنواب، حيث اتجه صوب إيران في طريقه إلى روسيا، لكن الاستخبارات الإيرانية أمسكت به وسلمته لسلطات بغداد، ليُحكم عليه بالإعدام من قبل المحكمة العسكرية العليا، وبعد ذلك حُفّف الحكم إلى السجن المؤبد.

قضى فترة سجنه في جنوب العراق قبل أن يُنقل إلى سجن منطقة الحلة القريبة من بغداد، إلا أن النواب تمكّن من الهرب من السجن الواقع في الحلة وأخفى نفسه وعمل في شركة هولندية، وقد أحدث فراره من السجن ضجة في العراق والدول العربية، حيث هرب مع بعض زملائه عن طريق نفق حفروه من الزنزانة إلى خارج السجن، وعاود الظهور بعد صدور عفو عام عن المعارضين عام ١٩٦٩ ليعود إلى وظيفته الحكومية.

ملاحظات وتضيقات أمنية

اعتقل النواب خلال موجة اعتقالاتٍ جديدة، وبعد إطلاق سراحه اتجه إلى بيروت ومن ثم إلى دمشق، وبدأ في التنقّل بين عواصم العالم العربية والأوروبية، وفي اليونان عام ١٩٨١ تعرض لمحاولة اغتيال، بعد ذلك استقرّ في العاصمة دمشق وكّرّس وقته وأيامه للشعر والأدب.

وعن المضايقات والملاحقات التي تبعتها حتى خارج العراق، يقول النواب في أحد لقاءاته الصحفية: «هم يتابعونني. ذات مرة التقيت بشخص من حراس صدام أثناء اختطافي في اليونان»، مضيفاً: «منذ أيام الهجوم على المفاعل النووي العراقي. سحب مسدسًا وعليه كاتم للصوت، وكان أحد الأسئلة التي وجهها لي هو عن جواز السفر الذي أستخدمه. كانوا سينقلوني للسفارة لإجراء تحقيق طويل معي. فقلت له: جواز عراقي. ولم يكن هذا صحيحًا، حيث أنني استعملت عدة جوازات. فقال لي: دوختنا ١٣ سنة. كلما تبعناك إلى مكان ما تتحرك إلى مكان آخر. مما يعني أنهم كانوا يتابعونني».

شتائم الحكّام العرب

اشتهر مظفر النواب في بداياته بقصيدة «قراءة في دفتر المطر»، وبعدها نظم الملحمة الشعرية «وتريات ليلية»، وكانت هذه القصيدة ملتزمة بقضايا العرب وهمومهم، ليصنّف النواب بصبغة رافقته حتى الممات، وهي الشعر السياسي المعارض للأنظمة العربية التي جعل منها أساس كل شَرْ في هذه البلاد، كما كان النواب من الشعراء الأكثر جرأة بألفاظه المقرّعة للحكّام العرب، ولا يُذكر أن عربيًّا لم يسمع بقصيدة «القدس عروس عربيتكم».

قصائد النّوّاب جعلت منه منفياً دائماً، فعلى مدار ٥ عقود جال شاعرنا الراحل بين دمشق وبيروت والقاهرة وطرابلس والجزائر والخرطوم وسلطنة عُمان وإريتريا وإيران، وكذلك فيتنام وتايلاند واليونان وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، فضلاً عن فنزويلا والبرازيل وتشيلي.

وفي عام ٢٠١١ عاد النواب إلى وطنه العراق بعد غربة نالت منه ومن جسده الذي أصبح منهكاً ومتعباً، ولعلّ من العبارات الخالدة التي قالها النواب على سرير مرضه: «متعب أنا مني.. ولا أقوى على حملي». كثيرة هي القصائد والأشعار والأبيات التي قالها النواب، ومن الأكيد أن أحداً لا يستطيع أن يختار أجملها أو أكثرها تعبيراً عن الواقع المعاش، فكل عربي يستطيع أن يحمل من أبياته شيئاً ويغني به همّه، سياسة وثقافة وعشقاً.

رغم عودته إلى العراق، إلا أن النواب قضى بعيداً عن وطنه في أحد مستشفيات دولة الإمارات، وكأنه مات هناك لتبقى صفة النفي ملتصقة به، وهو الشاعر المنفي الذي حاول العودة إلى وطنه لكنه لم يستطع أن يموت فيه، ليُبقى لنا أشعاراً ترتسم في حياتنا، تروي وجعنا وقصصنا وحكايتنا مع الأنظمة العربية وقهرها لمواطنيها وحملهم على الذل والعوز، وكأننا كلنا مظفر النواب وهو ينطق بأهاتنا.

رثاء

ضجّت وسائل التواصل الاجتماعي في الدول العربية برثاء الراحل مظفر النواب، كيف لا وقد كانت قصائده تعبّر عن غضب الناس وقهرهم، يقول الباحث السوري أحمد أبازيد: «رحل مظفر النواب، ترك السفينة إمام المغنين وسيد الغضب ومليك الحزن ورسول أسرار العشاق بعد أن وزع روحه تسعين عامًا قصائد وأغنيات إلى الذي قشر القلب كبرتقالة وفجّر اللغة قنابل وأحيا أرق ليالي العمر سنين، «يا حامل مشكاة الغيب بظلمة عينيك ترنم من لغة الأحزان فروحك عربية»، وداعًا أبو عادل».

* المرصد



الاتحاد الوطني يطالب بوقف فوري للهجمات التركية

الحوار والتفاهم، مفتاح لحل المشاكل

ويدعو الحكومة الاتحادية للقيام بواجباتها الدستورية والوطنية

المرصد

دان المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، في بيان السبت، القصف التركي على ناحية آغجلر التابع لقضاء جمجمال ومخيم لاجئي مخمور والذي اسفر عن استشهاد ٤ مواطنين وجرح ٨ آخرين. وفيما يأتي نص بيان المكتب السياسي:

ننظر بقلق بالغ الى التطورات الامنية والخروقات على الحدود، كما ندين قصف الطائرات التركية لحدود ناحية آغجلر التابعة لقضاء جمجمال ومخيم اللاجئين في مخمور والذي اسفر عن استشهاد ٤ مواطنين مدنيين وجرح ٨ آخرين. ومع تعازينا ومواساتنا لأسر وذوي الضحايا، فإننا نطالب بالايقاف الفوري لهذه الهجمات وندعو الحكومة العراقية الى القيام بمهامها الدستورية والوطنية في حماية أرض ومساء العراق بما فيها اقليم كردستان، وإبلاغ الحكومة التركية بهذه الانتهاكات عبر القنوات الدبلوماسية.

في الوقت ذاته، على حكومة اقليم كردستان استدعاء القنصل التركي لبدء التوضيحات حول هذ الحوادث، حيث لا يوجد أي مبرر لايقاع الضرر بالمدينين في الأرواح والممتلكات عن طريق انتهاك الحدود. ان دماء مواطنينا طاهرة ونطالب بحماية مقدساتنا واللجوء الى الحوار والتفاهم، مفتاحا لحل المشاكل.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكردستاني

كتلة الاتحاد الوطني: الاعتداءات التركية خرق صريح لمبدأ حسن الجوار

واستنكرت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب، السبت، الاعتداءات التركية المتكررة، واصفة اياها بالانتهاك الصريح لمبدأ حسن الجوار. وقالت الكتلة في بيان:

نستنكر الاعتداءات التركية المتكررة على العراق وما ألحقته من اضراراً بأمن مواطني اقليم كردستان، حيث قامت الطائرات التركية هذا اليوم بقصف قضاء مخمور في محافظة نينوى وناحية آغجلر بقضاء جمجمال التابع لمحافظة السليمانية مما ادى الى استشهاد اربعة مواطنين وجرح ثمانية اخرين.

ان ماتقوم به الدولة التركية من اعتداءات مستمرة ماهو الا انتهاك للسيادة العراقية وخرق صريح لمبدأ حسن الجوار، وسائر الاعراف والمواثيق الدولية.

اننا في كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب العراقي ندين ونستنكر هذا العمل الاجرامي بحق المواطنين العزل، بل نعدده عمل شائناً بحقهم لما ألحقه بهم من ضرراً في الارواح والممتلكات العامة.

نطالب الحكومة العراقية باعلان موقف واضح وجريء وان تتخذ كافة الاجراءات والسبل بما فيها الدبلوماسية من اجل وضع حد لهذه الانتهاكات الصارخة والاجرامية وذلك حفاظاً على سيادة العراق وحماية لارواح وممتلكات ابناء شعبه.

كتلة الإتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب العراقي

*** وكانت طائرات مسيرة تركية قد قصفت السبت، مخيم مخمور وناحية آغجلر في قضاء جمجمال ما اسفر عن استشهاد 5 مواطنين واصابة 5 آخرين بجروح متفاوتة.

وقال غياث سورجي المتحدث باسم مركز تنظيمات نينوى للاتحاد الوطني الكردستاني لـ PUKmedia: ان ضحايا القصف التركي على مخيم مخمور الذي يقع تحت اشراف الحكومة العراقية، من المدنيين، موضحاً، ان المصابين تم نقلهم الى مستشفيات الموصل لتلقي العلاج اللازم.

وقال غازي فيصل أمر قوة من البيشمركة في مخمور، في تصريح سابق لـ PUKmedia: ان طائرات مسيرة تركية قصفت مخيم مخمور الذي يضم لاجئين من شمال كردستان.

واضاف: ان القصف اسفر عن اصابة 5 اشخاص، جروح 2 منهم خطيرة، مشيراً الى ان القصف التركي ليس الاول من نوعه على المخيم الذي هو تحت اشراف الحكومة الاتحادية.

من جانبه قال هيمن بهجت مدير ناحية آغجلر في تصريح سابق لـ PUKmedia: ان طائرات مسيرة تركية قصفت قرية (دوو تقل) التابعة لناحية آغجلر في قضاء جمجمال بمحافظة السليمانية.

واضاف: ان القصف اسفر عن استشهاد 5 مواطنين واحراق سيارة بالاضافة الى الحاق اضرار كبيرة بمزارع المواطنين، مشيراً الى ان الطائرات المسيرة حلقت في سماء المنطقة لمدة طويلة.

يشار الى ان مخيم مخمور يضم منذ 25 عاماً لاجئين من شمالي كردستان، ويقع تحت اشراف الحكومة العراقية والامم المتحدة.



قوباد طالباني: ضرورة خفض سقف المطالب لتحقيق الاستقرار في العراق

PUKknow

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، في أربيل، زارا كانديلاك سفير جورجيا لدى العراق، حيث ناقش الجانبان آلية تحسين العلاقات بين جورجيا وإقليم كردستان. من جهته، دعا قوباد طالباني، الى العمل المشترك من أجل تنمية العلاقات بين الاقليم وجورجيا وخاصة في مجالات التجارة والثقافة والسياحة. كما رحب بقرار الحكومة الجورجية فتح قنصلية لها في اربيل في القريب العاجل، مبيناً بالمقابل استعداد حكومة اقليم كردستان لتقديم اي نوع من المساعدات والتسهيلات اللازمة بهذا الشأن. وفي جانب آخر من اللقاء، تم بحث العملية السياسية في العراق ومعوقات تشكيل حكومة عراقية جديدة، حيث اتفق الجانبان على «ضرورة قيام الاطراف العراقية بحل المشاكل التي تواجه تشكيل حكومة جديدة من خلال الحوار والتفاهم». وفي إطار ذلك، شدد قوباد طالباني، على ضرورة قيام جميع الاطراف بخفض سقف المطالب وإبداء المزيد من التساهل من أجل تحقيق الاستقرار في العراق وتشكيل حكومة خدمات وكفاءات.

الاتحاد الوطني يسعى لتعزيز العلاقات مع الأطراف السياسية



PUKmedia

في إطار تعزيز وتطوير العلاقات بين الاحزاب والاطراف الكردستانية، قام وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني بزيارة كل من حركة التغيير والاتحاد الاسلامي الكردستاني. وقال زكار علي عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني لـ PUKmedia: ان زيارة وفد الاتحاد الوطني الكردستاني الى حركة التغيير والاتحاد الاسلامي الكردستاني تأتي في اطار تعزيز علاقات الاتحاد الوطني الكردستاني مع الاطراف والاحزاب السياسية الكردستانية. واذاف: خلال الزيارتين بحثنا مع حركة التغيير والاتحاد الاسلامي الكردستاني الاوضاع الراهنة في العراق وكردستان والمنطقة بالاضافة الى تسليط الضوء على حياة ومعيشة المواطنين والجهود الرامية الى تحسين الاوضاع ومعالجة المشاكل الراهنة. ووضح: ان هذه الزيارات التي يقوم بها الاتحاد الوطني الكردستاني الى الاطراف السياسية الكوردستانية ستستمر لان الاتحاد الوطني الكردستاني يريد ان تكون له علاقات جيدة وقوية مع الاطراف الكردستانية على اساس حماية مصالح شعب كردستان. يشار الى ان وفدا رفيعا من الاتحاد الوطني الكردستاني الذي زار حركة التغيير والاتحاد الاسلامي الكردستاني كان برئاسة زكار علي عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي وعضوية امين بابا شيخ وميران محمد عضوي المكتب السياسي وحمه حمه سعيد وسالار سرحد عضوي المجلس القيادي.

كتلة الاتحاد الوطني تقدم طلبين لمؤسسة الشهداء

أكدت عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب النائبة سروه محمد تقديم طلبين الى مؤسسة الشهداء في العاصمة الاتحادية بغداد بشأن ذوي المؤنفلين وابناء شهداء البيشمركة. وقالت النائبة سروه محمد في حديث لـ PUKmedia، انها والنائبة ايمان عبدالرزاق عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني زارتا مؤسسة الشهداء في بغداد لحل بعض المشكلات المتعلقة بذوي المؤنفلين وابناء شهداء البيشمركة، مشيرة الى انهم طلبوا من عبدالاله الوائلي مدير مؤسسة الشهداء العمل على ملف المقابر الجماعية واعادة رفات المؤنفلين الموجودة في الطب العدلي ببغداد وذلك بناء على طلب ذوي المؤنفلين وإجراء فحص الحمض النووي لمعرفة ذوي المؤنفلين، لافتة الى انهما قدما طلبا آخر للوائلي بشمول ابناء شهداء البيشمركة الذين استشهدوا قبل عام ٢٠٠٣ باستمارة رقم (٥٠٢) وقبولهم في الدراسات العليا في الجامعات العراقية. وأضافت النائبة سروه محمد ان رئيس مؤسسة الشهداء عبدالاله الوائلي تعهد بتشكيل لجان تقوم باجراء فحوصات الحمض النووي واخذ عينات الدم من ذوي المؤنفلين دون ان يأتيوا الى بغداد انما تقوم اللجنة بأخذها منهم في اقرب نقطة منهم، كما تعهد بالعمل على شمول ابناء شهداء البيشمركة قبل ٢٠٠٣.

اعتماد اقتصاد الدولة التركية على عائدات نفط إقليم كردستان



ROJNEWS

تعاني الدولة التركية من وضع اقتصادي صعب، وذلك مع انخفاض قيمة الليرة التركية مقابل العملات العالمية، وإنفاق حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية على الهجمات على غرب وجنوب كردستان. لكن جزءاً من عائدات النفط لإقليم كردستان وُضع في خدمة حكومة أردوغان وهي تحافظ على توازنها مع هذه الإيرادات. انخفاض قيمة عملة كل دولة يوحى بضعفها الاقتصادي، فبدون تخفيض قيمة العملة سيزيد من تكلفة الواردات مقارنة بعملة الدول الأخرى. في الوقت نفسه يضع هذا عبئاً ثقيلاً على كاهل المواطنين. كما يوجد نقص في ميزانية الدولة. تركيا في هذا الوضع الآن.

يبلغ اليوم كل ١٠٠ دولار حوالي ١٥٥٠ ليرة تركية. يُعرف هذا أيضاً بأنه الانهيار التاريخي لليرة التركية أمام العملات العالمية.

على مدى السنوات القليلة الماضية، استفادت الدولة التركية بشكل كبير من عائدات إقليم كردستان النفطية من أجل منع الانهيار الاقتصادي وتعويض النقص في ميزانيتها السنوية. يُعتقد أن جزءاً كبيراً من عائدات إقليم كردستان قد تم تسليمه إلى حكومة أردوغان خلال صفقة ٥٠ عاماً مع تركيا.

استفاد أردوغان وحكومته بشكل كبير من عائدات النفط لإقليم كردستان من صفقة ٥٠ عام. استخدمت هذه الإيرادات للعجز الموجود في الموازنة العامة والتضارب الداخلي في مواجهة التكلفة الباهظة للحرب.

وبحسب آخر بيان لرئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني، يتم تحويل ٣٥٠ مليون دولار شهرياً من عائدات النفط إلى الحساب المصرفي لوزارة المالية. لكن بارزاني لم يحدد قط مقدار ما يتم إنفاقه من عائدات النفط الأخرى. يصدر إقليم كردستان حالياً أكثر من ٤٢٠ ألف برميل نفط يومياً. والإيرادات الشهرية لهذا النفط تزيد عن ٩٠٠ مليون دولار. ومن غير المعروف مصير ٥٥٠ مليون دولار أخرى من عائدات النفط. بالإضافة إلى ذلك الجزء من عائدات النفط يتم دفعه مقابل إيجار شركات استخراج النفط.

هناك اتفاقية نفطية عمرها ٥٠ عاماً بين حكومة الإقليم والدولة التركية ومضمون هذه الاتفاقية مخفي. وبحسب الاتفاقية، فإن الإقليم عليه تصدير النفط عبر تركيا. بالإضافة إلى حقيقة أن تركيا تحقق أرباحاً ضخمة من صادرات النفط، يقول المراقبون أن الدخل غير المعروف لإقليم كردستان يذهب أيضاً إلى الدولة التركية.

لا تستخدم الدولة التركية نفط الإقليم إلا لمصالحها الخاصة. أصبح إقليم كردستان أيضاً مكاناً لبيع منتجاته. لهذا السبب، يعمل الديمقراطي الكردستاني ويتعاون ويقدم الكثير من التسهيلات للدولة التركية.

وبحسب آخر الإحصاءات الصادرة عن المدير العام لتسجيل الشركات، بلند محمد، فمن بين ٣٣١٥ شركة أجنبية في إقليم كردستان، هناك ١٤١٤ شركة تركية.



الإطار يطالب بـ «المرونة» والمستقلون يشكلون لجنة لطرح مبادراتهم

*تقرير: فريق الرصد والمتابعة

أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون داخل راضي، الجمعة، ان هنالك ضرورة للحوار والتفاعل الإيجابي من باقي الأطراف السياسية مع المبادرات المطروحة لان التأخير لن يخدم الشعب العراقي والعملية السياسية. وقال راضي في حديث للـسومرية نيوز، ان «جميع مراحل تشكيل الحكومات السابقة مرت بنفس الظروف التي نعيشها اليوم في تشكيل الحكومة الجديدة من تجاوز للمدد الدستورية والضغوطات من هنا وهناك لكننا في النهاية ملزمين بتشكيل الحكومة والذهاب الى تشريع القوانين التي انتظرها الشعب كثيرا». واذاف، ان «هنالك اكثر من مبادرة طرحت على الساحة السياسية سواء من النواب المستقلين او الاطار التنسيقية والتي تضمنت الكثير من النقاط الايجابية التي وجدنا عليها تفاعل وقبول وترحيب»، لافتا الى ان «الاطار منفتح على جميع القوى السياسية ونرحب بجميع المبادرات ونؤمن بالجلوس على طاولة حوار لحل المشاكل و تفاعلنا ايجابيا مع مبادرة المستقلين وقبلنا بمناقشتها بشكل كامل». وتابع ان «جميع الاطراف السياسية مطالبة بالمرونة في الحوارات للاسراع بتشكيل حكومة قادرة على تلبية مطالب العراقيين وتنهاي حالة الانسداد التي اضرت بالعراقيين والعملية السياسية كثيرا».

المستقلون يشكلون لجنة لطرح مبادراتهم على القوى السياسية

الى ذلك، أعلن النائب المستقل حسين السعبري السبت، عن تشكيل لجنة تفاوضية من سبعة أعضاء مستقلين، للتحرك على جميع القوى السياسية، وطرح مبادراتهم. وقال السعبري في حديث لـ السومرية نيوز، إن «المستقلين وبعد إعلانهم عن مبادراتهم فقد تم تشكيل

لجنة مكونة من سبعة أعضاء، وأنا من بينهم للتداول والتفاوض مع باقي القوى السياسية، وطرح المبادرة عليهم والاستماع الى رؤيتهم العامة بمضمونها». وأوضح، أن «اللجنة التقت الحزب الديمقراطي الكردستاني، وطرفاً من الإطار التنسيقي، كما تم إرسال رسالة الى التيار الصدري حيث من المؤمل أن يتم عقد لقاء معهم خلال الأيام الحالية».

وأضاف: «الأجواء إيجابية، ونحن بحاجة الى المزيد من الحوارات لإيجاد نقاط التقاء تصب بالمصلحة العليا للبلاد». ولفت إلى أن «هناك تحريكاً للمياه الراكدة، وستكون الحوارات خلال هذه الأيام أكثر كثافة وحركة، من أجل إيجاد صورة نهائية تسهم في إيجاد مخرج لحالة الانسداد السياسي».

التحالف الثلاثي يُذكر بقوته و«يفند» مزاعم الانسداد السياسي

من جهته أكد النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني شريف سليمان، السبت، أن التحالف الثلاثي مازال قويا ومتينا، لافتا إلى أن الحوارات مستمرة لغرض المضي بتشكيل الحكومة. وقال سليمان للسومرية، إن «التحالف الثلاثي مستمر في الحوارات والسجلات، وهو قوي ومتين ومتفهم مع بعضه البعض»، مؤكداً أن «الحوارات مع الكتل السياسية مستمرة ولا يوجد انسداد سياسي». وأضاف، أنه «لغاية الآن لا توجد صيغة متفق عليها بين الاطراف السياسية لغرض اختيار رئيس الجمهورية والمضي بالعملية السياسية إلى بر الأمان»، مشيراً إلى أنه «لا زالت هنالك مشاكل ولكن بنفس الوقت لا يوجد انسداد سياسي بسبب وجود الحوارات والتفاهات المستمرة، ولو لم تكن هذه موجودة (التفاهات والحوارات) لاستطعنا ان نقول ان هنالك انسداداً سياسياً».

تيار الحكمة: فقدان الانسجام يعرقل المستقلين في خيارات انهاء الانسداد السياسي

هذا وقال القيادي في تيار الحكمة جمال حسن، السبت، «إن الانسداد السياسي مصدر قلق لكل القوى في العراق لان تداعياته خطيرة». وأضاف حسن «ان فقدان الانسجام يعرقل مضي المستقلين في خيارات لانهاء الانسداد السياسي في العراق». لافتا الى أن تأخير تشكيل الحكومة يحمل في طياته سلبية كبيرة خاصة وان البلاد تمر بازمات متعددة منها اقتصادية واخرى امنية».

واوضح «ان غلب المبادرات الاخيرة تضع الكرة في ملعب المستقلين كبيضة قبان في لعب دور في انهاء الانسداد السياسي لكن فقدان الانسجام بين المستقلين امر واضح في ظل تعدد الاراء وعدم وجود مركزية في اتخاذ القرارات ما يضعف دورهم في اي خيارات مقبلة لانهاء المعضلة الحالية». وأشار الى أن «التوافق هو الامثل بين الفرقاء السياسيين من خلال خارطة طريق تعتمد خيارات الانفتاح للخروج من الازمة الحالية التي تهدد العملية السياسية برمتها وتخلق ازمات اكبر للعراق».

«الحل لا يزال بعيداً»

يقول المحلل السياسي نجم القصاب إنه «إلى هذه اللحظة ما يزال التيار الصدري مصر على حكومة الأغلبية، مع ترحيبه بمشاركة أي جهة بها لكن وفقاً لشروط تحالف السيادة وشروط الصدر باعتباره الفائز الأول في الانتخابات». ويضيف القصاب لموقع «الحرّة» أنه وبالمقابل «لاتزال قوى الإطار متمسكة بخيار حكومة التوافق، وهذا مرفوض من قبل الصدر، لأنه يريد أن يستثمر فوزه في الانتخابات حتى لا يخسر جمهوره أو أصواته التي حصل عليها في الانتخابات». ويؤكد القصاب أن «الانغلاق السياسي لا يزال حاضراً، لكن هناك بعض التسريبات ترجح أن تشهد الأيام المقبلة نوعاً من الانفراج على صعيد اختيار رئيس الجمهورية ربما يؤدي لحل الأزمة». بخلافه، فإن البلاد ستكون أمام مجموعة من «الخيارات الصعبة» التي قد تلجأ لها القوى الفائزة في الانتخابات المتمثلة بالصدر وحلفائه، وفقاً للقصاب. يتمثل الخيار الأول، بحسب القصاب، بإقالة بعض الوزراء، والمجيء بوزراء من الكتل السياسية الفائزة ومنح صلاحيات أوسع لحكومة رئيس الوزراء المنتهية ولايته مصطفى الكاظمي. ويتابع القصاب أن «السيناريو الآخر، يتمثل بالتهديد بالنزول للشارع وإخراج جماهير التيار الصدري من أجل الضغط على القوى السياسية للحضور لجلسة البرلمان».

ويشير المحلل السياسي العراقي إلى أن الصدر قد يلجأ لخطوة أخيرة، عبر الطلب من الكتلة الصدرية الدعوة لحل البرلمان والذهاب إلى انتخابات مبكرة، مبيناً أن «هذا سيزيد الضغط على قوى الإطار التنسيقي وربما يجبرهم على التراجع والقبول بشروط الصدر».

المالكي يدعو جميع السياسيين للرضا بقرارات المحكمة الاتحادية

دعا زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي جميع الكتل السياسية الى الرضا بقرارات المحكمة الاتحادية. هذه الدعوة جاءت عقب قرارات المحكمة الاتحادية اتخذت مؤخراً كان أبرزها التلث المعطل، وما يخص نطق اقليم كردستان، ورفض اقرار قانون الامن الغذائي، وسط اتهامات بتسييس بعض هذه القرارات التي اجل بعضها لعدة سنوات. وقال المالكي في تصريح صحفي صادر عن مكتبه، انه «من اجل ان يكون القضاء هو الحكم العدل وله القول الفصل في جميع القضايا والشكاوى التي ترفع امامه، يجب احترام السلطة القضائية والاقرار بحياديته».

المالكي دعا الى الاقرار بحيادية قرارات المحكمة الاتحادية «سواء صدرت لصالح هذا الطرف ام ذلك، او خالف رغبة هذا الطرف ام ذلك، وان لا يتم التعامل بالانتقائية مع قرارات المحكمة الاتحادية والقضاء».

زعيم ائتلاف دولة القانون أكد على دعمه لـ«قرارات القضاء والمحكمة الاتحادية»، مشدداً على «اهمية قول الحق وجعل الله هو الرقيب بلا خشية من لومة لائم ولا مجاملة طرف على حساب الحقيقة والواقع». وأضاف: «على جميع السياسيين وغيرهم الرضا بالقرارات القضائية».

وفي ختام تصريحه جدد دعوته لـ «الحفاظ على استقلالية القضاء واحترامه وحيادية دوره، لانه الركن الاخير لثبات العملية السياسية واستقرارها على الخط الدستوري».

قضايا كردستانية



إقليم كردستان في دوامة الهيمنة الإقليمية

بين تركيا وإيران.. تصدير الغاز طوق نجاة أم خناق

مجلة «المجلة» اللندنية

أربيل: بواسطة روشن قاسم: «يشعر الشباب بالغضب حيال حالنا، البعض لا يمل من ألتقاط لحظات بؤسنا بأخذ صور لنا، ورفعها على وسائل التواصل الاجتماعي، مع الوقت بات الأمر اعتياديا، إذ حتى خبر وفاة متقاعدين وهم ينتظرون في طوابير استلام الراتب، بات خبرا مثله مثل أي خبر يتعلق برواتب موظفي الإقليم، لينشر ضمن شريط الأخبار العاجلة الحمراء التي لا تغادر شاشات المحطات الكردية المحلية، وهي تتسابق لنشر جدول توزيع الرواتب، وعاجلا تنشر خبر نفاذ المال من المصارف، وتاليا خبر تأجيل توزيع رواتب الدائرة الفلانية ولاحقا تنشر تقديم توزيع رواتب وزارة على وزارة أخرى.. قوتنا اليوم مادة إعلامية وسبق صحفي»، والكلام لكاك سامان، معلم فاضل متقاعد قضى أكثر من ٤٥ عاما مدرسا، اليوم أمام إحدى مصارف توزيع رواتب المتقاعدين المدنيين، واضعا كمامته، ليس للوقاية من كورونا بل ليمنع ما هو أخطر من الفيروس الفتاك من المرور إلى رئتيه، كما يقول إن كل «شيء بات يشكل لهم مأساة، فحتى السماء

صارت تمطر غبارا ورملا وعوزا في بقعة تطفو على الخيرات والثروات الباطنية». ويتابع كاك سامان سرديته لحاله وحال أقرانه من المتقاعدين: «أن تستلم الراتب من عدمه هو قضاء وقدر، يجب أن نرضى بقضاء يقضي بأخبارنا بعد انتظار سبع أو عشر ساعات في الطابور، أن المصرف نفذ منه المال ولن تستلم الراتب اليوم... هو قدرنا وما علي إلا أن أجر زيل الخيبة وأعود أدراجي إلى البيت وأخبر جسمي الهزيل الذي أنهكته ثقل الأعوام أن يتوقف عن متطلباته من أدوية السكر والضغط.. إلخ»، متسائلا: «ماذا يمكننا أن نفعل أمام جبروتهم؟! وماذ سيفعل الشاب الذي يقف عاجزا أمام هذا المشهد، ويلتقط مأساتنا، وهو أصلا عاطل عن العمل، وجل تفكيره أن تقذفه أمواج البحر إلى إحدى الشواطئ الأوروبية».

أزمة اقتصادية مزمنة منذ أكثر من ثماني سنوات

مشهد طوابير رجال ونساء طاعنين في السن، في ظل درجات حرارة مرتفعة، أو في البرد القارس أو في عاصفة رملية، لساعات طويلة أمام المصارف لاستلام رواتبهم المتأخرة بات من المشاهد المألوفة في شوارع مدن إقليم كردستان العراق، حالها حال العواصف الرملية التي اعتادت أيضا اجتياح سماء الإقليم مع توارد الأخبار عن تصحر يجتاح سنوات العراق القليلة القادمة هو أيضا صار متلازمة نشرات الأخبار اليومية.

في ٢٩ مارس (آذار) توفي متقاعد يدعى فتاح رضا، ويبلغ من العمر ٨٣ عاما، خرج من البيت الساعة الرابعة فجرا لياخذ دوره في طابور استلام الراتب أمام مصرف تانجرو في مدينة السليمانية.

في ٢٠ مارس توفي شخصان كانا ضمن طابور استلام الراتب التقاعدي من أحد منافذ الصرف في محافظة السليمانية. في ٢١ مارس ذهب أحمد عزيزي (٦٣ عاما)، وهو من البيشمركة، بعد صلاة الفجر لياخذ مكانا متقدما ضمن طابور الانتظار أمام المصرف، إلا أن تدهور حالته الصحية التي لم تقو على الوقوف مطولا، أنهكته وأعيته ونقل على أثرها إلى مستشفى سوران للطوارئ، وتوفي هناك.

٤ حالات وفاة سجلت خلال شهر لمواطنين متقاعدين أثناء انتظارهم في طوابير انتظار استلام الراتب في كل من مدينتي السليمانية وأربيل، ما حدا بدائرة صحة محافظة السليمانية، بتشكيل فرق طبية للانتشار أمام مصارف توزيع الرواتب لكن بحسب كاك سامان فإن هذه الفرق هي لإطالة عمر المأساة دون أن يرف جفن مسؤول.

قضية تأخر تسليم رواتب موظفي إقليم كردستان تعود إلى أزمة اقتصادية مزمنة منذ أكثر من ثماني سنوات، والتي لم تخل من موجات احتجاجات غاضبة شملت مدن ومناطق إقليم كردستان، وإضراب عن العمل في الدوائر الحكومية فيما لا تزال حكومة إقليم كردستان عاجزة عن استئصال أسباب العجز.

الأزمات الاقتصادية والسياسية المتتالية بسبب الفساد المستشري في إقليم كردستان العراق، وهيمنة كل من تركيا وإيران على مدخراته وثرواته، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية داعش، وخسارته لمناطق شاسعة غنية بالنفط كانت تؤمن له واردات ضخمة وتعمق الخلافات مع بغداد، وإصرار الحكومة العراقية على عدم دفع مستحقات كردستان لوجود مخالفات في بيع وتصدير النفط والغاز وعمل المنافذ الحدودية.

تطبيق نظام ادخار الرواتب الإجباري

كل ذلك دفع حكومة الإقليم إلى تطبيق نظام ادخار الرواتب، وبدأت حكومة الإقليم بتطبيق نظام ادخار الرواتب الإجباري (استقطاع) في فبراير (شباط) ٢٠١٦ بنسب تراوحت بين ١٥ في المائة إلى ٧٥ في المائة، أجرت تعديلا في

٢٠١٨ على النظام لتصبح نسب الاستقطاع بين ١٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة، عندما كان رئيس كردستان العراق الحالي نيجيرفان بارزاني رئيس وزراء حكومة الإقليم، وفي يونيو (حزيران) ٢٠٢٠ أعلنت عن استقطاع نسبة ٢١ في المائة من رواتب الموظفين العاملين في القطاع الحكومي جراء الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وقطع الحكومة الاتحادية لرواتب موظفي الدولة في الإقليم، وفي يوليو (تموز) ٢٠٢١ أعلن مسرور بارزاني أن حكومته ستوزع رواتب موظفي الدولة دون استقطاع، لكن ما حصل أن صرف الرواتب بدأ يتأخر والموظف قد يضطر ليحصل على مستحقته كل خمسين يوماً.

ومنذ بداية عام ٢٠٢٢ ولغاية شهر مايو (أيار) الحالي استلم الموظفون ٣ رواتب في أربيل ودهوك، في حين استلم موظفو محافظات السليمانية وحبلة وكرميان راتبين فقط من أصل ٥. وأصلاً تشكك حكومة بغداد في أعداد موظفي إقليم كردستان، الذين تقول أربيل إن عددهم يصل إلى مليون وأربعمائة ألف موظف، وتكتفي الحكومة المركزية بصرف رواتب موظفي الإقليم المثبتين في قاعدة البيانات المركزية. ويبلغ عدد سكان كردستان نحو ٦ ملايين و٣٣٣ ألف نسمة، منهم ١/٢ مليون موظف حكومي، ويحتاج الإقليم إلى ٨٩٥ مليار دينار (٦١٤ مليون دولار) شهرياً لتوزيع الرواتب، أي نحو ١٠ تريليونات و٧٤٠ مليار دينار (٧ مليارات و٣٦٨ مليون دولار) سنوياً.

علي حمة صالح: فشل إداري وغياب رؤية

النائب في برلمان إقليم كردستان علي حمة صالح يشرح أسباب الأزمة الاقتصادية في الإقليم ويقول في حوار لـ«المجلة» إن «الإقليم ما زال يفتقر إلى الرؤية الاقتصادية والمالية، ولحد اليوم ليس هناك بنية تحتية اقتصادية قوية، لا شركات ولا معامل توفر منتجات المستهلك في الإقليم وواردات الإقليم من بيع النفط يذهب القسم الأكبر منها لتأمين رواتب موظفي الإقليم»، مشيراً إلى أن «٨٢ في المائة من رواتب الموظفين في إقليم كردستان تعتمد على واردات النفط، ويبقى من بيع كل برميل نفط ٤٢ في المائة صافي إيرادات لخزينة الحكومة، وما ينقص من استكمال رواتب موظفي الإقليم يتم دفعه من واردات القطاعات الأخرى من الضرائب والرسوم الجمركية»، عازياً تضخم أعداد الموظفين إلى العشوائية في تسجيل الحكومة لأعداد كبيرة من الحزبيين وأنصارها كموظفين في دوائرها ما أزم الوضع الاقتصادي».

ويوضح صالح قائلاً: «إن الإقليم بحاجة إلى قرابة ٦٠٠ مليون دولار شهرياً باستثناء ما يتم تخصيصه من مساعدات من التحالف الدولي لقوات البيشمركة لدفع رواتب الموظفين وما يتم تخصيصه من قيمة بيع النفط للرواتب هو ٤٨٨ مليون دولار شهرياً وما يتبقى هو ١١٢ مليون دولار من عائدات أربيل والسليمانية تتوزع كالاتي، أربيل ٥٧ في المائة، والسليمانية ٤٣ في المائة، لكن السليمانية لم تستطع توفير تلك النسبة من عائداتها ما جعل مشكلة الرواتب تتفاقم في المحافظة».

٣ مصادر للإيرادات العامة

ويملك إقليم كردستان العراق ٣ مصادر للإيرادات العامة، وهي: حصته من الموازنة العامة الاتحادية، وعائدات بيع النفط، والعوائد غير النفطية من الضرائب ورسوم الجمارك. كما لا يغفل صالح أيضاً «الهيمنة الاقتصادية لكل من تركيا وإيران على واردات إقليم كردستان».

ويقول في هذا الخصوص: «طبعاً لإيران وتركيا تأثير كبير ولهما حضور قوي في السوق المحلية، وإذا افترضنا أنه تم إنشاء عدد من المعامل تؤثر على تصريف المنتج التركي في السوق المحلية فسوف تتم عرقلتها، بالتأكيد يسري ذلك على المنتج المحلي على سبيل المثال الدجاج المحلي يغطي حاجة السوق ولكن مع ذلك لا يمكن لحكومة الإقليم اتخاذ قرار يوقف استيراد الدجاج المجمد التركي، وكثيراً ما يتم إدخال مواد ومنتجات فاسدة تركية وإيرانية للإقليم بدون أن يكون للإقليم أي موقف بسبب هيمنة تلك الدول أولاً. وثانياً قد يكون لدينا اكتفاء ذاتي ببعض المنتجات لكن في العديد من المجالات الأخرى إقليم كردستان غير منتج لعدد كبير من المنتجات التي تلبى مطالب المستهلكين لتغدو أسواق الإقليم بل العراق هي أسواق لتصريف بضائع الدول الأخرى».

العقد الخمسيني الغامض

وفي جانب آخر يلفت البرلمان الكردي إلى أن الفساد المستشري في ملف النفط وغياب الشفافية في العقود الموقعة مع الشركات النفطية العاملة في إقليم كردستان دون أن يمر على ما يسمى العقد الخمسيني الموقع مع تركيا والتي بموجبها ينقل نفط الإقليم عن طريق أنابيب تركية إلى ميناء جيهان التركي ومنها إلى دول أخرى. ويكشف قائلاً: «أحد بنود العقد حسب علمي هو نقل نفط إقليم كردستان عن طريق الأنابيب التركية إلى ميناء جيهان مقابل 50 مليون دولار لتركيا ثمن نقل النفط عبر أنابيبها، وحالياً ما يبقى من بيع نفط إقليم كردستان فقط 42 في المائة، ما تبقى يذهب تكاليف نقل ومستحقات الشركات، مثلاً إذا كان سعر خام برنت 112 دولاراً، فإن الإقليم يبيع نفطه بـ 100 دولار، صافي ما يتبقى من الـ 100 دولار لوزارة المالية هو 42 دولاراً، ما تبقى هو أجرة النقل لتركيا ومصاريف أخرى، إضافة إلى أن أجرة الأنابيب تقريبا 10 في المائة لكل برميل وهذا مبلغ كبير جداً»، مشيراً إلى أن الإقليم وقع عدداً من العقود مع الشركات النفطية بعد تشريع برلمان إقليم كردستان لقانون النفط في 2007، معبراً في نفس الوقت عن قناعته بضرورة العودة إلى بغداد فيما يخص ملف نفط الإقليم.

الاتفاقات النفطية بين إقليم كردستان وبغداد

بعد صدور الدستور العراقي عام 2005، تمت بعض الاتفاقات النفطية بين إقليم كردستان وبغداد حيث صدر قانون النفط والغاز العراقي في 15 فبراير 2007 والذي وافق مجلس الوزراء عليه في نفس الشهر، إلا أن القانون بقي حبيساً في مرحلة الصياغة بسبب خلافات، الأمر الذي ترك الباب مفتوحاً للمناورة في تفسيرات المواد الدستورية. وأعلن رئيس حكومة العراق ورئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت أنه على الحكومة العراقية وإقليم كردستان إدارة ملف النفط والغاز معاً وفقاً للمادة 112 من الدستور الفيدرالي، وتلكاً مجلس النواب العراقي في تشريع القانون، وفي 6 أغسطس (آب) 2007 وافق إقليم كردستان على قانون النفط والغاز في البرلمان. وتنص المادة 112 من الدستور العراقي في فقرته الأولى على أنه «تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد».

فيما تنص الفقرة الثانية من المادة نفسها على الآتي: «تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار».

وبيع إقليم كردستان للمشتقات النفطية بدأ في سنة ٢٠١٢ بشكل مستقل عن بغداد. بعد ذلك قرر الإقليم بيع النفط الخام المستخرج من منطقة شيخان ونقله إلى الموانئ التركية عبر شاحنات لنقل النفط. وبحسب التسريبات الشحيحة حول الاتفاقية الخمسينية، ففي مارس ٢٠١٣ عقدت اتفاقية بين الإقليم وتركيا لخمسين سنة.

موازنة البلاد المالية لعام ٢٠٢١ تتضمن بنداً قانونياً يلزم كردستان ببيع النفط المستخرج من مناطقها عن طريق شركة تسويق النفط العراقية (سومو)

اتفاقية حول الطاقة لخمسين سنة مع تركيا

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٣ تم التوقيع على الاتفاقية من قِبَل نيجيرفان بارزاني الرئيس السابق لحكومة الإقليم، ورجب طيب إردوغان رئيس وزراء تركيا وقتها.

وفي يونيو (حزيران) عام ٢٠١٤ كشف نيجيرفان بارزاني في برلمان كردستان أنهم عقدوا اتفاقية حول الطاقة لخمسين سنة مع تركيا، وإذا ما اقتضى الأمر فإنهم سوف يُمدّدونها لمرة واحدة، وفي مايو ٢٠١٤ تم بيع نفط الإقليم عبر ميناء جهان التركي.

وما زال الغموض يُلفُّ تفاصيل وبنود الاتفاق الخمسيني لحد اليوم ورغم مطالبات النواب في برلمان كردستان مرات عدة كشف النقاب عن الاتفاقية إلا أن جميع الدعوات لم تأت بنتيجة.

وخلال الأسابيع الأخيرة من ولاية نوري المالكي الثانية في عام ٢٠١٤، رفعت دعوى في محكمة تجارية تابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس ضد تركيا بشأن مبيعات نفط إقليم كردستان عن الأراضي التركية، وأعلن العراق في حينها عن تقديم طلب تحكيم ضد الجمهورية التركية وشركة بوتاس لخطوط نقل النفط التابعة للدولة، إلى غرفة التجارة الدولية في باريس، لأن تركيا نقلت النفط الخام من إقليم كردستان عبر ناقلة في ميناء جهان التركي، ومن دون إذن من وزارة النفط العراقية.

لكن الدعوى تم تجميدها من قبل رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي في نهاية ٢٠١٤، ثم فعلها في مطلع ٢٠١٧، قبل تجميدها في أيامه الأخيرة على رأس الحكومة، ثم أوقفها رئيس الحكومة المستقيل عادل عبد المهدي بطلب من القيادة الكردية، وعاد رئيس الحكومة الحالي مصطفى الكاظمي لتفعيل الدعوى من جديد.

وتطلب الحكومة العراقية بموجب الدعوى من الحكومة التركية سداد نحو ٢٦ مليار دولار إلى العراق، ناجمة عن قيام الأخيرة بتصدير نفط الإقليم خلال السنوات الماضية من دون موافقة رسمية من بغداد.

الإقليم لم يستلم حصته من موازنة العراق

المسؤولون في حكومة إقليم كردستان من جهتهم يعزّون الأزمة إلى أن الإقليم لم يستلم حصته من موازنة العراق الاتحادية البالغة ١٢/٥ في المائة بشكل منتظم منذ عام ٢٠١٤، وأيضاً إلى نزوح أكثر من مليوني عراقي نحو الإقليم،

خلال الحرب على داعش مما تسبب في تراكم الالتزامات المالية بخصوص رواتب الموظفين ومستحقات شركات النفط والمقاولين.

كما أن انتشار جائحة كورونا أدى لانخفاض أسعار النفط لمستويات غير مسبوقة وتصفير العائدات العامة، مما رفع سقف الالتزامات المالية والقروض إلى ٣٠ مليار دولار وهناك عجز مالي شهري لدى الإقليم يبلغ ٢٥ مليون دولار كون جميع عقود كردستان النفطية مشاركة، أي لم تستثمر في الصناعة النفطية، الأمر الذي أدى لذهاب أكثر من نصف عوائد النفط للشركات المستثمرة في حقول الإقليم.

الإقليم يعتمد بنسبة ٨٥-٩٠ في المائة على واردات النفط، إذ ينتج يوميا ٥٠٠ ألف برميل تشكل إيراداتها مليارات ٢٠٠ مليون دولار شهريا حسب الأسعار الحالية، في وقت يبلغ فيه مجموع الرواتب نحو ٦٠٠ مليون دولار.. وقد بلغ معدل التغيير السنوي للتضخم في محافظات الإقليم لسنة ٢٠٢١ نحو ٧/٥ في المائة، وفق آخر مسوحات هيئة إحصاء إقليم كردستان.

الطموح التركي والردع الإيراني

أيام والحديث يجري حول ملف الغاز في الأروقة الاقتصادية، يتسرب الكثير منه إلى الشارع الكردي ويتعامل معه المواطن بقلق وتوجس، عكس ما تريد أن تصوره الحكومة على أنه طوق نجاة من اختناق الإقليم في الديون والعجز. وهناك من يجزم بأن الشارع الكردي لا يخفي وجود قلق من مسألة عدم تحقيق الاكتفاء المحلي، من الغاز الطبيعي قبل تصديره إلى دول أخرى، كما حصل حالياً مع النفط، إذ ترتفع الآن أسعار البنزين، والنفط الأبيض مقارنة بباقي المحافظات العراقية، وهي مشكلة تؤثر على دخل المواطن. إن سيناريو تصدير الغاز الطبيعي سيكون مماثلاً لملف النفط، الذي تستغله تركيا أسوأ استغلال، إذ يصدر الإقليم النفط بأسعار رخيصة من دون تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي، وهو ما انعكس سلبا على حياة المواطنين.

ولحد اليوم لم يحل الإقليم معضلة تصدير النفط بمعزل عن الحكومة الاتحادية ليفتح الرئيس التركي رجب طيب إردوغان عين بغداد وطهران على ملف غاز الإقليم، وليأتي رد بغداد وطهران سريعا من خلال إصدار المحكمة الاتحادية العليا في العراق، بعد إعلان إردوغان بأيام قليلة، حكما يقضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان، الصادر عام ٢٠٠٧، وإلغائه لمخالفته أحكام مواد دستورية، فضلا عن إلزام الإقليم بتسليم الإنتاج النفطي إلى الحكومة الاتحادية.. وفي الجانب الآخر من الحدود أطلقت إيران في ١٣ مارس ١٢ صاروخا باليستيا على مدينة أربيل، وأصابت معظم الصواريخ الإيرانية فيلا يملكها الرئيس التنفيذي لمجموعة «كار» للطاقة باز كريم البرزنجي.

الرئيس التركي رجب طيب إردوغان أعلن في فبراير الماضي بحث مشروع استيراد الغاز مع رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، الذي أكد أنه سيناقش الأمر مع حكومة بغداد.

إلا أن صالح يؤكد عدم إبرام الإقليم أي اتفاقية حول تصدير الغاز وأنه ليس هناك أي غاز في إقليم كردستان يصدر للخارج، وليس ممكنا خلال الثلاث سنوات القادمة أن يتم ذلك، وكل ما يجري الحديث عنه لا أساس له، إذ إنه لحد الآن إقليم كردستان لم يوفر ٥٠ في المائة من احتياجاته ونصف محطات توليد الكهرباء في الإقليم لا تعمل بسبب نقص الغاز، موضحا: «في الإقليم حقل إنتاج غاز هو قادر كرم بطاقة إنتاجية يومية ٤٤٠ مليون قدم مربع لإنتاج الطاقة الكهربائية، في الوقت الذي يحتاج فيه الإقليم إلى ٨٠٠ مليون متر مربع لإنتاج الكهرباء، وفي العام المقبل القدرة

الإنتاجية اليومية ستصل إلى ٧٥٠ مليون متر مكعب، وقتها حاجة الإقليم ستصل إلى مليار، لذا ليس هناك أي عقد وليس هناك أي خطة ولا برنامج لتطوير حقول الغاز، لتصل على الأقل إلى مليار متر مكعب وقتها فقط تستطيع توفير ٢٠ في المائة من حاجة تركيا للغاز، فكيف ستصدر الغاز إلى أوروبا، وهذا بحاجة على الأقل إلى ٨ سنوات في حال حلت المشاكل العالقة مع العراق لأن العراق سيكون عائقاً أمام تحقيق ذلك، وأكد أن عقد تطوير الحقول لزيادة الإنتاج لم يبرم لحد الآن».

عواقب كارثية.. تعامل إقليم كردستان مع ملف النفط

لكن أحمد حمه رشيد، النائب السابق في البرلمان العراقي وعضو اللجنة المالية الاتحادية، يقول لـ«المجلة» إن «تعامل إقليم كردستان مع ملف النفط ومؤخراً ملف الغاز بمعزل عن بغداد أدى إلى هذه الأزمة الحالية باعتبار أن العراق يعتبر أن النفط ملك للشعب العراقي وأن الحكومة الاتحادية حصراً ووزارة النفط لديها صلاحية التعامل مع الشركات العالمية لإبرام العقود وبيع النفط، لذلك هذه الأزمة قبل أن تكون بسبب تركيا والعراق أو إيران فإن المسؤول عنها هي السلطات في إقليم كردستان».

ويحذر قائلاً: «إذا مضت حكومة الإقليم في ملف الغاز فالمنطقة أمام منعطف خطير، وبعد فشل مفاوضات الإقليم مع بغداد حول تطبيق قرار المحكمة الاتحادية حول النفط، والزيارة المفاجئة لرئيس حكومة الإقليم والاجتماع مع الرئيس التركي والتباحث حول غاز الإقليم يا ترى هل أبدت تركيا استعدادها لحماية مصالحها ومصالح الإقليم حتى ولو أدى إلى اجتياح عسكري»، مضيفاً: «إقليم كردستان يلعب لعبة خطيرة خاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني يتوجه لأن يكون بديلاً للغاز الروسي أو الإيراني، وهناك عقد غاز إيراني تركي ينتهي في ٢٠٢٦ لذلك فالإيرانيون يريدون أن يبقوا على ورقة الضغط بيدهم وليس بيد إقليم كردستان، الغاز الروسي والنفط الروسي ورقة ضد الأوربيين لذلك الروس يرفضون ويمنعون بكافة الوسائل إقليم كردستان أن يكون بديلاً لجزء من الغاز أو النفط الروسي بالتالي إقليم كردستان يضعفه وانقسامه السياسي ستكون نتائجه كارثية ومسؤول عنها الحزب الذي يمضي بهذا المشروع منفرداً».

ويضيف: «المسألة الثانية نحن سألنا العديد من الخبراء في مجال الطاقة والغاز الذين أفادوا بأن إقليم كردستان ليس لديه احتياطي كافٍ يغطي الحاجة المحلية فكيف به أن يصدر الغاز إلى تركيا وأوروبا، وأيضاً أن العراق حالياً يشتري الغاز سواء المصاحب أو السائل من إيران ولا يستطيع دفع نفقاتها إلى إيران مباشرة، إذ لا العراق ولا إيران ولا روسيا يمكن أن يقبلوا أن يكون إقليم كردستان بديلاً عنهم بالتالي هناك مخاوف عبرنا عنها بأن هذه القضية قد تنتج عنها نتائج وخيمة لمواطني إقليم كردستان».

مقبلون على تغيير جيوسياسي في المنطقة

ويستدرك قائلاً: «عدم تشريع قانون للنفط والغاز في برلمان العراق لا يبرر بأن يصدر إقليم كردستان قانوناً للنفط والغاز بخلاف المواد الدستورية، الأمر الذي أدى إلى إصدار المحكمة الاتحادية قراراً بعدم دستورية هذا القانون. ثانياً أن الإقليم تعامل مع ملف النفط بشكل غير علمي أو أكاديمي وأبرمت عقوداً بالحقيقة هي مجحفة بحق الإقليم وبحقوق مواطني الإقليم وتم إهدار الثروة النفطية من قبل الساسة في إقليم كردستان».

ويشير إلى أن «المشكلة الأساسية للقائمين على إدارة الإقليم هي عدم الشفافية وعدم الوضوح في الملفات

الاقتصادية حيث تم إبرام حوالي أكثر من ٥٨ عقداً مع شركات عالمية عددها ٣٧ دولة لا يعرف تفاصيلها إلا الدائرة الضيقة التي تحكم الإقليم، ولا يتعدى عددهم أصابع اليد الواحدة بالتالي عدم الشفافية في هذا الملف أدى إلى عدم وجود قانون للموازنة خلال العشر سنوات الماضية في الإقليم، وبالتالي فقدت حكومة إقليم كردستان الثقة لدى مواطنيها، ليس أحزاب المعارضة فقط تنتقد الانفرادية بل حتى هناك خلاف حاد بين الحزبين الرئيسيين الحاكمين في الإقليم».

ويقول: «نحن مقبلون على تغيير جيوسياسي في المنطقة، هناك تغيير في تبادل الأدوار في المنطقة وإقليم كردستان يريد أن يكون ضمن قائمة هذه التغييرات أو لاعب فيه وأن يأخذ مكانه على مستوى الطاقة العالمية لكن هذا الطموح قد يؤدي إلى نتائج كارثية والحزب الديمقراطي الكردستاني منفرداً يحاول مع الحليف التركي أن يلعب هذا الدور وأن يحصل على مبتغاه».

الماء مقابل النفط

وحول إمكانية أن تضغط تركيا على العراق بالتلويح بورقة المياه، يجيب قائلاً: «ليس مستبعداً خاصة أن الأتراك لوحوا بهذه الورقة في وقت سابق وأدت إلى تجميد العراق للدعوى المقدمة ضد تركيا في محكمة غرفة التجارة بباريس وتم تجميد الدعوى مقابل سماح تركيا لجزء من مياه أليسو أن يدخل العراق، لذا العراق يحاول من خلال استثمار الدبلوماسية مع تركيا ومع الشركات العالمية النفطية التي تشتري نفط الإقليم أن تنذرهم بأن النفط الذي يشترونه مخالف للقانون، وهناك مباحثات داخل الأروقة وخلف الكواليس وفي حال فشل الأسلوب الدبلوماسي يمكن أن يعاد انتشار القوات الاتحادية في المناطق المتنازع عليها والتي يدعي العراق أو الحكومة الاتحادية أنها تابعة له ومن ضمنها مناطق وجود النفط وبالأخص إحدى الآبار التي تنتج يومياً ١٧٠ ألف برميل، لذلك هناك نية في انتشار القوات العسكرية تابعة للحكومة الاتحادية في محيط آبار النفط لا أستبعدها، وحذرنا القائمين على الحكم في حكومة إقليم كردستان بأنه في حال إقدام الحكومة الاتحادية على هذه الخطوة سيؤدي إلى نتائج كارثية».

ويلفت إلى أن «مقايضة النفط مقابل الماء لا يخفيها الأتراك.. كنت عضواً في إحدى اللجان المشكلة في مجلس النواب الاتحادي حول قضية (إي سي سي) لذلك في وقتها كانت هناك زيارات ومناقشات واجتماعات بين وزارة المياه التركية ووزارة الموارد المائية في الحكومة الاتحادية وقد طرح الأتراك أنهم يستطيعون أن يكافئوا العراق بالمقدار الكافي من الماء مقابل الشراء من الشركات النفطية حصراً من الدولة التركية حتى يحصلوا على المياه من جانب آخر إذ يمكن مبادلة النفط بالمياه والغاز بالمياه في سبيل أن تراعى المصلحة لدى البلدين لكن يبقى السؤال الأهم: ضمن أي مشروع المحورين وماذا سيستفيد الإقليم».

ويذكر أن تركيا باشرت منذ العام ١٩٨٥ بتنفيذ مشروع الكاب Gap الضخم على نهري دجلة والفرات ويتألف من ١٣ قسماً، ٦ منها على نهر دجلة و٧ على نهر الفرات ويغطي ست محافظات تركية، ومن الناحية الفعلية، فإن تركيا ومن خلال هذا المشروع العملاق بحسب مختصين فإن تركيا يمكنها أن تتحكم بالمياه وتستخدمها لفرض سياسات واقتصاديات على كل من سوريا والعراق، خصوصاً حين تصبح أيضاً «سلة غذاء» لتزويد الشرق الأوسط بما يحتاج من مزروعات وفواكه وذلك بالصد من معاهدة هلسنكي التي تنظم حقوق الدول المتعلقة بالأمناء الدولية لعام ١٩٧٣ ومؤتمر الأرجنتين حول الموارد المائية لعام ١٩٧٧، تلك التي تنظم طرق الاستفادة من الأنهار الدولية وفقاً لقواعد الحق والعدل والحاجة الضرورية، وبما لا يؤدي إلى إلحاق ضرر بالسكان والممتلكات والبيئة وغيرها من الاستخدامات غير المشروعة.

سيناريو تقسيم الإقليم والتحول من منطقتي نفوذ اقتصادي

والسؤال يبقى إذا لم تنجح مفاوضات تركيا وتلويحها بورقة المياه للضغط في إقناع بغداد بطموحها بمشروع الغاز هل ستكون أمام سيناريو تقسيم الإقليم والتحول من منطقتي نفوذ اقتصادي إلى إداريين أتباع منطقة لتركيا وأخرى تدار من بغداد مباشرة خاصة أن الخلافات المتفاقمة بين الحزبين الكبارين في إقليم كردستان (الديمقراطي بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني بزعامة بافل طالباني) تتفاقم- إلى جانب خلافات الإقليم مع الحكومة الفيدرالية في بغداد- والتي تعد أهم المعرقات أمام مشروع غاز الإقليم نحو أوروبا.

وأعلن رئيس حزب الاتحاد الوطني بافل طالباني، نجل الرئيس العراقي الأسبق الراحل جلال طالباني، معارضته الواضحة لمد الأنبوب من مدينة السليمانية التي يسيطر عليها حزبه، وقال طالباني: «أعلن هنا بأنه على جثتي سيُمد أنبوب الغاز إلى الخارج، إذا خالف ما يطلبه المواطنون ولم يكن في خدمتهم».

الهوة تتسع بين الحزبين الشريكين في السلطة

يجيب النائب أحمد حاجي رشيد مستبعداً حدوث ذلك قطعياً ويقول إن «إقليم كردستان من التسعينات ولحد اليوم لم يكن موحداً كانت هناك إدارتان حتى بالموازنة المرسل من الحكومة الاتحادية كان يتم تقسيمه في الطائرة الموجهة للإقليم كالتالي ٤٧ في المائة لإدارة الاتحاد الوطني و٥٣ لإدارة الديمقراطي الكردستاني في أربيل ودهوك، لكن شكلياً بعد مفاوضات دبلن تم تشكيل حكومة في إقليم كردستان ولكن على الأرض توجد إدارتان، هناك قرية اسمها ديكله تعتبر الخط الفاصل إذ من زاخو إلى ديكله منطقة نفوذ الديمقراطي الكردستاني ومن ديكله إلى منطقة كلار وجنوباً إلى كفري يسيطر عليها الاتحاد الوطني»، مستأنفاً: «اليوم الهوة تتسع بين الحزبين الشريكين في السلطة؛ الاتحاد الوطني يطالب بأن يكون التعامل مباشراً مع الحكومة الاتحادية ببغداد حول ملف النفط والغاز، لكن الديمقراطي يصر على أن يكون ملف نفط وغاز الإقليم مستقلاً عن بغداد وأن يكون تصدير الغاز والنفط عن طريق تركيا رغم الخلاف إلا أن سيناريو تقسيم الإقليم غير وارد قانونياً لأن الإقليم كيان دستوري ولا يمكن تعديل الدستور إلا من خلال استفتاء عام، وموضوع الكونفدرالية ليس مطروحاً وحين طرحه رئيس وزراء الإقليم قبل أيام أكد أن هذه الدعوة غير مستجابة لا من العراقيين ولا من الأحزاب الكردية لحد الآن».

تضاد مصالح

بين تركيا من جهة التي تعتبر ملف غاز الإقليم ذا أهمية استراتيجية بالنسبة إليها، فمن جهة سيحررها من أداة تحكم إيرانية تقليدية، تتحكم بها منذ سنوات، كذلك سيحسن من موقع تركيا في المنظومة الأوروبية، فغاز إقليم كردستان سيضاف إلى الغاز المنوي تصديره من أذربيجان، وتالياً ستتحول تركيا إلى معبر حتمي للاقتصاد وشریان الحياة في أوروبا، ومن جهة أخرى سعي إيران للاستمرار كمصدر حصري للغاز الطبيعي إلى العراق، والذي يستخدمه هذا البلد في مجال إنتاج الكهرباء، ويوفر للخزينة العامة الإيرانية مبالغ مالية طائلة، وخصوصاً أن العراق يستطيع منذ سنوات الحصول على إعفاءات من منظومة العقوبات الأمريكية على إيران، وتالياً يُعد مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة لتهران، يقف إقليم كردستان بين فكي كماشة أحلاهما مر، خاصة أن الإقليم يعاني إضافة إلى الانقسام السياسي يعاني من أزمة مالية واقتصادية متراكمة، وعليه كتلة من الديون الخارجية. كما أن الاستخراج والتصدير الاستراتيجي للغاز

يتطلب استثمارات خارجية بمبالغ ضخمة، في وقت تبدو نسبة المخاطرة في تلك الاستثمارات عالية نسبياً، بسبب الخلاف القانوني مع المركز، والتوترات الأمنية المحيطة بالإقليم. وفوق الأمرين، فإن استخراج وتصدير الغاز يعني إلى حد ما ضرباً للمصالح الروسية، إذ تملك استثمارات ضخمة في إقليم كردستان، وفي القطاع النفطي بالذات، وهي معضلة ثالثة يجب تجاوزها.

ويشير خبراء هندسيون إلى أن الإقليم يحتاج إلى قرابة خمس سنوات من العمل الاستراتيجي، ليستطيع البدء باستخراج وتصدير الغاز في شكل تجاري، فيما لو توافرت الاستثمارات ومعها الاستقرار القانوني والأمني خلال هذه الفترة.

دولتان عالقتان في شبكة من المصالح المعقدة

ويقع إقليم كردستان العراق على حدود كل من إيران وتركيا، وهما دولتان عالقتان في شبكة من المصالح المعقدة والمتضاربة في الكثير من الأحيان في الشرق الأوسط.

وبحسب محللين ما يحدث اليوم بين القوتين الإقليميتين في إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها في شمال العراق وبالتحديد منطقة سنجار هي أقرب ما يكون إلى حروب الإنابة.

فالتحركات التركية الأخيرة في سنجار والتوجس الإيراني وتحريك أذرعها في العراق لفرض سيطرتها على سنجار لا يمكن عزله عن جهود بناء خط أنبوب الغاز.

واقعياً كثيراً ما تتفق القوتان ضد أي طموح كردي وحتى صراع القوتين عادة ما يستهدف استقرار الكرد فمن تقاسم للنفوذ إلى حرب الإنابة تعددت أشكال الصراع على إقليم كردستان بين القوتين ولعبت دوراً أساسياً في وأد الحلم الكردي في تشكيل أي كيان.

صراع على الإقليم

المؤرخ والمفكر الكردي دكتور جبار قادر يعتبر في حوار لـ«المجلة» أن «الصراع على كردستان عموماً بأجزائه الأربعة صراع طويل ودائماً كانت هذه المنطقة مقسمة بين إمبراطوريتين أو أكثر حتى قبل ظهور الدولة العثمانية وظهور إيران الصفوية ولكن إذا تجاوزنا العصور القديمة واكتفينا بالخمسمائة عام الماضية يمكن أن نتحدث عن الصراع الذي حدث أثناء معركة جالديران عام ١٥١٤ والتي كانت من نتائجها المباشرة تقريبا تقسيم كردستان إلى جزأين الأكبر خضع للسيطرة العثمانية، السيطرة كانت شكلية من خلال الأمراء الكرد والزعماء القبليين الإقطاعيين الكبار، وبين إيران الصفوية».

ويضيف قادر: «في الحرب العالمية الأولى جرى التقسيم الثاني، هذه المرة جرى تقسيم الممتلكات العثمانية في كردستان إلى ثلاث مناطق وهي الأجزاء المعروفة اليوم كردستان العراق وكردستان سوريا وكردستان تركيا بينما كردستان إيران بقيت ضمن الحدود المعروفة ولم يميزها أو تتطرق إليها هذه الاتفاقيات المعروفة نتيجة لفشل الكرد في إقامة دولة مستقلة لهم بعد الحرب العالمية الأولى، وأصبحت هذه المنطقة حتى في القرن العشرين منطقة تنازع خاصة عندما كانت تضعف سلطة الدولة المركزية، وفي عام ١٩٢٥ بقرار من عصبة الأمم تم إلحاق ولاية الموصل بالعراق وإلحاق جنوب كردستان بالعراق وعقدت اتفاقية عام ١٩٢٦ بين تركيا والعراق بتحديد الحدود بين الدولتين والتي قسمت نهائياً كردستان العراق وكردستان تركيا وعندما كانت الدولة العراقية مركزية قوية وتسيطر بقوة على كردستان عند

ذلك كان التدخل الإيراني أو التركي يتراجع، لكن عندما تحرك الكرد للمطالبة بحقوقهم القومية ومع استمرار العمليات القتالية عند ذلك اضطرت الحركة الكردية أن تلجأ لطلب العون من هذه الدولة أو تلك وطبعا هذا العون لم يأت دون ثمن وأحيانا كان الثمن كبيرا وأدى إلى كوارث على الكرد».

ويتابع: «كما نعلم أن الدول تتنافس فيما بينها ولديها مواقف متباينة من القضايا العديدة ولكن في نفس الوقت عندما يتعلق الأمر بالكرد دائما تتوحد وقد رأينا ذلك في حالات كثيرة جدا في ١٩٦٣ هذه الدول اتفقت كلها ضد الحركة الكردية، من جهة شارك الجيش السوري في قمع الكرد، ومن جهة أخرى كانت هناك عملية مشتركة بين العراق وتركيا وإيران عرفت بعملية دجلة، وكان الهدف منها تطويق الحركة الكردية من قبل الدول الثلاث وبمساعدة الجيش السوري أيضا ولخفق هذه الحركة، إلا أن الحرب الباردة والموقف السوفياتي في ذلك الوقت أدى إلى تراجع الدول من تنفيذ مخططاتهم وفي المرحلة التالية جرى الاتفاق بين تركيا والعراق بإعطاء الحق للجيش التركي لملاحقة المقاتلين الكرد داخل الأراضي العراقية ورسميا كان للعراق أيضا نفس الحق لكن العراق لم يتمكن أبدا من أن يدخل جيشه الأراضي التركية».

ويضيف: «و بعد ٢٠٠٣ ونتيجة للحالة التي وصلت إليها الأوضاع في العراق بدأت التدخلات بصورة كبيرة، الإيرانيون يسيطرون على المفاصل الحيوية في الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية العراقية والأترك من جهتهم يحاولون أيضا أن يلعبوا دورا في هذا الصراع رغم أنهم يعادون الكرد وهم ضد كل تطوراتهم إلا أنه وبسبب غياب السنة العرب عن العملية السياسية ومن ثم مقاومتهم للاحتلال الأمريكي ودخولهم في إطار القاعدة ومن ثم داعش وتدمير مدنهم وقواهم العسكرية لم يتمكن السنة العرب من أن يكونوا ذراع تركيا القوية عند ذلك وجدت تركيا نفسها مجبرة وحاولت أن تاخذ من المسألة الكردية في كردستان العراق ورقة لها من خلال العلاقات الاقتصادية القوية والتدخل العسكري المباشر في العديد من المواقع في كردستان العراق».

وجود عشرات القواعد العسكرية والاستخباراتية التركية

الهيمنة التركية والإيرانية على إقليم كردستان عابرة للهيمنة الاقتصادية بل اتخذت شبكة الهيمنة أبعادا عسكرية مباشرة وبالتأكيد للقواعد العسكرية لتركيا مثلا دلالة هامة على نفوذ تركيا وقوتها العسكرية وحضورها في المشهد السياسي والأمني لإقليم كردستان وبالتأكيد شبكة الهيمنة تلك تزعزع استقرار الإقليم وأمنه وبالتالي تؤثر حتى على شعور المواطن بثقته في حكومته وبثقته في تغيير الحال.

ويوجد في إقليم كردستان عشرات القواعد العسكرية والاستخباراتية التركية كما لا تتردد تركيا ولا إيران في انتهاك أجواء الإقليم تحت أي مبرر أو ذرائع مقابل صمت مطبق في أربيل وبغداد.

الدولتان الإقليميتان اللتان لهما تأثير في عمق سلطة الحكم

رئيس تحرير موقع «شار بريس» الإلكتروني، الصحافي كمال رؤوف، يربط أزمة إقليم كردستان بشكل مباشر بالتدخلات الإقليمية خاصة تركيا وإيران ويوضح رأيه في حور لـ «المجلة» بأن تركيا وإيران «الدولتان الإقليميتان اللتان لهما تأثير في عمق سلطة الحكم في إقليم كردستان، وأحيانا كثيرة التدخل يكون مباشرا من خلال التدخل العسكري لحسم الأزمات أو لفرض الإرادة وتوجهاتهم وأجنداتهم من الأحداث التي تقع في إقليم كردستان».

ويضيف رؤوف: «في حقبة ما كانت الحكومة العراقية أيضا جزءا لحسم أو فرض طرف على طرف آخر أو إحداث توازن بين الطرفين المتصارعين الكرديين، هذا كله جعل المواطن في إقليم كردستان يشعر بأن الأحزاب الكردية، بالأخص الحزبين الرئيسيين الحاكمين الاتحاد الوطني، والديمقراطي الكردستاني، ليس لديهما أي قضية وطنية أو قومية، أو قضية ذات عمق استراتيجي مع إيران وتركيا والعراق، ودائما كانا يرضيان تلك الدول قبل أن يرضيا المواطن.. وقبل أن يشكلا إدارة وحكومة تلبى تطلعات الشعب ومتطلباته التي جاءت في الشعارات التي كانوا يتبنونها. هذا كله جزء من الأزمات وهذا مرتبط بموقع إقليم كردستان الجيوسياسي كونه محكوما بحقبة جالديران (أول تقسيم لكردستان بين الصفيين والعثمانيين) كحدث مفصلي في تاريخنا ومستمر لحد الآن كوننا أصبحنا جزءا من صراعاتهم الممتدة من ذلك التاريخ وحتى عصرنا الحالي».

إقليم كردستان أصبح جزءا في ساحة هذه الصراعات

ويتابع: «إقليم كردستان أصبح جزءا في ساحة هذه الصراعات وشعب كردستان زج في النهاية في حلبة صراع الدولتين كل ذلك كان على حساب شعب كردستان وثرواته واقتصاده، لذا باعتقادي الخروج من تحت نير هاتين الدولتين يعني الخروج من تحت نير الفساد، لأن هاتين الدولتين ببساطة تدعمان الحزبين الحاكمين في إقليم كردستان وتدعمان حكم الأمر الواقع في إقليم كردستان، وبات لدى الحزبين قناعة كاملة بأنه لا الانتخابات ستغير الواقع، ولا الحراك الاحتجاجي سيأتي بأي تغيير، وفي النتيجة السلطة الحاكمة في الإقليم ترى أن قرار بقائه على سدة الحكم من عدمه مرتبط بموقف وقرار تركيا وإيران، والآن أضيف إليها بغداد».

ويكاد يجزم بأنه «إذا لم يتغير نظام الحكم في كل من تركيا وإيران فلن نرى في إقليم كردستان سلطة شعبية مستقلة في قراراتها ومواقفها، وباستمرار دعم هاتين الدولتين للسلطة الحالية في إقليم كردستان من المحال إحداث أي إصلاح إداري أو اقتصادي أو القضاء على الفساد، ولن تجبر لا المظاهرات الغاضبة ولا الحركات الاحتجاجية السلطة الحاكمة على القيام بالإصلاحات».

ويضيف: «أيضا تدخل هاتان الدولتان الإقليميتين كان سببا في إحداث صراع مع الأجزاء الأخرى في كردستان على سبيل المثال إغلاق الحدود بين إقليم كردستان وروج آفا (مناطق الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا) وهو جزء من المخطط التركي وأيضا الاقتتال مع حزب العمال الكردستاني وأيضا تشكيل فصيل روج العسكري في إقليم كردستان والممول من قبل تركيا، لذا ليس لتدخلات تركيا وإيران تأثير وتبعات فقط على إقليم كردستان بل يؤثر أيضا على الأجزاء الأخرى من كردستان».

نهب ثروات إقليم كردستان واحدة من المسائل التي تقلق المواطن الكردي

ويؤكد أن «نهب ثروات إقليم كردستان واحدة من المسائل التي تقلق المواطن الكردي إذ لا يصح أن تفتح باب خزينة الثروات الباطنية وواردات الإقليم على مصراعها أمام أعداء هذا الشعب ودولة لا تخفي عداها للكرد وإصرارها على ضرب أي مشروع كردي، الشعب الكردي يدرك اليوم أن عدا دول إقليمية ليس مرتبنا جغرافيا إنما بالفرد الكردي، أي عداهم للكردي أينما كان وأينما حل، لذا فالمواطن الكردي غير راض.. لا بمنتجات الدولتين التي تغرق أسواق الإقليم بمنتجات منخفضة الجودة ومنتهية الصلاحية وفسادة، وأهم من ذلك أن ثروة الإقليم من النفط والغاز سلمت أيضا».

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



عادل الجبوري:

سباق المبادرات وعقدة الانسداد وخيار التوافقات

يبدو أنها دخلت نفقاً مظلماً في ظلّ التقاطعات الحادة بين الفرقاء، وغياب نقاط الالتقاء التي يمكن أن توفر أفقاً ومخرجاً مناسباً ومرضياً للجميع، أو بأدنى تقدير، للأطراف المؤثرة والفاعلة في مسرح الأحداث. مهلة الأربعين الصدرية طرحت بعد فشل التحالف الثلاثي وإخفاقه في تأمين أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان

بحلول التاسع من شهر شوال، وفقاً للتقويم الهجري القمري، المصادف ١١ أيار/مايو الجاري، تكون مهلة الأربعين يوماً التي حددها زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر لقوى الإطار التنسيقي من أجل تشكيل الحكومة انتهت من دون حصول أي حلحلة أو التوصل إلى حلول واقعية وعملية للأزمة السياسية العراقية، التي

النجاة للفرقاء الكبار.

وقبل انتهاء مهلة الأربعين ببضعة أيام، تقدمت قوى الإطار بمبادرة من ٩ نقاط، تمثل محورها الرئيسي بمنح المستقلين فرصة اختيار رئيس الوزراء من المكون الاجتماعي والسياسي الأكبر. ومما جاء في المبادرة: «إيماناً منها بضرورة سير العملية الديمقراطية، وتفادياً للانسداد السياسي، تتقدم قوى الإطار بمقترح للنواب المستقلين بأن يقدموا مرشحاً تتوفر فيه الكفاءة والنزاهة والمقبولية والحيادية وجميع المؤهلات المطلوبة لإدارة البلاد في هذه المرحلة الحساسة من عمر العراق، على أن يدعم من قبل جميع الكتل الممثلة للمكون الأكبر والمشكلة للكتلة الأكثر

عدداً، وفقاً لتفسير المحكمة الاتحادية للمادة ٧٦ من الدستور... وأن يتم من خلال هذه المبادرة حسم موضوع الرئاسات الثلاث عبر تفاهم أبناء كل مكون فيما بينهم، والجميع

يتعامل مع مفهوم الأغلبية الراغبة في المشاركة، وكذلك المعارضة الراغبة في المراقبة، على أن تمر جميع الرئاسات بمسار واحد، هو الأغلبية الراغبة التي يطمئن إليها الجميع، مع الاتفاق على أن رفض أي مرشح من المكونات الأخرى لا يعني تقاطعاً مع المكون، بل فسح المجال أمام هذا المكون لتقديم خيارات أخرى، والرؤساء الثلاثة يكونون ممثلين للجميع، ويحظون بدعم واحترام من الجميع».

ولم يمرّ وقت طويل حتى تقدم الصدر بمبادرة للمستقلين، تمثلت بإعطائهم مهلة ١٥ يوماً لتشكيل حكومة مستقلة بعد التحاقهم بالتحالف الثلاثي، بعيداً

لتمرير مرشحه لرئاسة الجمهورية، وهو وزير داخلية إقليم كردستان والقيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني ريبير أحمد البارزاني. هذا الإخفاق الذي أثبت قدرة قوى الإطار على عرقلة مشروع حكومة الأغلبية أدى تلقائياً إلى تعطيل تشكيل الحكومة؛ فبحسب المادة ٧٦ من الدستور العراقي النافذ، «يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً تشكيل مجلس الوزراء خلال ١٥ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية».

ولعله كان مؤكداً أن قوى الإطار التنسيقي لن تفلح في تشكيل الحكومة، بل في واقع الأمر، أراد الصدر إلقاء الكرة في ملعبها وإحراجها في الوقت نفسه، والابتعاد عن واجهة الأحداث من

خلال التزام الصمت، وأخذ فسحة لإعادة ترتيب الحسابات، والبحث بهدوء مع الشركاء عن مخرج مأزق الثلث المعطل.

فضلاً عن ذلك، إنّ قوى الإطار كانت مدركة

منذ البداية خلفية قرار زعيم التيار الصدري وأبعاده، ومدركة أيضاً أنها إذا كانت قد تمكنت من عرقلة مساعي التحالف الثلاثي لتمرير مشروعه، فإنها من دون أدنى شك لن تكون قادرة على تمرير مشروعها المتمثل بتشكيل حكومة توافقية، ولو تحول الثلث المعطل إلى نصف معطل أو أكثر من ذلك.

ولأنّ قناعات كلا الطرفين، التحالف الثلاثي والإطار التنسيقي، بالعجز عن التقدم إلى الأمام وتجاوز الآخر، ومع عدم تبلور ونهيوّ الأرصيات للتوافق والتفاهم، راح الطرفان يبحثان عن بصيص ضوء في ذلك النفق المظلم. وهنا، برز اسم «المستقلين» إلى الواجهة ليكونوا زورق

مجل القراءات والمعطيات تقول أن لا خيار سوى التوافق

من ٢٨ نائباً من كتلة الجيل الجديد الكردية وكتلة «امتداد» التشريعية أواخر الشهر الماضي مبادرة من ٤ نقاط، خلاصتها اختيار شخصية مستقلة لم تشارك في حكومات المحاصصة السابقة بتشكيل الحكومة، وأن لا تكون تلك الشخصية مزدوجة الجنسية، وأن تأتي ببرنامج حكومي واقعي يلامس هموم الناس وتطلعاتهم وطموحاتهم.

ولعل هناك جملة حقائق في ما يتعلق بالمستقلين لا بد من وضعها في الحسبان وأخذها بعين الاعتبار، ومنها:

- إن عددهم يربو على ٤٠ نائباً أو أكثر من ذلك بقليل، أي أن نسبتهم لا تتعدى ١٢٪ من مجموع أعضاء البرلمان العراقي البالغ ٣٢٩ نائباً، ما يعني

استحالة قدرتهم على اتخاذ أي خطوة من دون التوافق والتفاهم مع أحد الأطراف الكبيرة.

- واقع الحال يؤكد أن المستقلين لا يشكلون كتلة برلمانية واحدة منسجمة تمتلك رؤى وتصورات وبرنامجاً موحداً، بل ربما كان البعض منهم ينتمون إلى قوى وتيارات سياسية معينة، بيد أنهم خاضوا السباق الانتخابي تحت عنوان مستقلين بتنسيق مع القوى والتيارات المحسوبين عليها، لكسب أكبر عدد من الناخبين البعيدين عن التوجهات الحزبية الخاصة، والذين يصنفون ضمن المساحات الرمادية، والبعض الآخر تم التواصل معهم بعد الانتخابات من قبل القوى

عن الإطار التنسيقي، الذي اعتبر الصدر أنه أخذ فرصته وفشل، مؤكداً «أن التحالف الأكبر سيصوت على حكومة المستقلين، بمن فيهم الكتلة الصدرية، وبالتوافق مع سنة التحالف وكرده، ولن يكون للتيار الصدري مشاركة في وزرائها، على أن يكون ذلك في مدة أقصاها ١٥ يوماً». سباق المبادرات المحموم هذا أربك المشهد أكثر مما وجه بوصلة الحراك نحو مسارات محددة وواضحة ومثمرة، لأن هذه المبادرات تستبطن محاولات لجذب المستقلين وجعلهم تحت مظلة الوصاية والتأثير، أو بعبارة أخرى توظيفهم واستغلالهم من قبل كل طرف لتحقيق ثقل سياسي أكبر على حساب غريمه وخصمه السياسي.

ويبدو أن المستقلين تنبهوا إلى ذلك الأمر، ولم يتأخروا في التعبير عن موقفهم الراض لمبادرات الفرقاء الكبار، التي تجعلهم تابعين أكثر من كونهم مشاركين فاعلين، وهذا

ما عبر عنه بصراحة ووضوح عدد من النواب المستقلين، فضلاً عن الإفصاح عن نيتهم طرح مبادرة خاصة بهم «تتضمن خارطة طريق وبنوداً وشروطاً وضمانات لإنهاء حالة الانسداد السياسي في حال توفرت الجدية وحسن النيات».

وما قيل بهذا الشأن: «تم الاتفاق على أن المستقلين هم الذين سيشكلون الحكومة بطريقتهم، وليس بطريقة المبادرتين اللتين طرحهما الإطار والتيار، مع احترام هذه المبادرات، ولكنهم لا يقبلون بالحصول على منحة من هذه الأحزاب».

وقد طرح تحالف «من أجل الشعب» المتشكل

مهلة الأربعين الصدرية طرحت بعد فشل التحالف الثلاثي وإخفاقه

سواء يمكن أن ينهي حالة الانسداد القائمة. وكما قلنا بعد ظهور النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية في العاشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي: «إن المسار العام للعملية السياسية في العراق لن يتبدل كثيراً، هذا في حال طرأ عليه تغيير فعلي يعتد به، لأن القوى الكبيرة لا بد من أن تحقق تفاهات الحد الأدنى لتنتقل إلى الخطوات اللاحقة، والقوى الصغيرة لا بد من أن تتحالف أو تصطف أو تنضوي تحت مظلة هذا الكيان السياسي الكبير أو ذاك، حتى يكون صوتها مسموعاً ومؤثراً، والتفكير في المكاسب والمواقع والامتيازات لن يغادر العقليات السياسية القديمة والجديدة على السواء».

وثمة حقيقة مهمة لا بد من الالتفات إليها، وهي أنه كلما طال أمد الأزمة، اتسع نطاق الانقسام والتشطي بين قوى المكون الواحد، وهذا ما يبدو واضحاً وجلياً لمن يراقب

تفاعلات التجاذبات الحادة بين القوى الكردية وتداعياتها، ومعارك «التسقيط» المحتمدة بين القوى السنية، ناهيك بارتباك مواقف القوى الشيعية واضطرابها.

والأمر الآخر الذي لا يقل أهمية عن غيره، يتمثل بأن المصالحات والتفاهات الإقليمية بين بعض أطراف الصراع أو معظمهم، والاتجاه إلى إغلاق ملفات الخلاف أو تجميدها، من المفترض أن تكون له انعكاسات على المشهد العراقي، بحكم تداخل المصالح والحسابات والأجندات وتشابكها، وهذا ما لا يمكن للفرقاء العراقيين القفز عليه وإغفاله، وهم يسعون للخروج من عنق الزجاجة ومغادرة نفق الخلافات المظلم إلى فضاء الحلول المنتج.

الكبيرة من أجل استمالتهم، من خلال إغراءات ووعود بمناصب وامتيازات ومواقع في الترتيبات القادمة.

- أكثر من ذلك، إن كتلة المستقلين، إن صح التعبير، تتألف من كتل وكيانات صغيرة إلى جانب أفراد، وهؤلاء ما يفرقهم قد يكون أكبر وأكثر مما يجمعهم، ولا سيما أن المعادلات السياسية في العراق تقوم على عناوين ومسميات واصطفافات قومية وطائفية ومذهبية ودينية، ناهيك بالارتباطات والولاءات الخارجية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال التغافل عنها وتجاهلها.

- إلى جانب ذلك، إن القسم الأكبر من المستقلين يفتقرون إلى التجربة والخبرة السياسية الكافية، فضلاً

عن مساحة العلاقات التي من شأنها أن تتيح لهم إمكانية التواصل والتفاوض والإقناع. وأغلب الظن أن رفضهم مبادرات الإطار والتيار نابع من توجس وتردد وتخوف من ابتلاعهم وتذويبهم أكثر من

ارتباطهم بوجود مشروع واضح وواضح ومتكامل لديهم. وإذا كان التوجه نحو المستقلين يعد بمنزلة هروب

نحو الأمام، فإنه، كما يبدو، خيار عقيم، ولا ينتج سوى المزيد من الاختناق أو الانسداد السياسي، لأنه يفضي إلى اصطفافات وتشطيات جديدة أو في أفضل الأحوال يفرز توافقات وتفاهات ضمن سقوف معينة، ما يعني العودة إلى المربع الأول الذي انطلقت منه قوى الإطار التنسيقية بادئ الأمر ورفضه التيار الصدري تحديداً، مع رغبة واقعية من شركائه الكرد والسنة للأخذ به.

وسواء كانت هناك رغبة وقناعة بخيار التوافق أم لم تكن، فإن مجمل القراءات والمعطيات تقول أن لا خيار

قوى الإطار كانت مدركة منذ البداية خلفية قرار زعيم التيار الصدري وأبعاده



د. أحمد عدنان الميالي:

خيارات الخروج من الانسداد السياسي في العراق

*مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية

ودعائية اكثر منها واقعية او معبرة عن مواقف سياسية موحدة ورسمية للداعين لها، لكنها في الواقع تتركس التجاذبات السياسية بين الفرقاء حول القضايا الجوهرية وخاصة مسألة مخرجات الانتخابات من استكمال انتخاب رئيس الجمهورية وتحديد هوية الكتلة الاكبر وتكليف مرشحها لتشكيل الحكومة، هذه الدعوات المتضاربة قد تدخل البلد ازمة حكم حقيقية تتيح للأطراف الدولية والاقليمية انخرطا اكثر في الساحة العراقية.

فيما يخص مسألة حل البرلمان العراقي واعادة الانتخابات، فأن طريق حل البرلمان ورد في الدستور العراقي النافذ للعام ٢٠٠٥ وفق المادة (٦٤) منه، فهناك اتجاهان في هذه المادة، الاولى: تحتاج الى تصويت البرلمان نفسه اي الحل الذاتي بالأغلبية المطلقة لعدد اعضاء بناءً على طلب من ثلث اعضاءه غير مقرون بطلب من السلطة التنفيذية، والثاني بناءً على طلب السلطة

بعد حالة الانسداد السياسي الحاصلة في العراق منذ جلسة انتخاب رئيس مجلس النواب وعدم جدوى المبادرات السياسية المطروحة من القوى السياسية المتنافسة على تشكيل الحكومة، ونظرا لتجاوز المدد الدستورية المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية وتكليف مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً، والتي اساساً لم تحدد هويتها رسمياً.

طرحت مواقف معلنة من بعض اطراف القوى السياسية والحكومية لحل البرلمان واعادة الانتخابات النيابية، من جهة، او الدعوة الى حكومة طوارئ او انقاذ وطني، او التمديد والتفويض للحكومة الحالية. فضلا عن المبادرات السياسية المطروحة التي لم تحقق اي تجاوب سياسي لغاية الان.

ورغم ان هذه الدعوات قد تبدو لأول وهلة سياسية

سياسياً أكثر انسداد من الواقع الحالي. عند اعادة الانتخابات لان النتائج ستكون متقاربة او فيها تراجعات مؤكدة في حال اجراءها وفقا لهذه الظروف والمعطيات، اما خيار الذهاب الى حكومة طوارئ، فيجب ان نوضح ماذا تعني حكومة الطوارئ، اذ هنالك التباس سياسي في تفسير هذا النوع من الحكومات فحكومة الطوارئ لا تعني ازاحة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة اخرى بديلة تدير البلاد بشكل انتقالي او مؤقت انما تعني ان تقوم الحكومة الحالية بإعلان حالة الطوارئ لمدة زمنية معينة في حالات معينة واهمها الحرب والتدهور الامني والكوارث الطبيعية او انتشار الاوبئة، بما يهدد سيادة الدولة وارضيتها وامنها الداخلي، ويتيح للحكومة ان تسير اعمالها وفقا لتحديات المرحلة الحالية، وليس وفقا لمعايير الدستور والقانون وحقوق الانسان، وفي الانظمة الديمقراطية تحتاج

الحكومات اجازة السلطة التشريعية للمصادقة على قرارها، وفي الحالة العراقية نصت المادة (٦١) تاسعا من الدستور النافذ، على صلاحيات السلطة التشريعية ومن ضمنها اعلان حالة الطوارئ والتي تكون وفق الشروط الاربعة الاتية:

أ- الموافقة على اعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناء على طلب مشترك من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء.

ب- تُعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً قابلة للتمديد، بالموافقة عليها في كل مرة بأغلبية بسيطة.

ج- يخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من ادارة شؤون البلاد اثناء مدة اعلان

التنفيذية مع وجود تفسرين للحل بناءً على طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية فقط، وهذا حقيقة تأخذ بها غالبية الانظمة البرلمانية، الاتجاه الاخير رغم انتشاره باعتباره يشكل عنصر التوازن بين السلطات لكنه لا يعبر عن ارادة الشعب في اتخاذ قرار الحل لان البرلمان هو الممثل الرسمي لإرادة الشعب في الانظمة البرلمانية المنتخبة ويعكس استجابة المطالب الشعبية، اذا لم يتضمن الدستور حق الحل الشعبي، فالحل الوزاري او النابع من رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، يشكل سلاحاً موجهاً ضد البرلمان، اكثر منه لإعادة ضبط التوازن بين السلطتين وعادة ما يجعل البرلمان غير مستقرة،

وقد لا يمثل مبدأ الحل وفق هذه الطريقة الخيار الشعبي او ينسجم مع الرغبة الشعبية. اما التفسير الثاني وهو الحل الذاتي للبرلمان المتلائم لجزئية المادة (٦٤) من الدستور

العراقي، وهو ما استقر عليه الواقع الدستوري والسياسي حالياً، في المنظور الواقعي فإن سلطة حل البرلمان في العراق غير واردة الان؛ لأنها سلاح ذو حدين للقوى السياسية التي تطالب بهذا الخيار، وهو وان كان خيار لمواجهة الانسداد السياسي والرهان على انتاج وضع سياسي جديد، لكن من جهة اخرى، فان القوى المطالبة بخيار الحل تعرف انها لن تحقق اكثر مما حققته في الانتخابات المبكرة لان جمهورها ثابت الى حد ما، اما الطرف الممانع فإن اضطره الواقع السياسي للذهاب الى حل البرلمان واعادة الانتخابات فمن المحتمل تراجع مقاعده لصالح المستقلين مما يفقده عناصر الضغط الذي يملكه من خلال الثلث المعطل، ما يعني وضعاً

لا يوجد امام القوى السياسية الا ثلاثة خيارات

الحالية وتكليف حكومة مؤقتة او مصغرة لإدارة وتصريف شؤون الدولة فهذا لا يتطابق مع حيثيات مفهوم حكومة الطوارئ، بل يعني استبدال حكومة بأخرى رغم استبعاد امكانية اللجوء الى هذا الخيار سياسيا.

اما الطرح الاخر المتمثل بحكومة الانقاذ الوطني فهي ايضا معرض التباس عند النخب السياسية والقوى والاطراف الداعية لها فمثل هكذا حكومة يتم اللجوء اليها في حالات الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار العام لكل مفاصل الدولة السياسية والاجتماعية والامنية، او حينما يحصل هنالك انقلاب سياسي او عسكري، اذ تقوم هذه الحكومة بعملية منع انهيار كيان الدولة او ايقاف اسباب الانحدار نحو الحرب الاهلية، فحكومة الانقاذ هي احد اليات منع الحروب الاهلية تشكل من شخصيات مقبولة او مستولية، في ظل صراعات سياسية لا يمكن ادارتها وتنعكس سلبا على الدولة.

وقد عالج ميثاق الامم المتحدة في الفصل السابع ظروف اعلان حكومة الانقاذ الوطني لكن لا ننسى انها ستبقي الدولة فيما بعد تحت طائلة هذا البند وهذه دوامة جديدة لتقييد سيادة الدولة واستقرارها الخارجي وجعلها تحت الوصاية فضلا عن مشاهد التعقيد الداخلي. اذن حكومة الانقاذ الوطني او حكومة الطوارئ او التمديد للحكومة الحالية او تفويضها الصلاحيات الكافية لإدارة البلاد، تأتي وفق ظروف تعني وضع الدستور على الرف وادارة الشأن العام لتأسيس وضع سياسي جديد وقد يكون ايضا هنالك دستور جديد او احكام عرفية، لتكون بديلا عن مشاهد التوجه صوب الاستحقاقات الدستورية التي عجزت القوى السياسية عن احترامها.

الحرب وحالة الطوارئ، وتنظم هذه الصلاحيات بقانون، بما لا يتعارض مع الدستور.

د- يعرض رئيس مجلس الوزراء على مجلس النواب، الاجراءات المتخذة والنتائج، اثناء مدة اعلان الحرب وحالة الطوارئ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائها.

العراق بحاجة الى تشريع قانون وفق المادة ٦١ تاسعا (ج)، لتحديد ملامح واجراءات وسياقات حالة الطوارئ لان قانون السلامة الوطنية الصادر عام ٢٠٠٤ ابان حكومة اياد علاوي لم يعد نافذا بعد نفاذ الدستور لعام ٢٠٠٥، فالعراق قد يحتاج اعلان حالة طوارئ تقوم بها الحكومة الحالية تحقيقا لمقتضيات المصلحة العليا للدولة وفق الاشتراطات الدستورية اعلاه، اذا ما كانت هنالك ضرورات امنية جزئيا في بعض المناطق لا تشمل المحافظات الامنة او اقليم كردستان وهذا

جائزا دستوريا وقانونيا لحين تحقيق الغرض المطلوب، لكن ما يفهم من بعض التصريحات والدعوات ان المقصود ليس حالة طوارئ بل حكومة طوارئ جديدة يكون الكاظمي رئيسها مما يستدعي تعطيل البرلمان والغاء نتائج الانتخابات، وهذا مستبعد لعدم وجود الية دستورية لتنفيذ مثل هكذا حكومة ولعدم وجود اصطفافات سياسية ترجح هذا الخيار، كما ان مسألة تحقيق نصاب الثلثين مستحيلة وفقاً للانقسام السياسي الحاصل بل ان اساس التجاوز على التوقيتات الدستورية في انتخاب رئيس الجمهورية ناجم من غياب نصاب الثلثين.

اما اذا كان الخيار بمعنى سحب الثقة من الحكومة

ضرورة التوصل الى توافق او تفاهم سياسي للمضي باستكمال مخرجات الانتخابات

سياسي رسمي ينشأ عن ذلك سيكون قابل للطعن كونه فعلا وضع غير دستوري رغم الحاحات اللجوء اليه.

الثالث/

افضل الحلول يتمثل بحل البرلمان والدعوة الى انتخابات نيابية جديدة وفقا للدستور وما ذكرناه اعلاه، بعد تهيئة مستلزماتها التي يجب ان يتم تجاوز كل الاخفاقات والمؤشرات السلبية التي رافقتها وخاصة مسألة شفافيته ونزاهتها وسرعة اعلان نتائجها، وما يسهم في تحقيق ذلك وجود مجلس نواب منتخب وشرعي قادر على ان يكون الجهة الحاسمة لكل الثغرات والعيوب التي شابته الانتخابات المبكرة، واهمها ضعف المشاركة السياسية، التي نعتقد انها اهم عنصر لشرعية الانتخابات فيما لو

ارتفعت نسبة هذه المشاركة؛ لأنها ستكون حاسمة في تغيير المشهد السياسي الحالي بشكل واضح يمكن من خلاله التأسيس لوضع سياسي مختلف افضل من السابق.

لكن لا توجد في الحقيقة اي ارادة سياسية تذهب الى التماس الخيارات التي فيها صالح للوطن والمواطن، بل يشكل التعطيل والانسداد والصراع والتنافس على المصلحة الخاصة للقوى السياسية الفائزة في الانتخابات افضل الخيارات الماثلة امام هذه القوى، ولهذا فإن تحريك المشهد والواقع السياسي نحو الافضل صوب المصلحة العامة بات مستحيلا في ظل الاوضاع الراهنة.

ان البقاء في حالة الانسداد السياسي والتجاوز على الدستور والتلويح بحكومة طوارئ او انقاد وطني او تمديد وتفويض للحكومة الحالية يخدم المصالح الخارجية ويفتح ابواب تحقيق مقتضيات التدخل في الشأن العراقي بشكل اوسع، اضافة الى ارتباك مؤكد للمشهد الداخلي الذي سيفرز حالة سياسية مغايرة لا يمكن تخمين محاسنها وإيجابياتها على العراق اطلاقا.

ولهذا لا يوجد امام القوى السياسية الا الخيارات الآتية:

الاول/

التوصل الى توافق او تفاهم سياسي للمضي باستكمال مخرجات الانتخابات المبكرة وعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية ومن ثم

تكليف رئيس حكومة توافقي اشبه بسيناريو تكليف عادل عبد المهدي ومصطفى الكاظمي دون الاشارة الى من هي الكتلة الاكبر ومن هو الطرف المسؤول عن هذه الحكومة.

الثاني/

ترجيح مبادرة زعيم التيار الصدري او مبادرة زعيم تيار الحكمة او الاطار التنسيقي، وهي تنسجم في بعض مفاصلها مع الواقع السياسي الحالي واستثمار فرص الكتل السياسية او النواب المستقلين لإدارة البلاد، مع ان هذين الخيارين الاول والثاني فيهما تجاوزات على المدد الدستورية ما يعني ان اي فعل

المرصد التركي و الملف الكردي



بيان مشترك:

العمل معا على نحو وثيق لمواجهة التحديات الجيوسياسية الحالية

وزارة الخارجية الأمريكية:

البيان المشترك الصادر عن حكومتي الولايات المتحدة وتركيا
التقى وزير الخارجية الأمريكية أنتوني ج. بلينكن ووزير الخارجية التركية جاويش أوغلو في مدينة
نيويورك بتاريخ ١٨ أيار/مايو في إطار الآلية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا لإعادة تأكيد

تعاونهم القوي كشركاء وحلفاء في الناتو. وتلتزم الولايات المتحدة وتركيا بالعمل معا على نحو وثيق لمواجهة التحديات الجيوسياسية الحالية. ويعتزم الوزير بليكن ووزير الخارجية جاويش أوغلو تعزيز التعاون الثنائي من خلال الحوار البناء والمفتوح على النحو المنصوص عليه في الآلية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا.

كما ناقش الأثنان السبل وتقييم الخطوات الملموسة لتعزيز تعاونهم في قضايا الدفاع ومكافحة الإرهاب والطاقة وكذلك الأمن الغذائي ومكافحة تغيير المناخ وتعزيز العلاقات التجارية مع الاتفاق على تكثيف المشاورات بشأن مجموعة من القضايا الإقليمية. وأكدوا مجددا دعمهما لسيادة أوكرانيا وكذلك وحدة أراضيها ضد حرب روسيا غير المقبولة. كما أكدت كل من الولايات المتحدة وتركيا ضمن هذا الإطار دعمهما لإيجاد حل لإنهاء الحرب.

كلمة لوزير الخارجية أنتوني ج. بليكن ونظيره التركي مولود جاويش أوغلو قبل اجتماعهما

الوزير بليكن:

مرحبا. طاب يومكم جميعا. يسعدني أن أكون هنا مع صديقي وزير الخارجية التركي. حضرت أنا ومولود الاجتماع الوزاري لحلف شمال الأطلسي (الناتو) معا مؤخرا، وأتطلع إلى مواصلة هذا النقاش. تقدمت فنلندا والسويد اليوم بطلب الانضمام إلى الحلف، وهذه عملية بالطبع وسنعمل عليها كحلفاء وشركاء.

ثمة الكثير من المواضيع على جدول أعمالنا المشترك، بما في ذلك العدوان الروسي المتواصل على أوكرانيا بالطبع. لقد كانت الولايات المتحدة وتركيا وشركاؤنا عازمون في دعمنا لأوكرانيا ونريد أن ينتهي العدوان الروسي. أنا ممتن للتضامن الذي بيناه والذي بينته تركيا ضمن هذا الجهد. ثمة العديد من التحديات الأخرى التي نتعامل معها معا وربما بعض الفرص أيضا، بما في ذلك جنوب القوقاز. ستسبح لنا فرصة التحدث عن ذلك. ونريد التحدث عن استمرار تقوية علاقتنا وشراكتنا الاقتصادية والبناء عليها. لقد بلغنا مستويات قياسية من التجارة في الواقع على الرغم من كوفيد-19 والتحديات الأخرى، ونريد أن نبني على ذلك.

أخيرا، يتواجد كلانا هنا لأننا نشعر بشدة بالتحدي المتمثل في انعدام الأمن الغذائي، وهو التحدي الذي كنا نتحدث عنه منذ بعض الوقت. أكرر أن فيروس كوفيد-19 والمناخ قد ساهما في انعدام الأمن، وكذلك الصراعات، بما في ذلك العدوان الروسي على أوكرانيا. إذن سنقضي بعض

الوقت في التحدث معا ثم مع زملائنا بشأن الخطوات التي نستطيع اتخاذها على المدى القريب للمساعدة في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى بعض الخطوات متوسطة المدى وطويلة المدى لبناء نظام أقوى.
تسعدني رؤيتك يا مولود.

وزير الخارجية جاويش أوغلو:

شكرا. شكرا يا توني. يسعدني أن أراك أيضا بعد حديثنا في برلين بمناسبة الاجتماع الوزاري غير الرسمي لحلف الناتو. ويسعدني دائما أن أناقش معك مباشرة العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية. وبالتالي أنا سعيد جدا بعقدنا أول اجتماع وزاري للآلية الاستراتيجية اليوم أيضا. سنركز طبعاً على علاقاتنا الثنائية ونحن نسعى إلى التغلب على الاختلافات من خلال الحوار والدبلوماسية. ينبغي أن نولي بعض الاهتمام لنقاط معينة أو التركيز عليها لتعميق علاقاتنا الثنائية وتعاوننا.

لقد ذكرت التجارة. نعم، نحن نهدف إلى الوصول إلى حجم تبادل تجاري بمئة مليون دولار وجعلتنا الزيادة التي شهدتها العام ٢٠٢١ - على الرغم من الوباء - أكثر أملاً في تحقيق هذا الهدف. وأظهرت التطورات والعدوان الروسي في أوكرانيا مرة أخرى ضرورة تعاون تركيا والولايات المتحدة بشكل أفضل كحليفين وصديقين. ليس ذلك ما نتوقعه أمتنا فحسب، بل الأصدقاء والحلفاء في منطقتنا وخارجها أيضا.

ثمة تحديان جديان نواجههما اليوم، وأحدهما مستمر في الواقع، وهو الهجرة والأمر الثاني هو الأمن الغذائي. وأنا ممتن جدا لكم لتنظيم جلسة هنا في نيويورك حول الأمن الغذائي، وسنتطرق إلى هذا الموضوع أيضا يوم غد في خلال جلسة المراجعة العالمية الخاصة باللاجئين. نحن ندرك التهديد في منطقتنا ولهذا نرى أن فنلندا والسويد تريدان أن تنضما إلى الناتو. وأنت تعلم يا توني أن تركيا كانت تدعم سياسة "الباب المفتوح" لحلف الناتو حتى قبل هذه الحرب. ولكن في ما يتعلق بهذين المرشحين المحتملين أو المرشحين فعليا، فلدينا أيضا مخاوف أمنية مشروعة من أنهما كانا يدعمان منظمات إرهابية، كما أنه ثمة قيود تصدير على المنتجات الدفاعية. سبق أن أعربنا عن مخاوفنا، وقد أجريت حديثا صريحا ومباشرا مع الزميلتين آن وبيكا في برلين. أحاول أن أقول إننا نتفهم مخاوفهم الأمنية، ولكن ينبغي أيضا معالجة مخاوف تركيا الأمنية، وهذه مسألة ينبغي أن نتابع مناقشتها مع الأصدقاء والحلفاء، بما في ذلك الولايات المتحدة. أتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة وموجهة نحو النتائج معك اليوم.



د.محمد نور الدين:

إردوغان في لعبة الابتزاز: مكاسب غير مضمونة

التركية اللاحقة عكست «ليوننة» مبدئية، بقول إردوغان إن على الحلفاء أن «يتفهموا الهواجس الأمنية» لبلاده. ويقتضي هذا «التفهم» بأن تقوم كل من السويد وفنلندا بتسليم العناصر الكردية القيادية، وأن تمنع نشاطات «الكردستاني» على أراضيها.

إلا أن الشرط التركي المتصل بـ«الكردستاني»، يُعتبر «صغيراً»، وثمانه بخس، قياساً بالمكسب الاستراتيجي الذي سيحققه «الأطلسي». لهذا، ستواجه روسيا الموافقة التركية، في ما لو تحققت، بعدم تسامح، إذ ستكون بمثابة «إسقاط طائرة ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥» روسية ثانية لجهة التداعيات، فضلاً عن الشرخ الذي ستحدثه في العلاقات بين البلدين يعيدها إلى ما يشبه النقطة الصفر، وليس أولها وقف تدفق السياح الروس إلى تركيا.

تواجه تركيا، مرة جديدة، تحدياً يتصل بخياراتها الاستراتيجية. وإذا كان تبني موقف «حيادي» نسبياً من الأزمة الأوكرانية «سهلاً» إلى حد ما، فإن الموقف من قضايا تتصل بـ«حلف شمال الأطلسي» لن يكون بهذه البساطة، خصوصاً إذا تعلّق الأمر بالأمن القومي الاستراتيجي لشريكها، روسيا. تقف تركيا، اليوم، على حدّ السكين.

فالسويد وفنلندا تقدّمتا، فعلاً، بطلب الانضمام إلى «الناتو»، ووافقت كل الدول المنتمجة إلى الحلف على هذا الطلب، إلاّ تركيا التي أعلنت رفضها على لسان رئيسها، رجب طيب إردوغان. وفيما تربط أنقرة موافقتها، ظاهرياً، بشرط وقف استوكهولم وهلسنكي دعمهما لـ«حزب العمال الكردستاني» وامتداده («حزب الاتحاد الديمقراطي»)، فإنّ التصريحات الرسمية

مشكلة إردوغان أنه يتهم خصومه بأنهم امتداد لحزب العمال الكردستاني

بأن إردوغان يدرك أنه لن يستطيع الوقوف في وجه أيّ قرار امريكي صارم. وحتى لا يرفع سقف الأثمان ومن ثمّ يتراجع ويظهر على أنه خسر المناورة، فقد قدّم مطالب «متواضعة» ليفاخر لاحقاً أمام جمهوره بأنه فرض شروطه، وليبّرّر لروسيا أيضاً الشيء نفسه: المصالح الأمنية التركية المتعلقة بـ«التحديات» الكردية قد تحققت.

في هذا الإطار، يكتب علي سيرمين، في صحيفة «جمهورية»، أن تركيا لن تستطيع الالتزام بقرارها استخدام «الفيتو» الذي يمنحه لها نظام «حلف شمال الأطلسي»، إذ يعتبر أن استخدامها هذا الحقّ «ضرب من الخيال». ويقول سيرمين إن أنقرة لم تستخدم ولا مرة حقّ النقض على امتداد تاريخها في «الأطلسي». ويورد، في هذا السياق، حادثتين: الأولى عندما غزت قبرص في عهد بولنت أجاويد، عام 1974، وبادرت اليونان فجأةً إلى الانسحاب من الحلف بذريعة أنه لم يمنع القوات التركية من احتلال قبرص. لكنّ تركيا وافقت، في عهد كنعان إيفرين بعد انقلاب 12 أيلول 1980، على عودة اليونان إلى الحلف مجاناً. وهو «الخطأ» الذي قال إردوغان، إنه لن يكرّره اليوم.

في المقابل، فإن الثمن التركي «البخس» للموافقة على انضمام السويد وفنلندا إلى «الأطلسي»، قد تكون له تفسيراته المتعدّدة:

- أولاً:

يريد إردوغان، في مقابل موافقته، تحصيل أثمان أعلى بكثير من وقف نشاط «الكردستاني»، من مثل موافقة الحلف على دعم خطته لإقامة مناطق آمنة في شمال سوريا، ليُسكّن فيها اللاجئين السوريين.

- ثانياً:

وقف الضغوط الامريكية على الاقتصاد التركي الذي دخل مرحلة جديدة وخطيرة من الانهيار، مع وصول سعر صرف الليرة أمام الدولار إلى أدنى مستوياته. وهذه النقطة قد تكون، بالنسبة إلى إردوغان، أهمّ من المناطق الآمنة، كونها تمسّ مباشرةً حظوظه في انتخابات الرئاسة التي ستجري بعد عام. ويمكن تفسير الثمن التركي العلني البخس،

الشرط التركي المتصل بـ«الكرديستاني»، يعتبر «صغيراً»، وثمانه بخس

أليست هذه الدول ملجأً لجماعة فتح الله غولين؟
ومَن يضمن أن السويد وفنلندا إذًا لبتا الشروط
التركية، ألا تعود أراضيها من جديد مركزاً لنشاطات
الكرديستاني؟
هل تريد تركيا فعلاً منع السويد وفنلندا من
الانضمام إلى الأطلسي، أم تريد لفت النظر إلى
مشكلتنا الأخرى مع الحلف؟»
وينهي طاش غيتيرين مقالته بالقول، إن «مشكلة
إردوغان هي أنه يتهم خصومه في تركيا بأنهم امتداد
لحزب العمال الكرديستاني.
ماذا سيفعل بستة ملايين ناخب أعطوا أصواتهم
لحزب الشعوب الديموقراطي (الكردي)». ويذهب
الأستاذ السابق في جامعة إسطنبول، طلعت توروز،
إلى التشكيك في العلاقة التركية - الأمريكية، قائلاً:
«الولايات المتحدة حليف لتركيا، ولكنها ليست شريكاً
استراتيجياً. واشنطن تريد من تركيا أن تكون مثل
السعودية: بلداً إسلامياً شرقاً وأوسطياً محطماً، يلبي ما
تريده حتى لو اقتضى الأمر تقسيمها».

* صحيفة «الآخبار» اللبنانية

أما الحادثة الثانية فكانت في عهد إردوغان نفسه
عام ٢٠٠٩، عندما طلبت الولايات المتحدة تعيين
أندريس فوغ راسموسين، رئيس وزراء الدنمارك،
أميناً عاماً للحلف. وإن اعترض الرئيس التركي على
اعتبار أن راسموسين داعم قوي لـ«الكرديستاني»، فهو
رضخ بعدما فرضت الولايات المتحدة مرشحتها. ويرى
سيرمين أن الوضع الحالي، يشبه ما حدث عام ٢٠٠٩،
إذ إن ادعاء إردوغان القدرة على استخدام «الفيتو»،
«سيحوّله لاحقاً إلى أضحوكة».

من جهته، يكتب أحمد طاش غيتيرين، في
صحيفة «قرار»، أن تركيا تراهن على استخدام
«الفيتو» ضد انضمام السويد وفنلندا إلى «الناتو»،
لكنّ الولايات المتحدة ستتدخل حتماً، «لأن هذا قرار
أطلسي محسوم. وأمريكا تعمل على تطوير روسيا
أكثر فأكثر». ويقول الكاتب إنه حتى لو حُلّت مشكلة
انضمام البلدين، فإن مشكلات تركيا مع «الأطلسي»
لا تنتهي، متسائلاً:

«أليست كل معدّات قوات حماية الشعب الكردية
في شمال سوريا أمريكية الصنع؟

أليست الدول الأطلسية التي يتواجد فيها حزب
العمال الكرديستاني كثيرة ولا يُتخذ أيّ إجراء بحقها؟



حسني محلي:

إردوغان يتوعد الخصوم والمعارضة تتخوف من حرب أهلية

بها تلك التي تتبناها شركة سادات للخدمات الاستشارية في مجال الدفاع (SADAT)، والتي أسسها ويمتلكها الجنرال المتقاعد عدنان تانري وردي (راجع مقالي بعنوان: بلاك ووتر.. بنكهة تركية وإسلامية، الـ ١٨ من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١)، والذي شغل في الفترة آب/أغسطس ٢٠١٦ - كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ منصب كبير مستشاري الرئيس إردوغان للشؤون الأمنية والعسكرية. كليجدار أوغلو، الذي عقد منذ أيام مؤتمراً صحافياً

*الميادين.نت

يشهد الشارع التركي، سياسياً وإعلامياً وشعبياً، منذ أسبوعين ونيف، نقاشاً مثيراً، إن لم نقل مخيفاً ومروراًً نسبياً، فلقد خصّ زعيم حزب الشعب الجمهوري، كمال كليجدار أوغلو، معظم أحاديثه الأخيرة للميليشيات المسلحة التي قال عنها «إن إردوغان استخدمها ويستخدمها في مهمات خطيرة، داخلياً وخارجياً». الميليشيات، التي تحدّث عنها كليجدار أوغلو، يقصد

أوساط المعارضة تتحدث عن معسكرات سرية تابعة لشركة SADAT

وكل الأعمال الإرهابية، بما فيها الحرب الأهلية». ولم يُخفِ أرتورك قلقه من احتمالات أن يكون لهذه الشركة «علاقة مباشرة بنقل مئات الآلاف من المواطنين الأفغان من الحدود الإيرانية إلى تركيا، وهم جميعاً من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاماً». وقال: «قد تفكّر الشركة في الاستفادة من هؤلاء الشبان في مهمات خطيرة داخل تركيا وخارجها، بعد تدريبهم على كل أنواع القتال والأعمال الإرهابية».

أما الأكاديمي المتخصص بالشؤون الاستراتيجية، آرول مترجملار، فعبر هو الآخر عن قلقه من احتمالات أن يستفيد إردوغان من هذه الميليشيات «التي تقوم شركة سادات بتدريبها وتسليحها»، وقال إن «الأهم من كل ذلك هو أن لهذه الشركة علاقات وطيدة بجميع الفصائل المسلّحة في سوريا وليبيا ودول المنطقة الأخرى، وهي التي قامت بنقل الأسلحة والمعدات القتالية إليها، بعد أن اشترتها من الدول الأجنبية، ومنها صربيا والمجر وأوكرانيا ودول أخرى، بعيداً عن أيّ رقابة من السلطات التركية، علماً بأن الدستور التركي يمنع أيّ جهة كانت من القيام بأيّ عمل تخريبي ضد أي دولة مجاورة».

وحمل الصحفي جنكيز إردينج الرئيس إردوغان «مسؤولية الأزمة السورية منذ بدايتها»، وقال «إن شركة سادات أدّت دوراً مهماً في مجمل التحركات العسكرية داخل سوريا، بما في ذلك تدريب مسلّحي الفصائل المسلحة السورية، بدءاً بالجيش الحر، إلى فرقة السلطان مراد، ومعظم أفرادها من التركمان، ولواء السلطان عبد

أمام مقر الشركة المذكورة ولم يُسمح له بدخولها، عبّر عن قلقه من نشاط هذه الشركة على الصعيدين الداخلي والخارجي، بما في ذلك احتمالات أن يستفيد إردوغان من ميليشيات هذه الشركة في مهمات خطيرة داخل تركيا في حال هزيمته في الانتخابات المقبلة. هذا القلق أشارت إليه زعيمة الحزب الجديد مارال أكشانار، التي تحدثت عن معسكرات سرية للتدريب في مدن متعددة وسط الأناضول تابعة للشركة المذكورة. ولم يتردد كليدار أوغلو في الحديث عن تفاصيل دقيقة وأنشطة خطيرة للشركة المذكورة، التي قال صاحبها تانري وردى إن «هدفها هو التخلص من الجمهورية التركية العلمانية، وإقامة كونفدرالية إسلامية تضم، إلى جانب تركيا الحالية، دولاً إسلامية أخرى في المنطقة، من دون تحديد أسمائها. والمهم أن تؤمن هذه الدول بمسار الرئيس إردوغان وعقيدته».

ومع استمرار الحديث، سياسياً وإعلامياً وشعبياً، والنقاش الحادّ بشأن أهداف هذه الشركة ومخططاتها ومشاريعها، داخل تركيا وخارجها، وصف الأدميرال المتقاعد، توركار أرتورك، نشاطها بـ«الخطير جداً»، متوقفاً لها أن تقوم بأدوار خطيرة عشية الانتخابات المقبلة أو خلالها أو بعدها، في حال هزيمة إردوغان. أرتورك، الذي تحدث عن «أنشطة الشركة الخطيرة في سوريا وليبيا والصومال»، قال إنها «تقوم بعمليات تدريب للمسلحين على كل أنواع العمل المسلّح، بما في ذلك التفجيرات والكمائن والاعتقالات وحرب العصابات وعمليات التفجير

إردوغان استخدم ويستخدم الميليشيات في مهمات خطيرة

مواجهات شاملة مع مسلحي حزب العمال الكردستاني داخل تركيا، أو في الشمال السوري، حيث تسيطر القوات التركية على شريط حدودي سوري مع تركيا، طوله مئة كيلومتر، ويمتد من رأس العين إلى تل أبيب، بدعم من مسلحي ما يسمى «الجيش الوطني السوري» المعارض، وتم تشكيله في أنقرة في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

بعد حملة المعارضة هذه أراد أردوغان أن يدافع عن نفسه، فزاد في الطين بلة، بحيث قال «إنه ليس له أي علاقة بشركة سادات»، ناسياً أن مالك هذه المؤسسة كان مستشاراً شخصياً له في القصر لمدة ثلاثة أعوام وأربعة أشهر. ونشرت المعارضة عدداً من الصور التي يظهر فيها مالك الشركة إلى جانب أردوغان في اجتماعات أمنية وعسكرية في القصر الرئاسي. خلاصة الكلام أن المعارضة تتهم الشركة ب«القيام بأعمال خطيرة تخدم مشاريع الرئيس أردوغان ومخططاته في سوريا وليبيا والصومال والعراق وسائر دول المنطقة، منذ ما يسمى الربيع العربي، الذي جعل تركيا عنصراً مهماً في مجمل المعادلات الإقليمية والدولية». وبات واضحاً أن للشركة المذكورة الفضل في بعض هذه النجاحات، إن لم نقل كلها، وذلك بالتنسيق مع أجهزة الدولة التركية الأخرى، و«بتعليمات مباشرة من الرئيس أردوغان»، على حد قول نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري، أنكين أوزكوج.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

*المصدر: الميادين.نت

الحמיד، وغيرها».

وعدّ الجنرال المتقاعد، خلدون صولماز تورك، أنشطة الشركة المذكورة «خطراً على تركيا والمنطقة، بصورة عامة». وقال «إن هذه الميليشيات، عبر علاقاتها الخفية والخطيرة، في سوريا والعراق وليبيا، لن تتردد في تفجير الوضع الأمني داخل تركيا، وذلك مع استمرار الوضع المعقّد في سوريا، وخصوصاً في إدلب، حيث جبهة «النصرة»، في فصائلها الإرهابية المتعددة، وهي جميعاً تحت حماية الجيش التركي، ولمنع الجيش السوري من تحرير هذه المدينة». ويدفع كل ذلك البعض إلى الحديث عن احتمالات «الاستفادة من هؤلاء الإرهابيين في الداخل التركي ضد معارضي أردوغان».

وهو الحديث الذي يُردّده عدد من الأوساط السياسية والإعلامية، التي تقول إن «إردوغان لن يسمح بإجراء الانتخابات في حزيران/يونيو من العام المقبل، إلا بعد ضمان نتائجها، وإلا فسوف يؤجلها لأسباب أمنية داخلية أو خارجية، وسوف يستفيد من شركة سادات في هذا المجال». كما لا يُخفي بعض هذه الأوساط قلقه من احتمالات «أن يلجأ أردوغان إلى الميليشيات المسلحة من أجل ترهيب الشعب التركي، ومنعه من الخروج إلى الشوارع، في حال تزوير نتائج الانتخابات، وإعلانه فائزاً فيها، بقرار من المفوضية العليا للانتخابات، وهي أعلى سلطة في هذا المجال، ولا اعتراض على قراراتها».

كما سبق لأوساط أخرى أن تحدثت عن احتمالات الاستفادة من مسلحي هذه الفصائل في حال حدوث أي



رستم محمود:

كشمولي وشعبوي تقليدي.. استراتيجية أردوغان للبقاء

في هذا المقام، يبدو أردوغان مشدودا للبقاء في السلطة بأي ثمن، فنوعية وعيه وعقله الباطن تعتبر الظفر بالسلطة الدائمة جوهر الفاعلية والمعنى في عالم السياسة. إذ لا يشبه أردوغان نوعية القادة السياسيين العالميين، في البلدان الديمقراطية، ومن ضمنهم بعض الساسة والقادة الذين كانوا في تركيا نفسها، هؤلاء الذين يعتبرون نيل السلطة أمر وهدف نسبي في عالم السياسة، يُستطاع الاستغناء عنها، لو تعارض الحصول عليها مع

منذ عدة شهور، لا يؤدي الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أعماله كرئيس لدولة، ذو حزمة من السلطات المقيدة بعدد من الأطر الدستورية، بل يتصرف كمرشح جامع للانتخابات الرئاسية، التي ستجري في أوائل العام المقبل، حيث لا تعطيه استطلاعات الراي العام أية حظوظ للفوز بها. لأجل ذلك، فإن أردوغان يتصرف كمرشح رئاسي، وسيبقى، ودون أية قيود، لهدف واحد فحسب، هو قلب النتائج لصالحه.

بالسلطة. أولاً، سيسعى لتصفية أية شروخ وصراعات سياسية وخطابية وإيديولوجية كانت تغطي شكل علاقاته مع المحيط الإقليمي، تلك التي ظل طوال عقد كامل يستخدمها كأداة لزيادة وتيرة حضوره الشعبوي في المتن العام.

فما أظهره أردوغان من إعادة للعلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، قد تمتد عما قريب، لتشمل دولا وأنظمة مثل سوريا ومصر واليونان وأرمينيا. تلك التي كالتالي لها أردوغان بحرا من الاتهامات وأشكال الوعيد، التي وصلت لحد التكفير، السياسي والديني والأمني والعسكري.

لأن الجذر البراغماتي في سلوك أردوغان يقول إن إعادة هيكلة تلك العلاقات، وإن عبر الكثير من التنازلات الشخصية والسياسية، قد تجلب بعض الاستثمارات والثقة بالاقتصاد التركي،

وتمنع هذه الدول والأنظمة من دعم معارضي أردوغان بشكل أو آخر.

لكن الجذر الآخر لذلك السلوك، أي الشعبوية الدائمة، توشر إلى أن هذا التواطؤ تكتيكي فحسب، وأنه سيعود لرفع وتيرة التصعيد الخطابى في وجه هذه الدول والأنظمة عما قريب، فيما لو ظفر بالسلطة مرة أخرى.

المسعى الآخر لأردوغان سيكون عبر خوضه حربا عسكرية ضد المناطق والجهات الكردية، سواء في سوريا والعراق، أو حتى ضد البنية المدنية الكردية داخل تركيا نفسها.

سيستعيد أردوغان عبر ذلك بما فعله قبل سبعة سنوات. فحينما لم يتمكن حزب العدالة والتنمية من

بعض المرتكزات السياسية والسلوكية، وهو أمر لا يمنحه أردوغان في وعيه أي اعتبار.

فأردوغان وإن كان قد وصل للسلطة بأدوات الحداثة السياسية وضمن عالمها الكلي، عبر انتخابات برلمانية تملك الكثير من الملامح الديمقراطية، إلا أن كامل مسيرته السياسية، منذ عشرين عاما وحتى الآن، يمكن تكثيفها بالسعي الحثيث للانقلاب على تلك الأداة، للحصول على نوع من السلطة العارية، الأبدية والمطلقة. غير الدستور أكثر من مرة، بدل نوعية النظام السياسي، اعتقل عشرات الآلاف من المعارضين السياسيين والمدنيين، استخدم المال والعائلة، وأرسل العصابات المسلحة إلى مختلف دول المنطقة، خاض الحروب وأجرى عشرات الصفقات

من تحت الطاولة، فقط في سبيل ذلك.

راهناً، يبدو أردوغان في واحدة من أكثر أوقاته حرجاً، إذ لم يبقَ لموعد الانتخابات إلا قرابة عام، واستطلاعات الرأي العام تشير إلى

تفوق لتحالف أحزاب المعارضة، فيما صحة أردوغان الجسدية في وضع لا يطمئن مؤيديه، ومختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي تقول إنه لا انفراجات في الأفق المنظور للاقتصاد التركي، وحزب العدالة والتنمية منقسم على نفسه داخليا، بين مؤيدين وموالين لعائلة أردوغان والتحالف مع حزب الحركة القومية المتطرفة، وبين منجذبين للقادة التقليديين للحزب، ورؤيته الإصلاحية الأكثر فساحة.

في هذا الوقت بالذات، ومما يمكن رصده يوميا من قرارات وتوجهات يتخذها أردوغان، فإن توجهها ثلاثيا استراتيجيا سيأخذ كامل اهتمام أردوغان خلال الشهر المقبل، وفي سبيل هدف واحد فحسب، الاحتفاظ

توجه ثلاثي استراتيجي سيأخذ كامل اهتمام أردوغان

لأجل ذلك، فإن أردوغان يبدو متلهفا لتنفيذ كل ما يُطلب منه في العلاقات الدولية راهنا. من خلال خلق وساطات للحوار بين روسيا وأوكرانيا، أو الالتزام المؤقت بما قد تتوصل إليه القوى السياسية الليبية من تفاهات، الأمر نفسه ينطبق على مختلف البؤر التي تنشط بها تركيا. فالهدف الأهم بالنسبة له هو إثبات الالتزام بقوس المصالح العليا للدول الغربية.

في ظلال هذا القوس السياسي/السلوكي الذي قد يتخذه أردوغان، من تنازلات للدول والأنظمة الإقليمية، وصولا لحرب أو حروب متوقعة ضد الكرد، وليس انتهاء بما قد يتصرف به كمساعد لتيسير استراتيجيات الدول الكبرى، فإنه يبدو كشمولي شعبي تقليدي، يتلهف للبقاء

في السلطة بكل ثمن وأولا على حساب الالتزام الأخلاقي والوجداني والسياسي المفترض أن يكون خاضعا له، ألا وهو تحسين شروط وظروف الحياة السياسية والاقتصادية

والاجتماعية لأبناء بلده، تقليل مستويات الاستقطاب الخطابى والسياسي والهوياتي بين مكوناته، زيادة مستويات التنمية الإنسانية المستدامة.

فعل كل ذلك، وإن كان على حسابه مصالحه الشخصية والسياسية الأكثر ضيقا، المتمثل بديمومة البقاء في السلطة. حيث أن الأمر هذا، هو الفارق البسيط، لكن الأكثر عمقا ودورا، في تكوين وسلوك القادة الديمقراطيين جذريا، وآخرين يستخدمون الديمقراطية حسب حاجاتهم المباشرة، كما يستخدمون ويبدلون أزرار قمصانهم.

*المصدر: موقع فضائية «الحرّة» الأمريكية

الحصول على نصف مقاعد البرلمان، في الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت في العام ٢٠١٥، وتاليا فشل في إمكانية تشكيل الحكومة لوحده.

خاض حربا ضروسا ضد ثلاثة مدن كردية في تركيا، دياربكر نصيبين وسلوبي، بحجة وجود مقاتلين لحزب العمال الكردستاني.

دمر أكثر من نصف تلك المدن الثلاث وقتل آلاف المدنيين، ومن ثم عاد وأعلن عن انتخابات جديدة، جندت لصالحه أصوات القوميين الأتراك (وما أكثرهم)، وأحدثت رعبا في أوساط الناخبين الكرد، المناهضين لأردوغان تقليديا.

أغلب الظن، سيعيد أردوغان فعل ذلك، لتحقيق الأمرين السابقين، ولزيادة اللحمة ضمن تحالفه الحاكم، ولدفع أحزاب المعارضة لتأييده رغما عنهم، فالكرد هم الحجة المثالية لأية سلطة تركيا لتكريس السكون السلطوي.

أخيرا، فإن حساسية واهتمام أردوغان بالعلاقة الوثيقة بين نوعية السلطة والحاكمين في تركيا وما يناظرها من توازنات دولية تبدو عالية للغاية في هذا الوقت. تلك العلاقة التي يعرفها أردوغان أكثر من غيره بكثير، وهو أساسا وصل للسلطة خلال العام ٢٠٠٢، وحافظ عليها حتى الآن، بناء على نوعية تلك التوازنات.

فالقوى الدولية، بالذات الولايات المتحدة وكتلة الاتحاد الأوروبي، ذات تأثير حيوي على الاقتصاد التركي ونخب رجال الأعمال، وإلى حد بعيد على قادة الجيش والأجهزة الأمنية والشركات والمؤسسات الاقتصادية، الصناعية والتجارية منها بالذات، وتاليا ذات وزن وقدره على التأثير في العالم السياسي التركي.



محمد فوزي:

ملاحح التوظيف التركي للأقليات التركمانية في السياسة الخارجية

تغلغل ناعم

مُثلت الأقليات التركمانية في عدد من الدول، إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة؛ حيث أعادت أنقرة إحياء روابطها مع تلك الأقليات وتوطيدها بهدف تعزيز نفوذها في المنطقة بشكل كبير، ويمكن تناول بعض مظاهر وأبعاد توظيف تركيا للأقليات التركمانية من أجل تعزيز الحضور في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك على النحو التالي:

١- انفتاح واسع على الجاليات التركمانية بالدول المختلفة:

سعت أنقرة قبل حكم العدالة والتنمية إلى الانفتاح على المواطنين التركمان أو ذوي الأصول التركية في الدول المختلفة لتحقيق هدف إقامة ما يُعرف بـ"رابطة العالم التركي" أو "الكومنولث التركي"، لكنها لم تفلح في ذلك. وبوصول العدالة والتنمية إلى الحكم، تم البدء في ترجمة هذا الحلم إلى واقع عملي، حتى إن حكومة العدالة والتنمية طلبت من بعض مراكز الأبحاث التركية إجراء دراسات بهذا الخصوص. وعلى سبيل المثال، قام مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية (ORSAM) في عام ٢٠٠٩ بإجراء دراسة عن الجاليات التركمانية في لبنان تحت اسم

”الأترك المنسيون: الوجود التركماني في لبنان“.

وقد قامت حكومة العدالة والتنمية بعد ذلك في عام ٢٠١٠ باستحداث قسم خاص ملحق بمكتب وزير الخارجية أسمته ”شؤون العالم التركي“ يستهدف الانفتاح الاقتصادي والثقافي والتعليمي والديني على الجماعات من أصول تركية في مختلف الدول، وإيقاظ ”الوعي الجماعي“ لدى التركمان بانتماءاتهم الإثنية، وسحب الانتماءات الوطنية لهم في المقابل، وهو ما عكس تطلع ”العدالة والتنمية“ إلى الاستفادة من الدور الذي يمكن أن يقوم به التركمان لخدمة مساعي الهيمنة والأطماع التركية، فضلاً عن إمكانية الضغط بهذه الورقة على الدول المنافسة.

٢- اختراق تركي للبنان من بوابة الأقليات التركمانية:

برزت تحركات تركية في السنوات الأخيرة لخلق ولاء لدى الأقليات التركمانية في لبنان إلى الدولة التركية على حساب ولائهم إلى الدولة اللبنانية. ويعتمد ”أردوغان“ في مساعيه لاختراق الساحة اللبنانية على ثلاثة مداخل؛ هي: المدخل التنموي والإغاثي، والمدخل الديني والأيدولوجي، والمدخل الإثني الذي يقوم بدرجة رئيسية على الأقليات التركمانية في لبنان، وهي الأقليات التي تشير تقارير إلى أن عددها يبلغ نحو ١٩ ألف نسمة، فيما تشير تقارير أخرى إلى أن عددها يصل إلى ٤٠ ألف نسمة.

وبرز الاهتمام التركي الكبير بهذه الأقليات في أكثر من مناسبة؛ ففي نوفمبر ٢٠١٠ زار ”أردوغان“، حينما كان رئيساً للوزراء، قرية ”الكواشرة“، وانتشر حينها مستشاروه في كافة أنحاء لبنان من أجل حشد الأقليات التركمانية اللبنانية، وتبشيرهم بهذه الزيارة. وفي ٨ أغسطس ٢٠٢٠ أوفد الرئيس التركي نائبه ”فؤاد أقطاي“ مع وزير الخارجية ”جاويش أوغلو“ إلى بيروت. وأعلن أوغلو أن أنقرة على استعداد لتجنيس تركمان، فضلاً عن استحداث مكاتب تابعة للوكالة التركية للتنسيق والتعاون ”تيكا“ في العديد من المناطق التي توجد بها الأقليات من أصول تركمانية.

٣- توظيف التركمان لضمان المصالح التركية بالعراق:

تلعب الأقليات التركمانية دوراً رئيسياً في تعزيز الحضور التركي في العراق. ويتوزع التركمان في المناطق الشمالية والوسطى من العراق، ويعدون ثالث أكبر مجموعة عرقية في العراق بعد العرب والكرد. وقد سجلت السنوات الأخيرة العديد من الشواهد التي تؤكد حرص النظام التركي على توظيف تركمان العراق؛ ففي ٢٠١٧ عندما بادر كرد العراق إلى تنظيم استفتاء للانفصال، هدد زعيم حزب الحركة القومية التركي دولت بهجلي باستخدام القوة لدعم المكون التركماني العراقي. كما التقى ”أردوغان“ في أكتوبر ٢٠١٧ تركمان العراق في لقاء خيّم عليه السرية. وكانت تركيا قد اعتبرت -مطلع عام ٢٠١٩، على لسان نائب رئيس الوزراء التركي حينها هاكان جاوش- أن ”كركوك تاريخياً مدينة تركمانية، وأشقاء تركيا التركمان خط أحمر“. ومؤخراً أشارت تقارير إلى أن جهوداً تركية كبيرة قد بذلت بهدف تشجيع التركمان على توحيد صفوفهم بهدف الحفاظ على مستوى تمثيل المكون التركماني في البرلمان العراقي في الانتخابات المقبلة المقرر عقدها في أكتوبر المقبل. وتستهدف تركيا الحفاظ على قوة المكون التركماني في العراق لمواجهة الكرد الذين يناصبون أنقرة العدا، فضلاً عن ضمان مصالح تركيا في المناطق الحيوية بالنسبة إلى أنقرة، مثل محافظة كركوك الغنية بالنفط.

٤- اهتمام تركي بترکمان سوريا منذ الحرب الأهلية:

تشير تقارير إلى أن تعداد الأقلية التركمانية بسوريا ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف نسمة، يوجدون في غالبية أنحاء سوريا، لكنهم يوجدون بكثافة في منطقة الشمال؛ ففي محافظة حلب يتركزون في مناطق منبج والباب وجرابلس والراعي (جوبان باي) وأعزاز، كما يوجد في محافظة حلب ١٤٥ قرية تركمانية شمال المحافظة، وفي محافظة الرقة وتل أبيض نحو ٢٠ قرية تركمانية، وفي محافظة حمص وريفها يوجد نحو ٥٧ قرية تركمانية، وفي اللاذقية توجد ٧٠ قرية، وفي محافظة حماة نحو ٣٠ قرية تركمانية، بجانب وجودهم في طرطوس والجولان وإدلب ودمشق.

ويجد المتابع للسياسة الخارجية التركية أن أنقرة بدأت منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا تتحرك بقوة من أجل استخدام التركمان؛ حيث بدأت تركيا تتحدث عن "مظالم" و"حقوق" الأقلية التركمانية في سوريا، بل إن هناك اتجاهات قومية تركية دعت إلى مراجعة وضع مناطق تركمان سوريا "على اعتبار أن هذه المناطق تابعة لتركيا". وتأسيساً على ذلك، تم إنشاء المجلس التركماني السوري في عام ٢٠١٣، فضلاً عن تأسيس كتائب تركمانية عسكرية تحت اسم "كتائب السلطان مراد". وقد جاء استخدام تركيا لورقة التركمان في سوريا لمواجهة الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وهو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

٥- مغالطات تركية بخصوص "تركمان" ليبيا:

بعد مطالبة حكومة الوفاق الليبية المنحلة حليفها التركي بالتدخل العسكري في ليبيا، تحدّث الرئيس التركي عن أن ليبيا هي من "إرث الأتراك" وأنها كانت جزءاً مهماً من الدولة العثمانية، وزعم أن هناك مليون ليبي من أصول تركية يستحقون دعمه والتدخل لنجدتهم والوقوف بجانبهم؛ إذ أن حديث "أردوغان" يعني أن ١٨٪ من الشعب الليبي ينحدرون من أصول طورانية، وهو الأمر الذي مثّل مغالطة كبيرة حسب إحصاءات رسمية؛ حيث أشارت تقديرات ليبية إلى أن عدد الليبيين من أصول تركية لا يتجاوز ٣٠٠ ألف نسمة، منهم نحو ١٦٠ ألفاً في مصراتة.

ويتوزع الباقي بين مدن أخرى كالعاصمة طرابلس وزليتن والزاوية والخمس وتاجوراء ومسلاتة وغريان (مدن في غرب البلاد)، والمرج ودرنة (شرق البلاد). ويُطلق على هذه القبائل اسم "الكراغلة أو الكراغلية"، وهي القبائل التي أصدر "مجلس مشايخها وأعيانها" مقطعاً مصوراً وبياناً مكتوباً في يناير ٢٠٢٠، وصف فيه تصريحات أردوغان بـ"الباطلة" و"غير المسؤولة"، وأكد المجلس حينها رفضه كافة أشكال التدخل التركي في ليبيا.

إجمالاً يمكن القول إن "الأقليات التركمانية" في دول العالم المختلفة باتت تمثل أداة رئيسية تعتمد عليها السياسة الخارجية التركية؛ إذ تسعى أنقرة عبر المداخل التنموية والاقتصادية والدينية والثقافية، إلى "تريك" هؤلاء وجعل انتمائهم الحقيقي لها، على حساب انتماءاتهم الوطنية، وهو الأمر الذي يضمن تشكيل جماعات تنتمي ظاهرياً إلى دولها التي تقطنها، لكنها عملياً تعبر عن المصالح التركية.

*انتر ريجيونال للتحليلات السياسية

المرصد السوري و الملف الكردي



«قسد» تستنفر جماعاتها: خطر «التعريب» آتٍ

محاولة لاستعطاف جهات دولية متعدّدة لمنع تنفيذه، وللتذكير بضرورة اتخاذ تدابير تُنهي الاحتلال التركي لعدد من مدن الشمال. وعلى رغم أن الخطاب التركي يؤكّد أن مشروع بناء المدن والقرى السكنية البديلة للاجئين، لا يستهدف عفرين بعينها، بل يشمل مناطق في جرابلس والباب وإدلب ورأس العين وتل أبيض، إلا أن الإعلان عن

أيهم مرعي -الحسكة | ما إن أعلنت أنقرة نيّتها إعادة توطين نحو مليون لاجئ سوري، ونقلهم من الداخل التركي إلى المناطق التي تحتلّها في الشمال السوري، حتى اعتبر الكرد السوريون أن المشروع يستهدف تغيير التركيبة الديموغرافية لمدينة عفرين، و«تعريبها». ولذلك، تكثّفت الجهود المضادّة للمشروع التركي، في

المخطط يهدف إلى إحداث فتنة وحرب أهلية في المنطقة ضمن سياسة التغيير الديموغرافي

واحتجاجات في غالبية مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية»، توازياً مع تنظيم ملتقى حوارٍ وصفته «قسد» بـ«الدولي» بعنوان «عفرين ما بين الاحتلال التركي والمصالح الدولية»، الأسبوع الماضي، لإضاءة على المخططات التركية التي تستهدف المدينة. وصدر عن المؤتمر بيان ختامي دعا فيه المنظمون «الحكومة السورية إلى إلغاء اتفاقية أضنة مع تركيا»، مطالبين الأمم المتحدة بـ«إرسال لجنة دولية لتقصي الحقائق حول الانتهاكات التركية، ومجلس الأمن الدولي بعقد جلسة لمناقشة هذه الانتهاكات».

وفي السياق نفسه، حشدت «قسد» المنظمات والجمعيات العاملة في الداخل السوري وأوروبا، لكسب التعاطف العالمي في وجه المخطط التركي.

وأصدرت جمعيات ومنظمات عدّة بينها «المرصد السوري لحقوق الإنسان» و«مركز عدل» و«منظمة ماف»، وجميعها مقرّبة من «قسد»، بياناً تمّ توجيهه إلى مؤتمر بروكسل السادس وإلى الأمم المتحدة، رفضت فيه إحداث أيّ تغيير ديموغرافي في شمال شرقي البلاد.

وقال مصدر البين إن «المخطط يهدف إلى إحداث فتنة وحرب أهلية في المنطقة ضمن سياسة التغيير الديموغرافي، وتدمير التركيبة السكانية، تحت مزايم عودة اللاجئين».

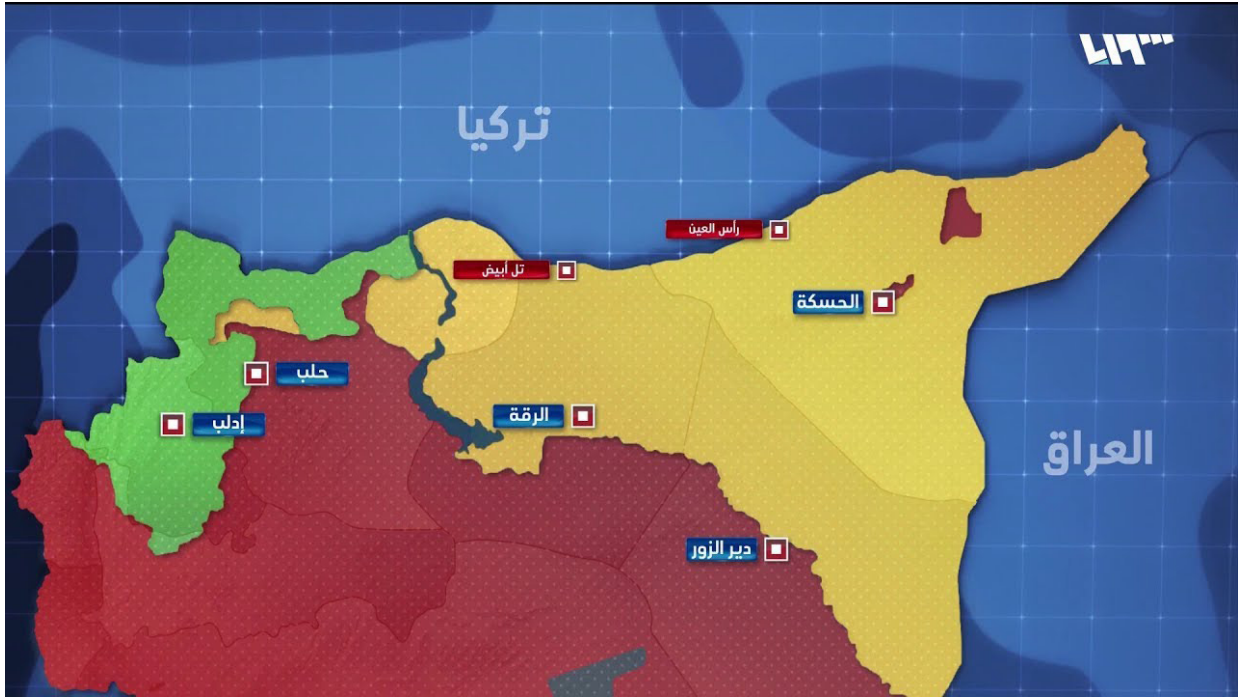
افتتاح مجمع سكني بـ١٠٠ منزل بـ«تمويل فلسطيني» في عفرين، أعطى مؤشرات حول نوايا تركية غير معلنة لتركيز خطة إعادة التوطين في هذه المنطقة التي يشكل الكرد غالبية سكانها الأصليين.

والظاهر أن حكومة رجب طيب إردوغان تريد تحقيق أكثر من هدف من خلال الإعلان عن مشروعها هذا، أبرزها القضاء على أيّ محاولات لتجديد نشاط «حزب العمال الكردستاني» في عفرين، في حال أفضت الحلول السياسية لاحقاً إلى انسحاب تركي من مدن الشمال السوري. كما أن للمشروع خلفيات سياسية داخلية، في إطار التجاذبات بين حكومة «حزب العدالة والتنمية» وأحزاب المعارضة حول ملفّ اللاجئين السوريين، قبيل الانتخابات الرئاسية في العام المقبل. وفي هذا الإطار، يكتفّ الإعلام التابع للحزب ترويجاً لأهمية مشروع تصدير اللاجئين، وتصويره بوصفه نجاحاً لتركيا في ما لم تستطع حتى الأمم المتحدة تنفيذه. كما ردّ الإعلام التركي، بصورة غير مباشرة، على الاتهامات الكردية المتكرّرة لأنقرة بالسعي لإحداث تغيير ديموغرافي كبير، من خلال التأكيد أن «المشروع سيكون شاملاً، وسيُنفَّذ في ١٣ منطقة».

في المقابل، بدأت القوى الكردية مساعيها لاستدراج ضغط دولي على تركيا، من خلال إعادة تسليط الضوء على الانتهاكات التركية بحق الكرد في منطقة عفرين، وتوطين آلاف العوائل منذ احتلال المدينة قبل نحو أربع سنوات عقب معركة «غصن الزيتون».

وتجلى هذا النشاط الكردي عبر حملة تظاهرات

«صحيفة» الاخبار اللبنانية



الشمال السوري من شرقه إلى غربه

التعقيدات التي تميّز الحدود السورية مع تركيا

السورية التركية». ما الفكرة الأساسية التي حاولتما إيصالها إلى القراء؟

أرميناك توكماجيان: خلال العقد الفائت، أدى الصراع السوري إلى تقسيم شمال سورية إلى ثلاث مناطق شبه مستقلة ذاتياً: الشمال الشرقي حيث يفرض أحد فروع حزب العمال الكردستاني سيطرته، وتعتبره أنقرة عدوًّا لها؛ والوسط حيث تخضع ثلاثة كانتونات لتأثير تركي قوي؛ وإدلب في الشمال الغربي، التي تحكمها مجموعة إسلامية محلية هي هيئة تحرير الشام المرتبطة بتنظيم القاعدة أو كانت مرتبطة به. ثمة أنماط اجتماعية واقتصادية مختلفة في هذه المناطق. ففيما تختلف هياكل الحكم المحلية في إدلب والكانتونات الثلاثة الخاضعة لسيطرة تركيا، يبقى أن هذه المناطق

مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط:

مايكل يونغ: أرميناك توكماجيان باحث غير مقيم في مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، تتركز أبحاثه على قضايا الحدود والصراع، واللاجئين السوريين، والوسطاء المحليين في سورية. شارك مؤخراً مع خضر خضور في وضع دراسة لكارنيغي بعنوان Borderlands: The Reshaping of the Syrian-Turkish Borderlands دولة الحدود: إعادة تصوّر الأراضي الحدودية السورية التركية. أجرت «ديوان» مقابلة مع توكماجيان أواخر نيسان/أبريل لمناقشة هذه الدراسة.

مايكل يونغ: نشرت مؤخراً دراسة مع خضر خضور بعنوان «دولة الحدود: إعادة تصوّر الأراضي الحدودية

أنقرة فشلت حتى الآن في وضع حدٍّ للمشروع الكردي في سورية

توكماجيان: لا يمكن حتمًا العودة إلى الوضع الذي كان سائدًا قبل العام ٢٠١١. فالتحولات التي شهدناها خلال العقد الماضي هائلة، وتُعتبر العوامل الاقتصادية والديموغرافية مثالاً على ذلك. لقد دُمّرت وهُمّشت حلب التي كانت الشريان الاقتصادي لشمال سورية، وسيستغرق إعادة بناء المدينة سنوات طويلة. وبات النظام الاقتصادي لشمال غرب البلاد يعتمد في زمن الحرب على التجارة مع تركيا أو عبرها، لذا شهدنا في هذا السياق نشوء مراكز اقتصادية قريبة من الحدود مع تركيا مثل سرمداء وأعزاز.

كذلك، شهدت المنطقة تحولات هائلة على الصعيد الديموغرافي. فقد أسفرت أعمال العنف عن نزوح الملايين داخل سورية، وهجرت كثيرين إلى خارج البلاد. على سبيل المثال، يشكّل النازحون داخلًا حوالي نصف سكان الشمال الغربي غير الخاضع للنظام.

وتستضيف إدلب عددًا كبيرًا من سكان حلب ودير الزور والجنوب السوري. علاوةً على ذلك، ثمة حالات عدّة من الهندسة الديموغرافية التي طبّقتها جهات سياسية على طول الحدود. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن تركيا تستضيف حوالي ٣/٧ مليون لاجئ سوري، يعيش أقل من ٦٠ في المئة منهم بقليل على مقربة من الحدود السورية. ولا شكّ أن لهذه التغيّرات تأثيرات دائمة بغضّ النظر عن المسار الذي سيسلكه النزاع.

مرتبطة اجتماعيًا واقتصاديًا بمحافظات حدودية تركية، مثل شانلي أورفة وغازي عنتاب وكيليس وريحانلي. أما المنطقة الواقعة في شمال شرق البلاد، والخاضعة لسيطرة الكرد، فتفصلها عن تركيا حدود صلبة.

تعترف الدراسة بهذه الاختلافات، لكنها تجادل على الرغم منها بأن الشمال السوري غير الخاضع إلى سيطرة نظام الأسد يرتبط إلى حدّ كبير بسياسات تركيا الحدودية، ويتداخل مصيره مع أمن الحدود التركية السورية. من هذا المنطلق، يُعتبر الشمال السوري بأكمله جزءًا من منظومة سياسية-أمنية واحدة. بعبارة أخرى، قد تختلف الأنظمة الاجتماعية وأنماط الحكم بين القامشلي وإدلب، لكن أي عملية عسكرية تُشنّ في إدلب ستؤدّي إلى تداعيات في شمال شرق البلاد، والعكس صحيح، إذ إن المنطقة الحدودية بأكملها جزء من إطار أمني واحد. ويعني ذلك أن أي حل مستدام (وهذا لا يبدو وشيكًا) لا يمكن أن يسود إلا إذا توصلت سورية وتركيا، وحلفائهما، إلى تفاهم جديد حول وضع الأراضي الحدودية بأكملها.

يونغ: كيف تغيّر المجتمع السوري في المنطقة الحدودية مع تركيا خلال العقد الماضي، وهل من الممكن برأيك أن يعود الوضع هناك كما كان عليه قبل انتفاضة العام ٢٠١١؟

الوضع الراهن سيتغير ولا ينبغي الخلط بين الهدوء النسبي ونهاية الحرب

الكرديستاني في سورية، واتخذت تدابير عدّة في هذا الإطار، من بينها عمليات التوغّل العسكري في عفرين والشمال الشرقي. مع ذلك، فشلت أنقرة حتى الآن في وضع حدّ للمشروع الكردي في سورية، وخصوصًا نتيجة الدعم العسكري الأمريكي للكردي، الذين تعتبرهم واشنطن شركاء مهمّين في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. عمومًا، يشكّل الشمال السوري معضلة ديموغرافية وأمنية كبيرة لتركيا. ولا يزال من غير الواضح كيف يمكن الخروج من هذا المأزق.

يونغ: هل يمكنك توقّع ما قد تبدو عليه المنطقة الحدودية السورية التركية بعد خمس سنوات مثلاً؟
توكماجيان: أعتقد أن الوضع الراهن سيتغيّر. لا ينبغي الخلط بين الهدوء النسبي في شمال سورية ونهاية الحرب، ولا سيما أن هذا الوضع غير مقبول بالنسبة إلى تركيا والنظام السوري اللذين يتخذان موقفًا هجوميًا. وهما يمتلكان الوسائل اللازمة لتغيير الوضع الراهن من خلال العنف والمفاوضات والمساومات، وسيأتي ذلك على حساب المشاريع السياسية الثلاثة المتبقية في الشمال، والمتمثلة في: هيئة تحرير الشام، والمعارضة السورية، والإدارة الذاتية الكردية. بعبارة أخرى، إن المساحة بين النظام وتركيا في الشمال ستتقلّص على حساب الجهات الفاعلة المحلية هناك.

يونغ: ما مدى نجاح أو فشل السياسة التركية في المناطق الحدودية التي تسيطر عليها؟ وهل تمكّن الأتراك من تحقيق أهدافهم ضدّ قوات سورية الديمقراطية ذات الغالبية الكردية، التي يعتبرونها امتدادًا لحزب العمال الكرديستاني؟ وهل أنشأوا نظامًا اقتصاديًا قابلاً للحياة هناك؟

توكماجيان: لقد حققت سياسات تركيا الحدودية نجاحًا مختلطًا. فقد تمكّنت أنقرة من تأمين حدودها من خلال بناء جدار فاصل وإدارة المعابر الحدودية عن كثب. وولّدت تدخلاتها العسكرية ودعمها الاقتصادي نوعًا من منطقة عازلة تحمي حدودها الخاصة. وحالت هذه السياسات مجتمعةً دون حدوث تدفّق كبير وغير منضبط للأشخاص نحو تركيا. وفي الوقت نفسه، ساهمت الأهمية التي تعيبرها تركيا لأمن الحدود، وتدخلها العسكري، ورفضها المطلق استقبال لاجئين جدد، في منح النظام السوري وروسيا أداة قيّمة للضغط على أنقرة عند الحاجة. إضافةً إلى ذلك، كانت نسبة عودة اللاجئين من تركيا إلى شمال سورية أقلّ مما كانت تأمله.

في شمال شرق سورية، وجدت تركيا نفسها منذ العام ٢٠١٢ جنبًا إلى جنب مع أحد فروع عدوها اللدود، حزب العمال الكرديستاني.

وخلال السنوات القليلة الماضية، حاولت أنقرة جاهدةً الحوّل دون بناء دويلة يهيمن عليها حزب العمال

رؤى و قضايا عالمية

عصر "المُسيرات":

تأثيرات "الدرونز" في ديناميات القوة
والصراعات الإقليمية والدولية





المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

إعداد:

محمد محمود السيد

باحث دكتوراه في كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تحرير:

أحمد عاطف

رئيس التحرير التنفيذي للموقع الإلكتروني -
المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

دخلت صناعة الطائرات من دون طيار "المسيّرات" أو "الدرونز"، منذ بدايات العقد الماضي، مرحلة جديدة، حيث صارت تُنتج على مستوى أكبر، في عدد كبير من الدول، وبتكلفة أقل بكثير مما كانت عليها في العقود السابقة، بل وتنافست الشركات العالمية على تصنيع بعض الأنواع الصالحة للاستخدام المدني للأفراد العاديين. وبكل تأكيد، تطورت صناعة "الدرونز" العسكرية، وباتت في متناول العديد من الدول، حتى وصلت إلى الميليشيات والتنظيمات المسلحة والجماعات الإرهابية.

ومنذ ذلك الحين، صار كل نزاع عسكري جديد، يُلقى الضوء على أهمية استخدام الطائرات المسيّرة في الحروب والعمليات العسكرية المختلفة، بدايةً من كل النزاعات المسلحة الموجودة في الشرق الأوسط، وتحديدًا في سوريا وليبيا واليمن، مروراً بحرب ناغورنو كاراباخ، ووصولاً إلى الحرب الروسية - الأوكرانية الحالية.

ويُقدم هذا العدد رقم (19) من سلسلة "رؤى عالمية" عرضاً لأبرز ما تناولته مراكز الفكر والمجلات العالمية حول تطور استخدام "الدرونز" وتأثيرها على الحروب والصراعات والتوازنات الإقليمية والعالمية، على خلفية صعود استخدامها بكثافة في الحرب الأوكرانية، وفي صراعات وتفاعلات الشرق الأوسط وأفريقيا، فضلاً عن انتشارها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ "الإندو- باسيفيك".

المحتويات:

4 أولاً: اختبار جديد لـ «الدرونز» في حرب أوكرانيا

5 ثانياً: مخاطر «الدرونز المدنية» في ساحة الحرب

6 ثالثاً: لماذا لا يثق قادة روسيا في المُسيّرات؟

6 رابعاً: كيف أعادت الطائرات المُسيّرة هندسة الشرق الأوسط؟

7 خامساً: تهديدات «الدرونز» من إيران إلى الميليشيات

8 سادساً: توظيفات تركيا لـ «الدرونز» في دول أفريقيا

8 سابعاً: «الدرونز البحرية» وتوازنات «الإندو-باسيفيك»

أولاً: اختبار جديد لـ «الدرونز» في حرب أوكرانيا

ينصب اهتمام خبراء التسليح والشؤون العسكرية حالياً على الصراع في أوكرانيا، وبالتالي عند الحديث عن وضع «الدرونز» ومستقبلها في الفكر العسكري العالمي، لابد من تحليل المشهد الأوكراني، والذي أصبح ساحة تجارب لأنواع مختلفة من «الدرونز»، ويجري اختبارها في مهام قتالية متنوعة بوضعيات عسكرية مختلفة.

وهنا تأتي أهمية المقال التحليلي المنشور

على موقع مجلس العلاقات الخارجية

CFR، بعنوان «كيف تستخدم أوكرانيا

الطائرات من دون طيار ضد روسيا؟»⁽¹⁾،

بقلم أحد الخبراء المتخصصين في الشؤون

العسكرية وهي «لورين كان». وتُقر الكاتبة

بأن «الدرونز» ستلعب دوراً حاسماً في الدفاع الأوكراني ضد

التدخل العسكري الروسي، لكنها ترى أنها على المدى البعيد

للحرب ستصبح أكثر ضعفاً، وتقصّد تحديداً هنا الطائرة

المُسيرة التركية (بيرقدار تي بي 2) Bayraktar TB2، من وجهة

نظرها.

ففي بدايات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، قال الكولونيل «يوري إغناط»، المتحدث باسم القوات الجوية الأوكرانية، إن أوكرانيا لديها ما يقرب من 20 طائرة من دون طيار من طراز (بيرقدار تي بي 2)، بينما رفضت الشركة التركية تأكيد عدد الطائرات المُسيرة التي تم تسليمها إلى أوكرانيا حتى الآن. ومن المعروف أن هذه الطائرة التركية يصل مداها إلى 300 كيلومتر، وتعمل حتى 27 ساعة، ويمكنها حمل ما يصل إلى أربع ذخائر موجهة بالليزر. وأثبتت (بيرقدار تي بي 2) نفسها في البداية عندما استخدمتها تركيا ضد المركبات الروسية الصُنع في صراعات ليبيا وسوريا، ثم تعرّضت هذه السمعة في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، حيث نجحت الطائرات من دون طيار في تدمير المركبات المدرعة وأنظمة الدفاع الجوي المتنقلة.



وقد وردت التقارير الأولى عن استخدام أوكرانيا طائرات (بيرقدار تي بي 2) ضد القوات الروسية، وشارك الجنرال

الأوكراني «سيرهي شابتالا» مقطع فيديو على موقع «تويتز» يظهر فيه إصابة هذه الطائرة لأهداف روسية، لتظهر تباعاً مقاطع مماثلة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وتتناول الكاتبة نقاط ضعف الطائرة (بيرقدار تي بي 2)، مشيرة إلى أنها بطيئة وكبيرة وذات طيران منخفض ويتم التحكم فيها عن طريق الراديو، مما يجعلها أهدافاً سهلة نسبياً لأنظمة دفاع جوي أكثر تطوراً أو أسلحة الحرب الإلكترونية. كذلك ترى الكاتبة أن النجاحات السابقة التي حققتها (بيرقدار تي بي 2) في ناغورنو كاراباخ وليبيا، ترجع جزئياً إلى استخدامها ضد أهداف سهلة وأنظمة دفاع جوي قديمة. ولكن الجيش الروسي يملك القدرة على تحديد طائرات (بيرقدار تي بي 2) واستهدافها بسرعة أكبر، ويمكنه كذلك استخدام الضربات الصاروخية والهجمات الأرضية للاستيلاء على المطارات وتدميرها، وهي المطارات التي تنطلق منها الطائرات من دون طيار.

وعلى الرغم من ذلك، لم تتمكن موسكو حتى الآن من تحقيق التفوق الجوي على كل أوكرانيا، بما في ذلك طائراتها من دون طيار. وهذا أمر فسّرته مجريات الحرب لاحقاً، من خلال استخدام أوكرانيا مزيجاً من الطائرات من دون طيار، وتوظيف الطائرات المُسيرة التركية في مهام محددة نجحت في تأديتها.

ويمكن للمقال التالي الإجابة أكثر على

الاستفهام السابق، وهو مقال نُشر على

موقع مجلة Foreign Policy، تحت عنوان

«أوكرانيا بحاجة إلى الكثير من الدرونز

القاتلة»⁽²⁾، والذي أعده كل من «كريستوفر

برونك»، أستاذ تكنولوجيا المعلومات بجامعة

هيوستن، و«جابريل كولينز»، الباحث في معهد جيمس بيكر

للسياسة العامة بجامعة راييس.

ويرى المقال أن تعطل الخطط الميدانية الروسية في أوكرانيا، سيدفع الكرملين إلى الخطة «ب»، وهي «قصف المدنيين، ومحاولة اقتطاع أجزاء من شرق أوكرانيا وساحل البحر الأسود، وتدمير البنية التحتية المدنية والصناعية في أوكرانيا». ووفقاً لذلك، تحتاج كيبف إلى خطة «ب» أيضاً، حيث إنها بحاجة إلى خيارات هجومية بعيدة المدى، يمكنها استنزاف الدفاعات الجوية الروسية، وهو أمر لا تستطيع القوات الجوية الأوكرانية القيام به.

وهنا يأتي دور طائرات «كاميكازي» من دون طيار، وهي طائرات طويلة المدى ومنخفضة التكلفة ومُصنعة محلياً، يتم إنتاجها وإطلاقها من مجموعة متنوعة من المواقع في جميع أنحاء أوكرانيا، ويرى الكاتبان بوضوح أنها قادرة على «تغيير قواعد اللعبة» في الحرب الأوكرانية.

وحسب المقال، يمكن أن تبدأ كيبف في كسر الحصار الروسي من خلال ضربات كبيرة باستخدام طائرات «كاميكازي» ضد مراكز القيادة الميدانية الروسية، ووحدات المدفعية، وسلاسل الخدمات اللوجستية، وذلك وصولاً إلى



عسكرية مملوكة للجيشين الروسي والأوكراني، ولكننا نتحدث عن طائرات من دون طيار يمتلكها مدنيون عاديون، وصحفيون استقصائيون.

وهذه الطائرات الصغيرة إما أن تكون محلية الصنع، أو تم شراؤها من الشركة الصينية DJI (من طراز Phan-tom)؛ وهي الشركة التي بدأت في بيع منتجاتها للمستهلكين المدنيين منذ عام 2013، وقد استخدمها تنظيم داعش في أوقات صعوده.

ودخلت أوكرانيا أيضاً مبكراً في لعبة «الدرونز» الصغيرة، فبعد سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم ومنطقة دونباس في عام 2014، بدأ متخصصو الطائرات من دون طيار الأوكرانيين في العمل عن كثب مع القوات المسلحة، حيث قاموا بتصميم «الدرونز» الخاصة بهم وتجريبها باستمرار مع الجيش، وكذلك قاموا بتصميم طائرات رخيصة للمستهلكين، بغرض تعزيز أعمال المقاومة المدنية على الحدود. ونجحت هذه الطائرات الأوكرانية الصغيرة في التقاط مقاطع مصورة عالية الجودة للكثير من عمليات الجيش الروسي في أوكرانيا، كما ساهمت - بقدر لا بأس به- في ردع بعض الوحدات العسكرية الروسية.



وهنا يظهر الحديث عن الإشكاليات المرتبطة باستخدام هذا النوع من «الدرونز»، وتتمثل المشكلة الأولى والأبرز في عدم القدرة على التمييز بين «الدرونز» العسكرية المملوكة للجيش، وتلك المملوكة للمدنيين، فبعضها يكون متطابقاً في الشكل، مما يجعل تمييزها في الهواء أمراً صعباً. والإشكالية الثانية مرتبطة بالموقف الصيني من «حرب الدرونز» في أوكرانيا، والمقصود هنا هو موقف الشركة الصينية DJI؛ فمن المعروف أن شركات الطائرات من دون طيار الحديثة تمارس سيطرة كبيرة على منتجاتها حتى بعد بيعها للعملاء، بما في ذلك تحديد النطاق الجغرافي الذي ستعمل فيه الطائرة. وقد مارست الشركة الصينية هذه السلطة مع طائراتها التي انتشرت في مناطق حساسة حول العالم، بما في ذلك في سوريا والعراق خلال ذروة الصراع مع تنظيم داعش في عامي 2015 و2016. والآن يظهر التساؤل حول مدى استعداد بكين لممارسة الأمر نفسه مع طائراتها المُسيّرة المنتشرة في أوكرانيا، ومدى اتساق هذا مع موقفها من الحرب.

بيلاروسيا وروسيا نفسها. إذ إن قدرات الإنتاج والإطلاق اللامركزية لدى أوكرانيا ستعرض القوات الروسية لتحديات شرسة، ويمكنها أن تنفذ أرواح آلاف المدنيين الأوكرانيين.

ويؤكد المقال أن طائرات «كاميكازي» (تُسمى أحياناً «الذخائر المتسكعة» أو «الدرونز الانتحارية») تختلف عن باقي المُسيّرات التي تتسلح بها أوكرانيا، مثل MQ-9 Reaper الأمريكية أو Bayraktar TB2 التركية. ودون الخوض في الكثير من التفاصيل التقنية، يمكن لطائرات «كاميكازي» تطوير قدرات أوكرانيا في مجال الاستخبارات الإلكترونية، ودعم قوات العمليات الخاصة، وتعطيل سلاسل التوريد اللوجستية الروسية.

وعلى الرغم من إجادة أوكرانيا توظيف «الدرونز» في حربها ضد روسيا، فإن الخبراء يرون أن كيبف تحتاج إلى وضع مفهوم استراتيجي لـ «حرب الدرونز»، بحيث يكون له أهداف محددة. فأوكرانيا بحاجة إلى المئات من هذه الأسلحة، مما سيسمح لقواتها في ضواحي خاركييف أو ماريوبول أو أوديسا أن تكون قادرة على الاشتباك مع معظم أنظمة المدفعية الروسية، حتى قبل مجيئها. وإذا تمكنت أوكرانيا من تحييد هذه الأنظمة من خلال استخدام «الدرونز»، فإن القدرة الروسية على تهديد المراكز الحضرية يمكن أن تتراجع إلى حد كبير.

وباستخدام المستشعرات المناسبة والرؤوس الحربية المتقدمة، يمكن لطائرات «كاميكازي» الأوكرانية استهداف المدفعية والدروع الروسية الموجودة في أنحاء أوكرانيا، بالإضافة إلى شبكات الإمداد والمقار العسكرية وأنظمة الدفاع الجوي، وربما حتى السفن في البحر الأسود وبحر آزوف. بل يمكن لأوكرانيا نقل المعركة إلى روسيا، ومهاجمة المطارات، والبنية التحتية الحيوية، ومصانع الأسلحة، وغيرها من الأهداف عالية القيمة. وفي المقابل، ستهدد روسيا بالتصعيد وستحاول تصعيد الضربات الجوية ضد خطوط إمداد أجزاء الطائرات من دون طيار وورش التجميع، لكن تهديد الطائرات المُسيّرة للقواعد في غرب روسيا يمكن أن يحد بشكل خطير من الطلعات الجوية الروسية.

ثانياً: مخاطر «الدرونز المدنية» في ساحة الحرب

نُشر مقال على موقع مجلة Foreign Policy⁽³⁾ بعنوان «حرب أوكرانيا تُشاهد من السماء: الاستخدام الواسع للطائرات المدنية من دون طيار يحمل معه مخاطر جسيمة»، والذي أعدته «فاين غرينوود»، الباحثة المتخصصة في التكنولوجيا و«الدرونز». ويبدأ المقال بالحديث عن



أولى مفارقات الحرب الأوكرانية، فعلى الرغم من أنها ليست الحرب الأولى في عصر وسائل التواصل الاجتماعي، فإنها أول حرب يتم توثيقها بهذا القدر؛ وذلك بفضل ظهور «الدرونز» الصغيرة والرخيصة بكثافة في سماء أوكرانيا، لتُسجّل جولات ومشاهد الحرب المختلفة. وهنا لا نتحدث فقط على مُسيّرات

أن الطائرات من دون طيار مُحترجة احتياطياً لتصعيد لاحق في الصراع. ويمكن لهذه الطائرات أن تنقل أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو حتى نووية، من دون تعريض الطيار البشري للخطر. وتشير الاستراتيجية الحالية لروسيا إلى أنها قد تُصعد أعمالها العسكرية لتستخدم الأسلحة المحظورة. وسبب آخر مُحتمل هو العجز عن توفير الخدمات اللوجستية لقواعد عمل تلك الطائرات داخل أوكرانيا. فنظراً للتقارير المنتشرة حول تعطل المركبات العسكرية الروسية، فقد لا تتمكن موسكو من دعم عمليات الطائرات من دون طيار في أوكرانيا.

أما من وجهة خبراء معهد «راند» RAND، قد يكون أحد أكبر الأسباب هو عدم ثقة الروس في التكنولوجيا. وهو أمر لا يتسق مع فلسفة «حروب المستقبل»، التي ستعتمد على مدى رضا الإنسان وثقته في هذه الطائرات بأن تتخذ القرارات الصحيحة. ولكن من المهم أن يكون لهذه الثقة ما يبررها. ويبدو أن التجارب الأولية للطائرات الروسية لم تُفلح في الاستحواذ على ثقة القادة العسكريين الروس.

رابعاً: كيف أعادت الطائرات المُسيّرة هندسة الشرق الأوسط؟

عند الحديث عن موضوع «حروب المستقبل» وتوسع تأثير «الدرونز»، لا يمكن تجاهل منطقة الشرق الأوسط، ولن يكون من قبيل المبالغة أن نضعها في قلب التفاعلات الخاصة بتطور الطائرات المُسيّرة على مستوى العالم، ليس لوجود دول إقليمية مُصنّعة لها فحسب، ولكن لأن دول الصراع في المنطقة صارت ساحات تجارب لمدى فاعلية «الدرونز» على المستوى العسكري.

وفي هذا الإطار، تأتي أهمية الورقة التحليلية المنشورة على موقع معهد الشرق الأوسط في واشنطن⁽⁵⁾، تحت عنوان «الطائرات من دون طيار تُعيد هندسة الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط»، والتي أعدها «محمد سليمان»، الباحث المتخصص في الشؤون السيبرانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويرى الباحث أن الشرق الأوسط يشهد تحولاً جذرياً في الجغرافيا السياسية، وذلك لأننا نعيش فجر عصر الطائرات من دون طيار. فمن سوريا إلى ليبيا واليمن والعراق، غيّرت هذه الطائرات الديناميكيات في ساحات المعارك. وقامت تركيا وإيران بتوسيع الإنتاج المحلي للطائرات المُسيّرة منخفضة التكلفة، مما سمح للدولتين بتطوير أجندة سياستهما الخارجية على الرغم من القيود الاقتصادية. ورداً على ذلك، تقوم دول عربية مثل الإمارات والسعودية ومصر بتطوير أساطيل الطائرات من دون طيار الخاصة بها، بسرعة. كما أن الجهات غير الحكومية الفاعلة هي أيضاً فائز كبير في ثورة الطائرات

ثالثاً: لماذا لا يثق قادة روسيا في المُسيّرات؟

جاء المقال التحليلي المنشور على موقع مجلة «The Conversation»⁽⁴⁾، ليتناول قضية «الدرونز» ولكن على الجانب الروسي، حيث نُشر بعنوان «طائرات من دون طيار فوق أوكرانيا: لم تتحقق المخاوف من الروبوتات القاتلة الروسية»، وكتبه «بريندان ووكر مونرو»، الباحث في جامعة كوينزلاند.



وأقر الباحث بأنه لا توجد معلومات مُتاحة كثيرة عن الطائرات من دون طيار الروسية، لاسيما النماذج الجديدة ذات قدرات الذكاء الاصطناعي (AI). ففي عام 2021، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن إنشاء قسم خاص للذكاء الاصطناعي مخصصة خاصة، ليبدأ عمله في ديسمبر 2021. وقبل حرب أوكرانيا بقليل، شوهدت القوات الروسية تختبر أسراباً جديدة من «الدرونز»، مُزوَّدة بأسلحة ذاتية التشغيل، وقادرة على تعقب وإسقاط طائرات العدو. ومع ذلك، لا يوجد دليل على أنها أُستخدمت في أوكرانيا لهذا الغرض.



ونظراً لأن الحروب أصبحت أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية من أي وقت مضى، فإن الطائرات من دون طيار التي تعمل بالذكاء الاصطناعي على وشك أن تخلق مفهوماً جديداً للقوة. ففي عام 2017، قال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إن «تطوير الذكاء الاصطناعي يثير فرساً وتهديدات هائلة يصعب التنبؤ بها»، مُحذراً من أن «الشخص الذي سيصبح قائداً في هذا المجال سيكون حاكم العالم». وتوقع بوتين أن الحروب المستقبلية ستخوضها طائرات من دون طيار، و«عندما يتم تدمير الطائرات المُسيّرة لأحد الأطراف، لن يكون أمامه خيار آخر سوى الاستسلام». وحدد بوتين سابقاً «تطوير الأسلحة باستخدام عناصر الذكاء الاصطناعي» كأحد الأولويات العسكرية الخمس الرئيسية لموسكو.

ولكن من المثير للدهشة بالنسبة للخبراء أن هذا النوع من الطائرات لم يلعب دوراً محورياً في حرب أوكرانيا حتى الآن. وأحد الأسباب المُحتملة لذلك هو

وترى الورقة أن الاستخدام واسع النطاق للطائرات المسيّرة في الحرب الأوكرانية، وتحديد الطائرة التركية (بيرقدار تي بي 2)، سلط الضوء بوضوح على قدراتها القتالية، وبدا أنها مُصمّمة بشكل مثالي للحرب الحديثة. وفي الوقت نفسه، ترى الورقة أنه بالرغم من ظهور هذه الطائرة في صورة «البطل المنقذ» في الصراع الأوكراني، فإن قصتها وتوظيفها من قبل جهات فاعلة مختلفة على مدار السنوات الثلاث الماضية، يحملان معها تحذيراً شديداً للجيش الأمريكي.

وتطرق الكاتب هنا تحديداً للهجمات الإرهابية التي تشنها ميليشيا الحوثيين على بعض دول الإقليم، سواء باستخدام الصواريخ الباليستية أو الطائرات من دون طيار، وهي الهجمات التي طالت بعض القواعد الأمريكية، حيث أحبطت منظومة «باتريوت» الأمريكية هجمات الصواريخ الباليستية، ولكنها فشلت في إحباط هجمات الطائرات من دون طيار. وهو الأمر الذي يُسلط الضوء على ضعف القوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وافتقادها دفاعات قادرة على صد مثل هذا الهجوم، حيث إن أنظمة الدفاع الجوي الأمريكية، مثل «باتريوت-2»، ليست مُصمّمة ببساطة لهزيمة التهديدات البطيئة نسبياً وذات التحليق المنخفض، مثل الطائرات من دون طيار أو صواريخ كروز.

ومنذ ما يقرب من 3 سنوات، أدى هجوم بطائرة مُسيّرة إلى تعطيل منشآت معالجة النفط التابعة لشركة «أرامكو» في السعودية، وهو الهجوم الذي فشلت أيضاً بطاريات «باتريوت» في صدّه. وعلى الرغم من أن هذه الهجمات يشنها الحوثيون، فإن الطائرات من دون طيار والتدريب على توظيفها تم توفيرها بلا شك من قبل الإيرانيين.

ووفقاً للكاتب، فإن كل ذلك يشير بوضوح إلى أن طهران والمليشيات التابعة لها في المنطقة، لا تتوقف عن تطوير منصات هجومية يمكن أن تُسبب مشاكل مزمنة لدول الإقليم في المستقبل. وهنا لا يجري الحديث عن امتلاك إيران تكنولوجيا عسكرية حديثة فقط، ولكن تكنولوجيا عسكرية أكثر فتكاً ومتاحة بسهولة.



وبالتالي، يحذر الكاتب قائلاً إنها مسألة وقت فقط قبل أن تتمكن التنظيمات المسلحة في الشرق الأوسط من حشد العديد من هذه المنصات ضد أهداف أمريكية، وبتكلفة منخفضة. وتجدر الإشارة إلى أنه كلما زاد عدد الطائرات من

من دون طيار، حيث تكتسب القدرة على نشر تكتيكات واستراتيجيات جديدة ضد الدول القومية.



ولا تعد الطائرات من دون طيار جديدة على الشرق الأوسط، حيث طوّرت إسرائيل قدرات طائراتها المسيّرة لأول مرة في السبعينيات، بينما حصلت مصر على أسطولها من هذه الطائرات من الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات. واستخدمت إسرائيل الطائرات من دون طيار في حرب لبنان عام 1982، ونشرتها الولايات المتحدة في حربي الخليج الأولى والثانية.

ومع ذلك، جاء الانتشار الأخير للطائرات من دون طيار كنتيجة مباشرة للثورات العربية منذ عام 2011، حيث أصبحت ليبيا وسوريا واليمن والعراق ساحات معارك بالوكالة لمنافسين دوليين وإقليميين. ببساطة، أدت حرب الطائرات من دون طيار وسباق التسلح المصاحب لها إلى تغييرات في ديناميكيات القوة العسكرية منذ عقود. وقدّر معهد الدراسات السياسية الدولية (ISPI) أن دول الشرق الأوسط (باستثناء إسرائيل) أنفقت ما لا يقل عن 1.5 مليار دولار على طائرات عسكرية من دون طيار خلال السنوات الخمس الماضية.

وتستخدم القوى الإقليمية حالياً تكنولوجيا الطائرات من دون طيار، بشكل متزايد، وتتكيف استراتيجياتها العسكرية مع هذا التطور. ولكن الخطير في الأمر أن هذا التطور يُوفر فرصاً لتعظيم القدرات العسكرية للجماعات المسلحة. ففي كثير من الحالات، اكتسب الفاعلون من دون الدول قدرات كبيرة في مجال «الدرونز»، مما هدد الأمن الإقليمي لعدد من الدول.

خامساً: تهديدات «الدرونز» من إيران إلى الميليشيات

تأتي الورقة التحليلية المنشورة على معهد الشرق الأوسط في واشنطن⁽⁶⁾، بعنوان «الوجه الجديد للحرب: هجمات الدرونز المدمرة في أوكرانيا لها تداعيات على الجيش الأمريكي في الشرق الأوسط»، حيث أعدها «أندي ميلبورن»، الخبير والقائد العسكري الأمريكي المتقاعد.



ومنذ عام 2020، أصبح البُعد الأمني، الذي كان عاملاً ثانوياً في العلاقات التركية مع الدول الأفريقية، محور تركيز سياسة أنقرة في القارة، وقادت «الدرونز» هذه السياسة. وفي عام 2021، استحوذت المُسَيَّرات التركية على اهتمام وسائل الإعلام واللاعبين الدوليين، حيث كشف استخدامها في ليبيا وفي نزاع ناغورنو كاراباخ عن مستوى كفاءتها، وتحديدًا (بيرقدار تي بي 2)، بجانب تكلفتها المنخفضة نسبياً. وكل هذا أدى إلى جعل «الدرونز» التركية من بين العناصر الأكثر رواجاً في سوق الدفاع الدولي.

سابعاً: «الدرونز البحرية» وتوازانات «الإندو-باسيفيك»

منذ عام 2015 فصاعداً، بدأت الطائرات من دون طيار في التوسع بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث إنه بعد نجاحها في ساحات القتال المختلفة، انتشرت الرغبة في تطوير «درونز» مُسلحة محلية عبر آسيا. واتخذت باكستان وتركيا وإيران وروسيا وتايوان والهند خطوات نحو تطوير طائرات من دون طيار مسلحة. واعتباراً من أواخر عام 2020، كان هناك 39 دولة على مستوى العالم، خمس منها من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تحتوي ترساتهم العسكرية على طائرات مسلحة من دون طيار.

وفي هذا الإطار، تأتي أهمية المقال التحليلي المنشور على موقع مجلة The Diplomat⁽⁸⁾، بعنوان «مستقبل الطائرات من دون طيار في المحيطين الهندي والهادئ»، بقلم «هارون طلحة أياوغلو»، الباحث المتخصص في الإرهاب والحركات الجهادية والقضايا الأمنية في مركز تايوان للدراسات الأمنية.

وبدت الطائرات من دون طيار واحدة من أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة لضمان الوجود العسكري، لاسيما في بحر الصين الجنوبي والشرقي، المشحون بالتوترات. وعلى الرغم من أن تقنية «الطائرات من دون طيار البحرية» لم تنتشر بعد بوتيرة «الطائرات من دون طيار العسكرية التي تعمل في البر»، فإن دولاً مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا بدأت تتطلع بالفعل إلى توسيع استخدامها لـ «الدرونز البحرية»، بالإضافة إلى دول المحيطين الهندي والهادئ.

وفي أوائل نوفمبر 2020، وافقت إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، على أربعة طلبات من تايوان لشراء أسلحة أمريكية، بما في ذلك طائرة من دون طيار بحرية تُسمى Sea Guardian، وذلك لتعزيز قدرات تايوان في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية. ولكن تايوان لم تكن المُعجب الوحيد بهذه الطائرة؛ فقد أبدت اليابان اهتمامها بالطائرة لمراقبة أنشطة الميليشيات الصينية البحرية.

وسعت كذلك دول أخرى مثل ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وفيتنام، للحصول على «طائرات بحرية»، لتعزيز وضعها في النزاعات الحدودية البرية والبحرية التي تواجهها. كل ذلك

دون طيار التي يمكن للمهاجم استخدامها في وقت واحد، أصبح ذلك أكثر صعوبة بالنسبة للدفاع. ومن غير المرجح أن تواكب أنظمة الدفاع في المستقبل المنظور هذا التطور المتلاحق في أنظمة «الدرونز».

سادساً: توظيفات تركيا لـ «الدرونز» في دول أفريقيا

رغم «فيدريكو دونيلي»، الباحث في جامعة جنوة الإيطالية، على تحليل صناعة «الدرونز» في تركيا وتأثيره على دورها في أفريقيا، من خلال دراسته المنشورة على موقع المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية⁽⁷⁾، بعنوان «الطائرات من دون طيار وما بعدها: قطاع الأمن والدفاع في صميم استراتيجية تركيا في أفريقيا».

وترى الدراسة أن سياسة تركيا تجاه أفريقيا دخلت مرحلة جديدة تتسم بالتوسع السريع في العلاقات الأمنية والدفاعية، وكانت القوى الدافعة وراء هذا التطور هي الكفاءة التي أظهرتها «الدرونز» التركية، والحاجة السياسية والاقتصادية للحكومة التركية لتنشيط توقعاتها تجاه القارة.



وعلى الرغم من أن معظم التركيز الدولي ينصب على الطائرات من دون طيار التركية، فإن محفظتها الدفاعية تتجاوز هذه الطائرات؛ فهي تحتوي على أسلحة المشاة والمعدات البحرية والمروحيات والعربات المدرعة، وكلها أسلحة توفرها صناعة الدفاع التركية للدول الأفريقية.

ونتيجة لذلك، اكتسبت أنقرة مكانة متزايدة الأهمية في القارة السمراء من حيث الأمن والدفاع. كما أبرزت الرحلة الأخيرة للرئيس رجب طيب أردوغان إلى غرب أفريقيا، في أكتوبر 2021، أن التعاون الأمني أصبح ورقة مساومة مهمة، حيث تستغل تركيا مصالح الدول الأفريقية وحاجتها لأسلحتها في تحقيق مكاسب اقتصادية وتوسيع نفوذها السياسي بالقارة. ومع توسع التعاون الأمني التركي إلى ما وراء شركائها الأفارقة القدامى، سيتعين على أنقرة أيضاً إعادة التفاوض على العلاقات مع الشركاء الغربيين التقليديين مثل الولايات المتحدة وفرنسا، فضلاً عن المنافسين من خارج المنطقة مثل روسيا والصين.

ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، سلّمت الصين 220 طائرة من دون طيار إلى 16 دولة خلال العقد الماضي. وقد صار انتشار الطائرات المسلحة من دون طيار أمراً لا مفر منه بسبب الصادرات الصينية.

وجدير بالذكر أن الطائرات المُسيّرة الصينية تملأ الفراغ الذي خلّفته الولايات المتحدة في السوق العالمي، فعلى الرغم من أن واشنطن تُصدّر «درونز» إلى 55 دولة، فإن لوائحها الصارمة تحرم معظم دول الشرق الأوسط وأفريقيا من شراء هذه الطائرات، مما جعلهم عملاء للصين.

ولكن هل تستطيع الطائرات من دون طيار تشكيل مستقبل المحيطين الهندي والهادئ؟ هنا يرى الكاتب أن الطائرات المُسيّرة تُعد وسيلة فعالة من حيث التكلفة لمراقبة مناطق شاسعة مثل بحر الصين الجنوبي، في وضع غير عدائي. ومع ذلك، إذا وصلت الأمور إلى مواجهة عسكرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث تتمتع الدول الكبرى بقدرات عسكرية حديثة وأكبر؛ فإن الطائرات من دون طيار، بقدراتها الحالية، لا تزال بعيدة عن إعادة تشكيل التنافس في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

أدى إلى زيادة حدة النزاعات البحرية في بحر الصين الجنوبي وأثار رد فعل غاضب من الصين، حيث اتهمت بكين واشنطن بالسعي لاحتوائها من خلال بيع طائرات من دون طيار إلى جيرانها.



وتعد الطائرات من دون طيار جزءاً حيوياً من استراتيجية الصين لكسب حروب المعلومات والاستخبارات، وأصبحت الصين واحدة من رواد العالم في هذا القطاع من خلال إدخال عدد كبير من أنظمة الطائرات من دون طيار المتقدمة.

المصادر:

- 1- Lauren Kahn, "How Ukraine Is Using Drones Against Russia", **Council on Foreign Relations**, March 2, 2022, accessible at: <https://www.cfr.org/in-brief/how-ukraine-using-drones-against-russia>
- 2- Christopher Bronk & Gabriel B. Collins, "Ukraine Needs a Whole Lot of Deadly Drones", **Foreign policy**, April 13, 2022, accessible at: <https://foreignpolicy.com/2022/04/13/ukraine-drone-warfare-armaments-russia/>
- 3- Faine Greenwood, "Ukraine War Is Being Watched From the Sky", **Foreign Policy**, April 2, 2022, accessible at: <https://foreignpolicy.com/2022/04/02/russia-ukraine-war-drones-risks/>
- 4- Brendan Walker-Munro, "Drones over Ukraine: fears of Russian 'killer robots' have failed to materialize", **The Conversation**, March 29, 2022, accessible at: <https://theconversation.com/drones-over-ukraine-fears-of-russian-killer-robots-have-failed-to-materialise-180244>
- 5- Mohammed Soliman, "Drones are re-engineering the geopolitics of the Middle East", **Middle East Institute**, March 7, 2022, accessible at: <https://www.mei.edu/publications/drones-are-re-engineering-geopolitics-middle-east>
- 6- Andy Milburn, "The New Face of War: Devastating Drone Attacks in Ukraine Have Implications for the US Military in the Middle East", **Middle East Institute**, March 1, 2022, accessible at: <https://www.mei.edu/publications/new-face-war-devastating-drone-attacks-ukraine-have-implications-us-military-middle>
- 7- Federico Donelli, "UAVs and beyond: Security and defence sector at the core of Turkey's strategy in Africa", **German Institute for International and Security Affairs**, March 31, 2022, accessible at: <https://www.swp-berlin.org/publikation/policy-brief-02-turkish-security-and-defence-cooperation-with-africa>
- 8- Harun Talha Ayanoglu, "The Future of Drones in the Indo-Pacific", **The Diplomat**, February 23, 2022, accessible at: <https://thediplomat.com/2022/02/the-future-of-drones-in-the-indo-pacific/>



رضوان السيد:

أوضاع العالم وصعوبات الاستقلال الأخلاقي

* صحيفة «الشرق الاوسط»

بارزاً. وأبرز مثال على ذلك هذه الأيام الحرب الروسية على أوكرانيا. فالدول العربية اتخذت في معظمها موقف الحياد الإيجابي إذا صح التعبير، فتركت المجال للمثقفين والإعلاميين لكي يعبر كل عن توجهاته وتحليلاته وميوله دونما تعرضٍ ظاهرٍ لحرية التعبير في هذا الاتجاه أو ذلك. ولذلك أثر البعض منا المصير إلى التحليلات الاستراتيجية في العلاقات بين الغرب الأوروبي والأطلسي من جهة، وروسيا الاتحادية من جهة أخرى. في حين اتجه البعض الآخر إلى إدانة تلك الحرب معتبراً إياها عدواناً موصوفاً على حريات الشعب الأوكراني وسيادته واختياراته السياسية. ومضت قلة ثالثة للتركيز على العوامل الإنسانية المعنية بحيوات

كنت قبل أيام في ليالي رمضان الطويلة أقرأ للمرة الثانية أو الثالثة كتاب فرنك فردي: «في التسامح، دفاع عن الاستقلال الأخلاقي». وهو يتميز على الكثير من مؤلفات المفكرين اليساريين والليبراليين بالتركيز على الصعوبات الذاتية للتيقظ الأخلاقي. إذ تعودنا أن ننسب للسلطات السياسية الاستئثار بالضغط على المثقفين وأهل الرأي للحيلولة دون مخالفة توجهات تلك السلطات فيما تعتبره مصالح وطنية أو قومية. فرنك فردي يعتبر ضغوط السلطات عبئاً أصغر إذا قورن بضغوط التنبه أو الضرورات الأخلاقية، والتي لا تلعب فيها السلطات ولا اتجاهات الرأي العام دوراً

وسط النيران والركام والدماء في كل مكان ما معنى الاستقلال الأخلاقي أو الاستقامة الأخلاقية؟

على دَحْن». بمعنى أن النار الظاهرة لا تخمد إلى غير رجعة بل يظل الدخان في الأجواء نذيراً بعودة النيران للاشتعال. والدخان اليوم يتصاعد كما في كل عام من المسجد الأقصى وما حوله.

وسط النيران والركام والدماء في كل مكان ما معنى الاستقلال الأخلاقي أو الاستقامة الأخلاقية؟ في كل الأزمات الحاضرة يبرز طرفٌ قومي يتجه لضرب الآخرين الذين يرى فيهم ضعفاً وتعرضاً بحجة حفظ أمنه أو الدفاع عنه. وهذا الضعيف الذي يتعرض للضرب لن يتوقف ضربه إلا إذا خمدت مقاومته تماماً. وإذا خمدت مقاومته تماماً فقد تأبد انتصار القوي. إنما خلال جولات الكر والفر لا يبقى الطرفان وحدهما في الصراع، بل تتقدم أطرافٌ أخرى قريبة أو بعيدة إما لمشاركة القوي في الغنيمة المرتجاة، أو لاستغلال ضعف الضعيف بحجة الانتصار له! وفي كل الحالات يصير الصراع صراعات، وبالتالي يتعذر الإخماد.

ما معنى الاستقلال الأخلاقي وما فائدته؟ إذا كان المقصود بالاستقلال الأخلاقي تحقق فائدة حاضرة لإحدى قيمتي السلام أو العدالة؛ فإن التوقعات من وراء الموقف تصبح عبثية أو دون فائدة. وها هو نعوم تشومسكي يكتب في إدانة الإمبريالية الامريكية منذ خمسين عاماً من دون أن يؤثر في طغيان الولايات المتحدة أو زخوفها. وها هو البرلمان الروسي يهدد من يعارض الحرب على أوكرانيا بعقوباتٍ بالسجن والغرامة

الجمهور وأحداث القتل والتهجير، معتبرة ذلك كله مأساة إنسانية. وهي القلة التي أفلقها كما أفلق كثيرين في الغرب والشرق عجز النظام الدولي ومجلس الأمن - على كثرة انعقاده أخيراً - عن إيقاف تلك الحرب بأي ثمن حفظاً للحياة الإنسانية ولا شيء غير.

في مثل هذه الظروف يبرز مثالا السلام والعدالة. وهما مثالان يكادان يكونان في العالم المعاصر في حالة تناقضٍ وتضاربٍ دائم. لأنه يكاد يكون من المستحيل أن يتلاقيا أو يجتمعا عند محاولة فض نزاعٍ ما. فالمظلومون أو الذين يتعرضون للعدوان يريدون الأمرين معاً وبخاصة العدالة. أما في المشهد العالمي فالجميع يطالبون بوقف الحرب، على أن يجري التفكير فيما بعد - بعد وقف إطلاق النار - في المثال الآخر، مثال العدالة. وهناك تسليمٌ من جهةٍ أخرى أن السلام دون عدالة لا يكاد يتحقق أو يستمر. إنما في ظروف الأزمات المشتعلة ولالتقاط الأنفاس يستسلم الجميع - بمن في ذلك الأوكرانيون - لوقف النار أو ذلك السلام المنقوص.

وأكاد أذهب - ولست وحيداً في ذلك - إلى أنه ما عانت أمة من الأمم في العالم الحديث والمعاصر، كما عانى العرب من تعذر تلاقي السلام بالعدالة، وفي قضية فلسطين أولاً، ثم في سائر القضايا والمشكلات في سوريا وليبيا واليمن والعراق... ولبنان. ودائماً يتكرر في أحاديث الملاحم العربية والإسلامية التعبير بأنها «فتنة

ماعد من الممكن الغفلة أو الاستسلام للعجز وقلة الحيلة، بل هناك خيارٌ واحدٌ هو التنبه واليقظة

معنى الاستقلال الأخلاقي، والضمير الأخلاقي، وإنسانية الإنسان.

ليكن الأمر واضحاً. ما عاد من الممكن الغفلة أو الاستسلام للعجز وقلة الحيلة. بل هناك خيارٌ واحدٌ ووحيدٌ هو التنبه والتنبيه واليقظة. التنبه الذاتي، واستحثاث الآخرين على الانتباه. هناك كما قال ماكس فيبر: أخلاق الالتزام، وأخلاق المسؤولية. وقدماً ضرب لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مثل السفينة الواحدة للمصير الإنساني الواحد. وهي سفينة ذات طبقتين. فإن لم يتنبه الذين في أعلاها إلى ما يفعله الذين في أسفلها هلكوا وهلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً... وتلا رسول الله بعد هذا المثل قوله تعالى: «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب».

الآلام البشرية لا تُطاق. ونحن أفراداً كنا أو جماعات عضوٍ من هذه الأعضاء المتألّمة. وما عاد ممكناً القول: انجُ سعد فقد هلك سعيد. إذ لا نجاة لأحدٍ منا إذا هلك جوارنا الإنساني. والذين يصلون في الأقصى تحت الحراب الإسرائيلية، والذين يقاتلون الروس في ماريوبول وشاركييف وأوديسا، سيان، في تمثيلهم للضمير الإنساني والمصير الإنساني الواحد.

يفتخر الغربيون دائماً بالفردانية التي قام عليها الغرب الحديث. لكن الاستقلال الأخلاقي اليوم يصل الفرد بالجماعة في الضمير العام.

باعتبار أن الحرب حربٌ وطنية، وفي معارضتها خيانة للوطن الروسي! ومن لا يصدق أو يخشى فليُنظر ويعتبر بما حصل للمعارض نافالني وأمثاله ممن صاروا في خبر كان. لكننا هنا نعود لضغوط السلطات، وهو الأمر الذي ما قصدناه من هذه المداخلة. الاستقامة الأخلاقية تجد قوتها في ذاتها، وفي قدرتها على التأثير في الضمير العام. إنما من جهة أخرى فإن الأوروبيين وهم يتأملون ما يحصل لماريوبول يتذكرون ما حصل في أعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٦ لحمص وحلب والغوطة بالكيماوي وبالبراميل المتفجرة والطائرات والمدفعية. وكأنهم يقولون: لو أمكن منع النظام السوري وروسيا وإيران من ارتكاب مذابح المدن تلك، لما حصل الآن ما يحصل للمدن والبلدات الأوكرانية!

إن أهمية الضمير الأخلاقي، والاستقلال الأخلاقي، هو في إطلاله على الضمير العالمي وإنسانية الإنسان. وهي اعتباراتٌ ما كانت مطروحة عند النزاع على فلسطين في الأربعينات من القرن الماضي، وصارت ممكنة الآن. يومها تصور العالم القضية قضية شعبٍ تعرض للهولوكوست وهو يبحث عن وطن، فجرى تجاهل الحق الفلسطيني لصالح الحق في الإنقاذ من الإبادة! ما كان هناك ضميرٌ عالمي رغم ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واليوم هناك ضميرٌ إنساني يتقدم حتى على اعتبارات الميثاق والإعلان. هل في ذلك عزاء؟ قد لا يتعزى بذلك الأكثرون، لكن هذا هو



محمود بري

العالم.. بين الحرب والمجاعة؟

جانِب آخر، فإن أضرار الحرب ما انفكت تتفاقم في عمق الشرق الأوروبي، متجاوزة القارة العجوز لتتال بأثارها العالم برمته، منذرة بتأثيرات سلبية ستكون متواصلة، وبأضرار هائلة وعميقة، ولاسيما على مستويات الطاقة والغذاء بشكل أساسي، ما لا بد أن يغرق العالم (وبلدنا من باب أولى) في موجة جديدة كاسحة من العوز ومن التضخم والركود. ومن شأن ذلك أن يعكس نتائج كارثية على مختلف الاقتصادات، بصرف النظر عن حجمها، كما على الأسواق المالية الناشطة في كل مكان.

أدت تأثيرات الحرب في أوكرانيا ومفاعيلها إلى تسريع حالة الركود العالمية بشكل ملموس، وتسببت بارتفاع كبير في أسعار السلع التي لا غنى عنها، الأمر الذي اضطر البنوك المركزية، وبخاصة في الدول الكبرى، إلى

تلقي الاقتصاد العالمي ضربة قوية جراء الحرب في أوكرانيا. زاد من الضرر أنها اندلعت بينما كانت مختلف دول العالم ما تزال تعمل على الخروج والتعافي من أزمة تفشي فيروس «كوفيد-19» التي تسببت بأضرار فادحة على مدار العامين السابقين، وكانت بالمناسبة، مرتفعة التكاليف بشكل لم يكن مرتقبا، حتى أنها هزت الوضع الاقتصادي الأمريكي نفسه، وهو الأقوى والأمنع في العالم. لكن هذا لم يكن الأسوأ... الذي لم يتأخر.

فقد دخل متحور «أوميكرون» بشكل مفاجئ ليضعف من الاضطراب الاقتصادي العالمي ويتسبب بتراجع إضافي في أسواق الأسهم العالمية، الأمر الذي يشير إلى أن العام الحالي (٢٠٢٢) سيكون على الأرجح، من أصعب الأعوام التي لن تنتهي كما ابتدأت. من

أدت تأثيرات الحرب في أوكرانيا ومفاعيلها إلى تسريع حالة الركود العالمية بشكل ملموس

تهدئة هذه الحرب أو الاقتراب من وضع حلول أولية لها، راحت الأزمة تتحرك باضطراب نحو المزيد من الحدة مع ازدياد المواجهات اشتعالا وضراوة، لترتفع معها الضغوط على الاقتصادات في كل مكان.

هكذا تراكمت التحديات العامة الواسعة والمصيرية التي لم توفر بلدا أو شعبا، واشتدت الأزمات الحياتية المرافقة، ليس على مستوى القمح والوقود فقط، أكثر السلع ضرورة وحيوية بالنسبة إلى الإنسان في شتى أصقاع الأرض، بل أيضا على مستوى جميع السلع الأخرى التي تشكل مادة الحياة والإنتاج. وتؤكد بما لا يقبل الشك أن معضلة الأمن الغذائي تضغط بقوة على العالم كله، وظهرت مخاوف من احتمال أن تضرب الأزمة الناشبة حلقات الصناعة الرئيسية في كل من أوروبا وأمريكا (وهما قلب العالم الصناعي)، فتعيق عجلة إنتاج السيارات والطائرات وكذلك الأجهزة والأدوات المنزلية والمكتبية وكل ما ينبغي أن يخرج من المصانع إلى المجتمع.

وهكذا اجتمعت مختلف العناصر التي يمكن وصفها بالكارثية، لتضع الكوكب المترنحة اقتصاداته على حبال التضخم والركود (في سبيلها إلى الكساد)، فوق صفيح ساخن، مما لم يسبق أن عرفه العالم ربما منذ أزمة «الكساد الكبير» (بيغ كراش) التي اندلعت في ذلك «الثلاثاء الأسود» في 29 أكتوبر من العام 1929،

الإسراع للتدخل بقوة في محاولة لكبح الضرر. صاحب ذلك قدر كبير من الضغوط على هذه البنوك بالذات من أجل رفع أسعار الفائدة، بهدف مواجهة ارتفاع نسب التضخم التي راحت تحلق من دون كوابح. وتحتم على حكام المصارف المركزية التجاوب برفع أسعار الفائدة كثيرا من جهة، مع بذل المزيد من العناية والحذر من الجهة المقابلة، للحيلولة دون أن يؤدي هذا الرفع، حين يزيد عن حدود معينة، إلى التسبب بانخفاض النمو وإبطاء الأنشطة الاقتصادية. وكان كل ذلك من نوع الإجراءات الضرورية التي لا يمكن التحكم تماما بنتائجها. فكلما رفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة، كان ارتفاع الركود ينتظرها على المنعطف.

خلاصة القول إن هذه المستجدات أساءت بشدة للوضع الاقتصادي على مستوى العالم برمته، فسادت حالة ضاغطة من التضخم اضطرت الاقتصاديين إلى متابعة مؤشرات السوق باهتمام كبير، متخوفين من جملة الإشارات القوية على قرب انفجار حالة ركود ضخمة، في ظل هبوط متواصل لمختلف المؤشرات الاقتصادية. وفي الوقت عينه كانت المشكلات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا تزداد تفاقما مع تزايد ضراوة الحرب، من دون أن يكون بالإمكان تجنب انعكاساتها السلبية، ما راح يرفع وتائر الضرر المتراكم. وفي حين كان العالم أحوج ما يكون إلى تلمس إشارات، ولو جانبية، على

أكبر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين بدأت مع انهيار سوق الأسهم والسندات الأميركية

الاقتصادي عموماً، حيث تتقلص بشكل حاد معظم الأنشطة الاقتصادية في البلد، ما يؤثر سلباً على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فتراجع الثقة الائتمانية وتنخفض إنتاجية السوق لتصبح غير كافية. هكذا ينخفض الاستثمار وتفلس العديد من الشركات، ما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة. ينتج عن ذلك زيادة أسعار السلع والخدمات وبالتالي انخفاض قدرة الأفراد في الحصول عليها. وحين يتفاقم ذلك، يدخل الوضع في نفق الكساد.

غني عن البيان العلاقة التفاعلية بين التضخم والركود، إذ إن أحدهما يخدم الآخر. وحالة التضخم العالية التي تجتاح العالم اليوم، تجمع مقومات الركود في الاقتصادات التي تعاني من ثغراتها المقيمة والطارئة. والحال فإن ارتفاع معدلات التضخم، دفع إلى تزايد الجهود المبذولة في سبيل محاربته، حيث اعتمد الفيدرالي الأمريكي أسلوب رفع سعر فائدته، لأن رفع سعر الفائدة من شأنه أن يكبح النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يخفف مقدار الطلب في الدورة الاقتصادية، ما يؤدي إلى فرملة التضخم.

وطالما أن أكبر الأزمات الاقتصادية وأشهرها في القرن العشرين («بيغ كراش») بدأت كما يقول مؤرخو تلك الحقبة، مع انهيار سوق الأسهم والسندات الأميركية، فمن الطبيعي أن ينصرف الخبراء الاقتصاديون اليوم

عندما انهارت سوق الأسهم الأميركية وانخفض الناتج الإجمالي العالمي بشكل كبير، فتعرض العديد من أكبر البنوك والمؤسسات المالية العالمية للإفلاس. في ذلك الحين تسببت الأزمة بتفكك العلاقات الدولية وانهيارها، وبتضاعف التناقضات بين الدول التي كانت تعتبر غنية (وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا وفرنسا) والدول التي كانت فقيرة حتى في الغرب ذاته يومها (ألمانيا وإيطاليا واليابان). وهذا ما اعتبره البعض في حينه من الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

فهل يمر العالم اليوم في طريق مشابه...؟

يحصل التضخم بسبب ارتفاع جانب الطلب في الاقتصاد مقارنة بالعرض، فترتفع بنتيجة ذلك أسعار السلع والخدمات المطلوبة، ما يؤدي تلقائياً إلى زيادة المستوى العام للأسعار. فالسلع التي كان يشتريها المستهلك بمبلغ معين قبل موجة التضخم، لا يعود بوسعه شراؤها تحت التضخم إلا بمبلغ أكبر. وهذا يتسبب بخلل في العلاقات بين أسعار الخدمات والسلع، وتكاليف العناصر الإنتاجية لها (مثل ثمن المنتجات وأجور القائمين بالخدمات ومستويات الأرباح). أما الركود فهو انخفاض في مستوى النشاط

من الجنون إدخال العالم في مفاضلة إكراهية بين الحرب والمجاعة.

بهدف محاربة التضخم. وهذا يتطلب رفع أسعار الفائدة. لكن في حال الاستمرار في رفع أسعار الفائدة، فهذا سيؤدي إلى المزيد من الركود، لأن كلفة الاستثمار والاستهلاك ستكون أعلى. وإذا قررت البنوك المركزية تخفيض سعر الفائدة، فقد يفقدها ذلك سياسة فعالة لمحاربة التضخم. وهنا تكمن المشكلة حيث ينبغي إقامة توازن دقيق في هذا الشأن، وهو ما لا يكون متاحا على الدوام بالنظر إلى الاضطرابات الحاصلة والمتأتمية عن العديد من الأزمات التي في طبيعتها الحرب في أوكرانيا. وهذا ما يجعل الغد مقيما على توقعات شاحبة وأحداث لا يمكن توقعها ولا التحكم بها.

صحيح أن الموازنة الروسية هي اليوم في وضع أفضل اعتمادا على ارتفاع إيرادات بيع النفط والغاز وسواها من المواد التي يحتاجها العالم، لكن الأسوأ يأتي في ما لو فرضت روسيا قيودا على صادراتها من القمح و مواد الطاقة والأسمدة الزراعية للرد على عقوبات الغرب.

فمن الجنون إدخال العالم في مفاضلة إكراهية بين الحرب والمجاعة.

* محمود بري كاتب وإعلامي من لبنان
* المصدر: مؤسسة الفكر العربي

إلى مراقبة ظاهرة الركود بمجرد أن تحدث في أسواق السندات والأسهم، وتحديد الامريكية، باعتبار أنها المؤشر الأساسي للسوق العالمية. فالمستثمر يهتم أساسا بشراء سندات الدين للفوز بالعائد المتوقع منها، والمتمثل في سعر الفائدة. وعندما يحصل الركود، يتوجه إلى السندات طويلة الأجل، إذ يأخذ بالاعتبار تباطؤ النمو الذي يتسبب به الركود، ما يعني أن السندات قصيرة الأجل ستكون عوائدها منخفضة، بعكس تلك طويلة الأجل، والتي سيحل أوان حصاد فوائدها في مرحلة متأخرة، أي بعد انكفاء مرحلة الركود. وهذا يضمن له سعر فائدة أعلى.

وعلى مستوى سعر الفائدة، فالسند في حقيقته هو أداة اقتراض، والطرف الذي يصدره إنما يستدين ممن يقرر شراء السند على سعر الفائدة المتفق عليه. ويتكون سعر الفائدة هذا من أجزاء عدة: الأول هو ما يتوقع المستثمر أن يعود عليه استثماره من ربح، والثاني هو تعويض عن مخاطر عدم الدفع من قبل المقترض، والثالث هو ما يعوض على المستثمر مقدار التضخم المتوقع وبقية المخاطر الممكنة. لذلك يكون هذا الجزء الثالث منخفضا.

وطالما من المتوقع أن يواصل سعر الفائدة ارتفاعه خلال العام الحالي في مواجهة التضخم، فمن المفترض أن تعتمد البنوك المركزية سياسة نقدية انكماشية

المرصد AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk